

نظرات عبد القاهر في النظم

تأليف

الدكتور

درويش محمد يحيى

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٩٦٠

ملازم الطبع والنشر
مكتبة نزهة مصر بالجيزة
١٨ شارع كاترين

نظرات عبد القاهر

في النظم

٢٣٢٩

٨١٠٠٢
ج١ - ن

تأليف

الدكتور

درويش الجبيني

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

جامعة القاهرة - كلية دارالعلوم

المكتبة

رقم الكتاب: ٩٣٢٤

١٩٦٠

ملئزم الطبع والنشر
مكتبة نهرضة مصر بالقبالة
١٨ شارع كامل صدقي



المقدمة

١

عبد القاهر : بيئته وعصره وثقافته :

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، فارس الأصل ، جرجاني المولد^(١) .
وجرجان إقليم بين طبرستان وخراسان . حاضرة جرجان . وقد فتح
المسلمون هذا الإقليم صلحاً في عهد عمر رضي الله عنه سنة ١٨ هـ .

وكانت جرجان كثيرة المياه والشجر موفورة الفواكه والثمار كالرمان والبلح
والجوز والزيتون ، مشهورة ببعض الصناعات اراقية كـنـج الإبريسم ، وكان بها
ما شاء القناص من الأجادل والزرازير والقطباء واليهانير ، وكان لذلك كله أثره
فيما عرف من أهلها من رقة الحس ودقة الفوق^(٢) .

وقد عاش عبد القاهر في جرجان في القرن الخامس الهجري [سنة ٤٧١]
في العصر العباسي الثاني عصر انقمام الدولة العباسية دويلات وإمارات صغيرة
علافة بعضها ببعض علافة محالفة أحياناً ، وعلافة عداة غالباً ، فسودت صفح
التاريخ بالفتال المستمر بين هذه الدول ، وكان لكل منها مالها وجندها وإدارتها
وقضاؤها وسكتها وأميرها ، وإن اعترف بعضها بالخليفة في بغداد حيناً - فاعتراف
ظاهري ليس له أثر نفل^(٣) .

ولقد كانت الحياة العلمية في هذا العصر مزدهرة نامية إذ كانت الإمارات

(١) إنباه الرواة على أنباء النعاة ج ٢ ص ١٨٨ .

(٢) أرجع إلى معجم البلدان ج ٣ ص ٧٥ .

والنثر القبي لترك مبارك - ج ٢ ص ٨٥٧ .

(٣) ظهر الإسلام ج ١ ص ٩٠ .

الإسلامية المختلفة تجاري في تجليل ، واطمنها بالعلماء والأدباء وتنفاخر بهم^(١) ،
وتعددت المواسم الثقافية والعلمية ، فبعد أن كانت البصرة والكوفة وينداد
- أصبحت بجانب ذلك شيراز والرى وأصبهان ودينور وهمدان وبخارى
ونيسابور وسمرقند وجرجان وحلب والقاهرة^(٢) .

وكانت الثقافة متعددة الألوان مختلفة الجداول والأنهار ، فهناك الثقافة
العربية من نحو ولغة وأدب ، وهناك الثقافة الإسلامية من فقه وحديث وتفسير ،
وهناك الفلسفات الأجنبية اليونانية والفارسية والهندية ، وكان علم الكلام قد نما
لكثرة من دخلوا في الإسلام من ديانات مختلفة ولتعدد الفرق الدينية وتشعبها ،
فهناك المعتزلة والموارج والروافض والجبرية والمرجئة والصوفية وغير هؤلاء
يتظاهرون بالإسلام وغيرهم خارجون عليه من يهود سامرية ومعادية وعيسوية
ونصارى ملكانية ونسطورية ويطغوية ومجوس زرادشنية وثنوية : مانوية
ومزدكية ... وصائبة ، وكل من هؤلاء وهؤلاء له آراء في أصول الدين والعقيدة ،
ينافح عنها بالحجة ويدعو إليها بالدليل ويقارع غيره بالقياس والتعليل ، وما كان
منهم إلا من نظر في الفلسفة وسلك من طرقها ما وقع عليه اختياره^(٣) .

وفي القرن الثالث الهجري كان أهل السنة يواجهون المعتزلة بالكراهية
والاحتقار ، ثم خرج أبو الحسن الأشعري على المعتزلة حوالي أواخر القرن الثالث
وجعل ينصر عقائد أهل السنة بالأدلة العقلية ، وقد حاول في مذهبه أن يوفق
بين مذهب أهل السنة وبين العقل^(٤) .

• • •

(١) المصدر نفسه ج ٢ ص ٢ .

(٢) أبو علي الفارسي ص ٣٤ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٢ .

(٤) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ١ ص ٣٣ .

وقد وقعت جرجان في عصر الدويلات في القرنين الرابع والخامس في حوزة الدولة الزيارية ثم الفزوية ثم في أيدي السلاجقة ، وكان أشهر أمراء الدولة الزيارية هو « قانوس بن شمسكير » وكان محباً للعلم والهدوء شاعراً كاتباً مقبلاً على الأدب والأدباء^(١) .

وكان أشهر وزراء السلاجقة هو « نظام الملك » أبو علي الحسن بن علي من العلماء الأجواد ، وكان محباً للعلم ، وكان مجلوسه دائماً مضموراً بالقراء والفقهاء وأئمة المسلمين وأهل الطير والصلاح . وقد أسرى بيضاء المدارس المعروفة بالنظامية في سائر الأمصار والبلاد ، وأجرى عليها الجرايات العظيمة^(٢) .

وقد أنجبت جرجان عدداً من الأدباء والهدوء كان من أشهرهم في القرن الرابع الهجري القاضي الجرجاني صاحب الوساطة .

وأما أشهر علماء جرجان وأدائها في القرن الخامس الهجري فهو من غير شك « عبد القاهر الجرجاني » .



نشأ عبد القاهر في جرجان في هذه البيئة الجميلة التي تذكى الحس وزهف بالذوق ، وحيث القتال المستمر والذنافس بين الأمراء على الملك والهدوء مما يثب الشعور بالقتال وضيق النفس .

وكذلك كان عبد القاهر مرهف الحس وضيق النفس أو ضيق الهدوء^(٣) كما يقولون ولقد كان عبد القاهر مهتماً بكلما على مذهب أبي الحسن الأشعري^(٤) الذي استمدف

(١) قصة الأدب الفارسي ج ١ ص ١٧٦ - تاريخ الأدب الفارسي ص ٦١ .

(٢) عاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - الدولة العباسية - ص ٤٧٨ .

(٣) إنباه الرواة ج ٢ ص ١٨٨ .

(٤) بغية الوعاة ص ٣١١ .

التوفيق بين مذهب أهل الحديث ومذهب المعتزلة . والظاهر أن أهل الحديث لم يكونوا على وفق مع الأشعرية حتى أيام عبد القاهر . يروى أن الحنابلة قد حاولوا أن ينعروا الظاهريين البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ من دخول المسجد ببغداد . وكان أكابر الأشاعرة في ذلك العهد ينفون ويضاهدون^(١) ، وكان أبو الحسن ابن علي الأهوازي من المداعمة الأشعرية والأشاعرة وقد ألف كتابا في مثالب الأشعرية رماه فيه بكل ما أمكنه ذكره من الأمر الشنيع . والذي حدا بالأهوازي إلى الطعن في الأشعرية ومتابعيه أنه كان مشتبا مجما يقول بالظاهر^(٢) .

وتروى كتب التاريخ أن حميد الملك وزير آل سلجوق الذين استولوا على جرجان سنة ٤٣٣ هـ قد حرم السلطان طغرل بك السلجوقي التقدم بأهل الرافضة ، فأمره بذلك ، فأضاف إليهم لمن الأشعرية . فلما جاء الوزير نظام الملك أزال لمن الأشعرية^(٣) .

وقد أعجب عبد القاهر بشخصية نظام الملك هذا ، فدحه بأبيات يقول فيها^(٤) :

لو جاود التيث فدا	بالجود منه أجدرا
أو قبس عرف عرفه	بالمك كان أعظرا
ذو شيم لو أنها	في الماء ما تغيرا
وهمة لو أنها	للنعم ما تمسورا
لو مس عوداً يابسا	أورق ثم أنمرا

(١) مقالات الإسلاميين تحقيق محي الدين عبد الحميد - المقدمة ص ٢٦ والمضارة الإسلامية ج ١ ص ٣٣٩ .

(٢) إعجاز القرآن قبل الألف تحقيق السيد أحمد صقر - المقدمة ص ٧٢ .

(٣) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - الدولة العباسية ص ٤٢٨ .

(٤) إنباء الرواة ج ٢ ص ١٨٩ .

وكان عبد القاهر على مذهب الإمام الشافعي في الفقه^(١) . ومن المذاهب التي كانت تزاحم ذلك المذهب في بلاد المشرق في عصر عبد القاهر المذهبان الحنبلي والظاهرى^(٢) وكثيراً ما كانت الخصومات المذهبية تقوم في بلاد المشرق بسبب التمسك المذهبي في هذه البلاد ، وكان المناظرة أشد تعصباً عما جعل الشافعية يمتازونهم^(٣) .

ولقد درس عبد القاهر النحو على أبي الحسين محمد بن الحسين الفارسي النحوي بن أخت أبي علي الفارسي ، وكان أبو الحسين هذا قد ورث علم خاله عليه درس حتى استغرق علمه واستحق مكانه . وقد رحل إلى جرجان حيث تتلمذ عليه عبد القاهر ، ولم يكن له أستاذ سواه لأنه لم يخرج من بلده . ولكنه أكتفى من القراءة والاطلاع والنظر في مؤلفات النحاة والأدباء حتى أصبح من كبار أئمة العربية والبيان^(٤) .

ومن مؤلفاته في النحو كتاب انقصد في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، وكتاب العوامل المائة .

ومن مؤلفاته في البلاغة « دلائل الإيجاز » و « أسرار البلاغة » .

ومن نقل عنهم عبد القاهر في مؤلفاته : سبويه وأبو علي الفارسي والجاحظ وإن قتيبة وقدامة والآمدى والقاضي الجرجاني وأبو هلال العسكري . وقد تأثر عبد القاهر في بعض نواحي تفكيره البلاغي والنقدي بالتقافة الإفريقية

(١) بنية الوعاة ص ٢١١ .

(٢) ارجع إلى كتاب الشافعي - محمد أبو زهرة - ص ٢٦٧ .

(٣) ابن حنبل - محمد أبو زهرة - ص ٢٩٦ .

(٤) ارجع إلى إنباه الرواة ج ٢ ص ١٨٨، ١٨٩ ، ج ٣ ص ١١٦ ومجمع الأدباء ج ١٨ ص ١٨٧ وطبقات الشافعية الكبرى - ج ٣ ص ٢٤٢ وبنية الوعاة ص ٣١٠ ، ٣١١ .

ولاسيا بمحوت أرسطو^(١) ، وكان كتاب الخطابة وكتاب الشعر لأرسطو قد ترجما إلى العربية : الأول ترجم في القرن الثالث والآخر ترجم في القرن الرابع^(٢) .

• • •

ولقد كانت نظرية عبد القاهر في النظم هي محور بحوثه البلاغية والنقدية .

٢

دوافع البحث وأهماله ومنهجه :

وقد دفعتني إلى بحث هذه النظرية ما أحسسته في عرض عبد القاهر لما في كتابه دلائل الإعجاز بوجه خاص من الحرص الشديد على أن يفهمها الناس عنه كما فهمها هو ، ومن الإشفاق للعظيم من انحراف الناس عن مفهومها القوي يحاول هو جهد الطاقة أن يثبتني في أذهان المسلمين ، والذي يراه هو الصراط السوي القوي ينبغي أن يسلك في فهم إعجاز القرآن الكريم .

هذا الحرص وذلك الإشفاق يبدوان فيما بيدي في عبد القاهر وبسيد من شرح هذه النظرية ورد الشبهات عنها - إلى درجة الإكثار بل الإملال مما يدل على شدة ارتباط هذه النظرية عنده بأساس ديني بحث ، وعلى أن هذا الأساس الديني هو الحافز لعبد القاهر على أن يكتب ما كتب من هذه البحوث البلاغية التي شرحها نظريته في النظم ودعمها في كتابه «دلائل الإعجاز» أو لا ثم في كتابه «أسرار البلاغة» ثانياً^(١) . فبعد القاهر في بحوثه البلاغية كان رجل دين قبل أن يكون باحثاً بلاغياً ، وهو لم يكتب في البلاغة لذاتها ، وإنما كتب

(١) انظر « من الوجهة النسبية في دراسة الأدب ونقده » ص ١٠٧ وما بعدها .

وانظر « نقد النثر » - التمهيد - ص ٢٨ وما بعدها .

(٢) أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية ص ٣٨ .

(١) يقول الأستاذ محمد خلف الله : « ليس عندنا نص نستطيع منه أن نجزم أي الكتائين - « أسرار البلاغة » ودلائل الإعجاز - سبق أخاه في الوجود .. ولكنه =

ما كتب خدمة اعتقيدة دينية ، ورفقة في أن يفهم الناس إعجاز القرآن كما ينبغي أن يفهم - في رأيه .

وقد يقال إن ذلك أمر ليس في حاجة إلى بيان ، فالمعروف أن العلوم العربية والإسلامية قد نشأت كلها لخدمة القرآن الكريم من ضبط حروفه وتفسير غريبه ومعرفة أسرار إعجازه^(١) ، والغاية الدينية ظاهرة في نشأة هذه العلوم كلها . هذا فضلا على أن الكتاب الذي عني فيه عبد القاهر عناية خاصة ييسط نظرية النظم من كتابيه البلاغيين - هو كتاب « دلائل الإعجاز » الذي عني فيه عبد القاهر أولا وأخيراً بقضية الإعجاز فقط ، وينصرف إليها انصرافاً تاماً^(٢) .

من أجل ذلك كله لم يكن الأمر في حاجة إلى تقرير الفرض الديني وبيان أنه هو هدف عبد القاهر الذي استهدفه من بحوثه البلاغية ولا سيما بحوثه في « دلائل الإعجاز » . لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد من مجرد تعريف الفرض الديني معرفة إجمالية ، فلا بد من معرفة ما لم يرض عنه عبد القاهر من أصول قضية الإعجاز ومعرفة الأصول التي صح عنده أن تكون أساساً لهذه القضية الخطيرة ، ومعرفة المؤثرات التي أثرت عليه في تحديد نظريته في النظم .

هذا وما يفرى الباحث بنظرية عبد القاهر في النظم ما ورد من بعض الإشارات الغامضة في مقدمة كتابه دلائل الإعجاز . فهو يشير إلى أن كثيراً من الناس قد حصروا علم البيان الذي يساعد على إدراك الإعجاز - في علم اللغة ،

ينتهي إلى ترجيح أن كتاب دلائل الإعجاز هو الأصح . انظر كتابه « من الوجهة النفسية في دراسة الأدب وبقائه » ، ص ٧٣ . وبذكر الأسناد أن كلا الكتائين لا يفتأ يدور حول نظرية واحدة هي نظم الكلام وترتيب معانيه غير أن أحدهما - دلائل الإعجاز - يؤكد جانب بناء الكلام وصلته معانيه بعضها ببعض وثانيهما - أسرار البلاغة - يؤكد الجانب التأثري من هذه المعاني وبيان مسالكها إلى النفوس - المصدر نفسه ص ٧٤ .

(١) في أدب عصر الفاطمية ص ٩٥

(٢) البلاغة العربية وأثر الفلحة فيها ص ٣٣

وزاد الأمر سوءاً أن انتهى الحال بهم إلى أن زهدوا في النحو وفي الشعر كذلك . وهو يرى أن هذين - النحو والشعر - هما العاصمان اللذان يستند إليهما علم البيان . فن هؤلاء الذين يعنيهم عبد القاهر بما يقول ؟ وما هي لأثرات التي عملت على ظهور ذلك الانجاء البياني القوي ، وذلك للزهد في النحو وفي الشعر ؟

كل ذلك دفعني إلى بحث نظرية للنظم عند عبد القاهر لم أعتدى إلى كل ما يتصل بهذه النظرية من قريب أو من بعيد ، ولعل أ كشف عن الأسس التي قامت عليها والعوامل التي خافتها والأهداف التي استهدفتها . ولعل أزيل الغموض الذي أحاط بإشاراته التي رأيتها في حاجة إلى الكشف والإيضاح .

وانقد استازمت هذه الأهداف أن أهتد لهذا البحث فصلين :

الأول : لشرح قضية الإعجاز وملاساتها حتى عصر عبد القاهر .

والثاني : لشرح نظرية النظم التي هي موضوع البحث .

وقد اطأنت والحدث إلى المنهج الذي سلكته في ذلك الموضوع وإلى أكثر النتائج التي وصلت إليها إن لم أكن قد اطأنت إلى كلها . وزادني ثقة بما انتهجته من ذلك المنهج الجديد الذي تراه منفصلاً في هذا الكتاب ما ظفرت به في أثناء البحث من ذلك النص الذي ورد على لسان ابن سنان الخفاجي المعاصر لعبد القاهر ، والقريب إلى صدق الفهم لمنازع التفكير الإسلامي ومناحيه في العصر العباسي حتى القرن الخامس الهجري . يقول ابن سنان : « فأما من ذهب إلى أن الكلام معنى في النفس من الجبرة فإن الذي حملهم على هذا المذهب الواضح القماد ظهور أدلة نظار المسلمين على حدوث هذا الكلام المقول وتقديم بعض حروفه على بعض ، فلم يتمكنوا من الاعتراف بأنه من جنس الأصوات المتقطعة مع القول بأن كلام الله عز اسمه قديم ، فادعوا لذلك أن الكلام غير هذا الصوت المسوع ، وأنه معنى قائم بالنفس ، ليسوع لهم قدمه على بعض الوجوه^(١) » . ولهذا

النص قيمته في تأييد ما لجأت إليه من في الاستعانة بالبحوث الكلامية في تفسير
نظرية عبد القاهر في النظم ، وربط هذه النظرية بتلك البحوث ربطاً وثيقاً .
ولقد أشار الأستاذ أمين الطولي إلى فلبه النزعة الكلامية على عبد القاهر
في كتابه دلائل الإعجاز (١) .

ومهما يكن من شيء فإنا إلا مجتهد مخطئ ، و يصيب ولكنه مأجور في
الحالين ما دام الحق رائده ، والوصول إلى الصواب غايته ، وما دام قد اتخذ
للاجتهاد عدته من الوسائل والصبر والأمانة .

أسأل الله أن يمدد خطانا ، وأن يوفقنا إلى كل الذي هو خير .

(١) انظر « البلاغة العربية وآثار الفلسفة فيها » ص ٣٣ .



الفصل الأول

قضية الإعجاز وملايساتها حتى عصر عبد القاهر

١

في العصر الإسلامي العربي الفاضل :

كان إدارك العرب أيام عربيتهم الخلاصة لسر الإعجاز في القرآن إدراكاً أساسه الفطرة ودعامته القروق السليم بهيماً عن التفاسف والتعليل العلى والتحليل المنطقي ، إذ لم يكن لهم من ذلك شيء ، إنما كانوا قوماً نصحاء بالفطرة بلغاء بالسجية فإذا استمعوا إلى الكلام البليغ تأثرت قلوبهم واهتزت نفوسهم واستلثوا نشوة وإعجاباً . فكيف إذا استمعوا إلى هذا الكلام المعجز الذي لا يقدر على الإيمان بئنه الجن والإنس مجتمعين ؟ لقد أدرك العرب أن القرآن الكريم فوق ما ألفوا من الكلام وكان موقفهم من القرآن الكريم موقف المهور للتحير الذي لا يدري إلا أنه أمام قوة فوق قواه^(١)

٢

في العصور التالية :

ثم دخل غير العرب في الدين الذي نزل به القرآن ، واختلط العرب بغيرهم من الأعاجم ، فبدأت الفطرة الرية تضعف ، وبدأ بالتالي الإحساس ببلاغة الكلام العربي يضعف .

(١) ارجع إلى منهج الزمخشري في تفسير القرآن ص ١٩٧ وما بعدها .

وإذا كان القرآن معجزة خالدة كان لابد من مقابلة دلائل الإعجاز فيه في كل زمان ومكان للذين يتصلون بهذا الدين وتتصل بهم أسبابه .

وإذا كانت دلائل الإعجاز التي استبانها العرب في العصر الأول للإسلام لانكاد تخرج عن دائرة الاحساس الفطري والشعور النفسى إلى دائرة التعليل الفلسفى والتحديد العلمى ، فقد كان من اللازم أن تتناولها العقول بمد العصر الأول بالتفكير والألسنة بالشرح والبسط والمحصر ، وإذا كانت الفطرة العربية الخالصة قد أخذت طريقها إلى الانزواء والانطواء ، فلا بد حينئذ من التفكير فى هذه المعجزة التى أعجزت العرب ، وجعلها الله إعجازاً لغير العرب . وإذا كان العرب قد طردوا فى أنفسهم سر الإعجاز الذى أحسوه ولم يقدرُوا أن يفلفوه ويعطروه التعليل المنطقى ، وإذا كانوا هم فى غير حاجة إلى فافته وتعليه ماداموا قد أدركوه بقلوبهم وأحسوه بأذواقهم إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للعرب الخالص فإن الأجيال التالية التى لم تصل إلى ما وصلوا إليه من درجة الفصاحة والبلوغ لم يكن لها بد أن تفكر بقولها فى أسرار الإعجاز ودلائله وأن تتخذ ذلك وسيلة لها فى تعرف العلة فى الإعجاز مادامت الوسيلة الفطرية قد ضمت من ناحية ، وما دامت وسائل البحث العقلى قد قويت ونمت من ناحية أخرى .

ومهما يكن من شئ فقد واجه الإعجاز أشباه الأعاجم والأعاجم من ليس لهم ما لعرب الخالص من فطرة العروبة وذوقها ولحها ، وقد جمع كثير من هؤلاء إلى بعدم عن السليقة العربية والذوق العربى الأصيل - التشبيح بأفكار خبيثة خافتها لهم ملهمهم ونحلهم ، وبهول منكرة معادية للعرب نافسة عليهم ما تحقق لهم من مجد قام على أنقاض المجد الأعجمى ، حاقدة على القرآن الكريم محور الرسالة التى غيرت وجه التاريخ ، فهدمت سلطانهم وبه صار العرب إلى ما صاروا إليه من الرفة والسيادة والسطان .

من أجل ذلك انبرى لهم الغبورون على الإسلام من علماء المسلمين من
معتكفين ولغوئين ومفسرين^(١) يردون حججهم وينقضونها ويناقضون عن كتاب
الله الكريم ويزيلون الشبه والشكوك التي يثيرها أرباب القلوب المدخولة
والمعاند الفاسدة .

٣

فتنة القول بمخلوق القرآن :

ولقد كانت نسبة القرآن الكريم إلى الله تعالى سبباً فيما أثاره الأعاجم
في المحيط الإسلامي من التفكير حول القرآن الكريم من جهة قدومه وحملته : أهو
أزلى قديم أم مخلوق محدث ؟

وقد شغلت الدولة العباسية بهذه المسألة مدة ، ولحق من جرائها بعض أئمة
المسلمين كثير من الأذى والاضطهاد حتى صارت هذه المسألة جديرة بحق أن تدعى
فتنة وأن تصحى محنة ، ولم تنجبل هذه الفتنة عن سماه الدولة العباسية إلا على يد
الخليفة العباسي المتوكل^(٢) .

وقد ظهر القول بمخلوق القرآن بين المسلمين أول ما ظهر في آخر الدولة الأموية
على لسان الجعد بن درهم معلم مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية . وقيل إن الجعد
أخذ ذلك من أبان بن سمان ، وأخذه أبان من طالوت بن أعصم اليهودي ، وقال بذلك
أيضاً جهم بن صفوان الترمذي الذي قتله سالم بن أحوريمرو سنة ١٥٨ هـ . وكان
بشر المريسي الذي يقال إنه من أصل يهودي يقول بمخلوق القرآن أيام الرشيد
وقد أهدر دمه فتواري عنه^(٣) .

ويفتخر الباحثون في أن المسلمين تأزروا بالتفكير في هذه المسألة باليهودية

(١) منهج الزخشري في تفسير القرآن الكريم — مصطفى الصاوي ٢٠٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٦٢ .

(٣) نفس الإسلام ج ٣ ص ١٩٨ .

إذ قال بعض اليهود التوراة مخلوقة فالقرآن مخلوق^(١) أو بالنصرانية إذ قال بعض النصارى في التذليل على ما يعتقدون من أن عيسى غير مخلوق - إنه كلمة الله وكلمة الله لا يصح أن تكون مخلوقة^(٢).

وتماهمل الكلام في رحاب الدولة السياسية ذات الصبغة العلمية الفلسفية وتناول فيما تناول صفات الله سبحانه وتعالى من العلم والحياة والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام . وتساءل علماء الكلام : أهذه الصفات هي الذات ففسها أم هي زائدة على الذات ؟ وبعبارة أخرى أهذه الصفات لا توجب معنى جديداً بخلاف الذات أم هي توجب معنى جديداً غير الذات ؟^(٣).

وهنا دخلت مسألة التفكيك في قدم القرآن وحدوثه وخلقه من أوسع الأبواب إلى ميدان البحث الإسلامي .

وقد تزعم المعتزلة صف الثمانين بخلق القرآن ، إذ وجدوا أن القول بذلك أمر يتفق وكلامهم في صفات الله تعالى .

لقد نفى المعتزلة صفات الله تعالى ، وذلك لأنهم وجدوا أن إثباتها يتنافى الوحدانية إذ تكون هذه الصفات قديمة بقدم ذاته فيتعذر التقدم ، وقالوا إن هذه الصفات ليست شيئاً غير الذات ، فذات الله وصفاته شيء واحد فالله حي قادر لقائه . . . وليست صفات الله التي ورد ذكرها في القرآن الكريم إلا أسماء له تعالى لاصفات في الحقيقة^(٤) . . . ومعنى أن القرآن كلام الله أنه خلقه وأنشأه^(٥) وإنما سمي كلام الله لأنه خلق الله من غير وساطة وهذا هو الفرق بينه وبين كلامنا فكلامنا ينسب إلينا لأنه خلق الله بوساطتنا وأما القرآن فهو خلق الله مباشرة^(٦).

وتزعم الذين يمهجون منهج السلف معارضة المعتزلة . قال بعض السابقين

(١) إعجاز القرآن للرافعي ص ١٦٠ (٢) ضحى الإسلام ج ٣ ص ١٦٣

(٣) المصدر نفسه ص ٢٨ ، ٢٩ (٤) ابن حنبل - محمد أبو زهرة - ص ١٣٩

(٥) المصدر نفسه وضحى الإسلام ج ٣ ص ٣٦ (٦) ضحى الإسلام ج ٣ ص ٣٦

إن الله سبحانه وتعالى متصف بالصفات التي ذكرت في القرآن نعتاً لذات العلية فهو متصف بالقدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر والكلام وغير ذلك من الصفات التي جاءت لأثارها .

وقالوا : لم يزل الله متكماً إذا شاء ، وإن الكلام صفة كمال ، ومن يتكلم أكل ممن لا يتكلم . وهو يتكلم إذا شاء بالعربية كأنكلم بالقرآن العربي ، وما تكلم به فهو قائم به ليس مخلوقاً منفصلاً عنه فلا تكون الحروف التي هي مجازي أسماء الله الحسنى وكتبه المنزلة مخلوقة لأن الله تكلم بها^(١) .

وقال بعضهم : القرآن كلام الله لا نقول : مخلوق أو غير مخلوق . وعلوا إثارة هذا الموضوع بدعة^(٢) .

وغالى بعض الخفائية فقالوا : القرآن بحروفه المقطعة والأجسام التي يكتب عليها والألوان التي يكتب بها وما بين الهمتين قديم^(٣) .

ولما جاء أبو الحسن الأشعري قال : القرآن كلام الله قديم غير منبهره ، فأما الحروف المقطعة والأجسام والأصوات المحدودات فمخلوقات مخترعات^(٤) .

٤

ماهية الكلام :

وقد انصل للبحث القدي دار حول قدم القرآن وحدوثه بالتفكير في ماهية الكلام .

فقال كثير من المعتزلة : إن كلام الإنسان حروف وكذلك كلام الله^(٥) .

(١) ابن حنبل ص ١٣٩ (٢) ضحى الإسلام ج ٣ ص ٣٩
(٣) المصدر نفسه ص ٤٠٤ ٣٩ (٤) الشافعي - محمد أبو زهرة ص ١٣٧
(٥) مقالات الإسلاميين للأشعري ج ٢ ص ٢٤٧
(م - ٢ - نظرية عبد القاهر)

وقال النغلام من زعماء المعتزلة : كلام الله سبحانه صوت مقطوع وهو حروف وكلام الإنسان ليس بحروف (١) .

وقال عبد الله بن كلاب : إن الكلام معنى قائم بالنفس يعبر عنه بالحروف وحكي عنه أيضا أنه قال : إن الكلام حروف (٢) .

وقال أبو الحسن الأشعري : إن كلام الله يطلق لإطلاقين كما هو الشأن في الإنسان ، فالإنسان يسمى متكلمًا باعتبارين أحدهما الصوت والآخر كلام النفس الذي ليس بصوت ولا حرف وهو للمعنى القائم بالنفس الذي يعبر عنه بالألفاظ . فإذا انتقلنا من الإنسان إلى الله تعالى رأينا كلامه تعالى يطلق بهذين الإطلاقين : المعنى للنفس وهو القائم بذاته وهو الأزلي القديم ، وهو الذي لا يتغير بتغير العبارات ولا يختلف باختلاف الدلالات ، وهذا هو الذي زیده إذا وصفنا كلام الله بالقدم ، وهو الذي يطلق عليه كلام الله حقيقة ، وأما القرآن بمعنى الكلام اللفظي فهو بلاشك الكلام الحادث المخلوق ويطلق عليه كلام الله مجازًا .

وقالت المعتزلة ردا على الأشعري : نحن لا ننكر الخواطر التي تطرأ على النفس ، وربما نسبها أحاديث النفس إلا أنها في الحقيقة تقديرات تعبيرات التي ينطق بها اللسان . ألا ترى أن من لا يعرف العربية لا يخطر بباله كلام العرب ومن لا يعرف الفارسية لا يخطر بباله كلام الفرس . ومن عرف المسانين تتحدث نفسه تارة بلسان العرب وتارة بلسان الفرس ؟ فسلم على الحقيقة أن أحاديث النفس تابعة للعبارات اللفظية . فالكلام في الحقيقة هو الحروف التي يعبر عنها اللسان ، ومن قدر عليها فهو المتكلم ومن لم يقدر عليها فهو الأبيكم ، وليس الكلام حقيقة عقلية كسائر المعاني بل هو عبارات وألفاظ ونحوها تختلف بالواضحة والاصطلاح والتواطؤ حتى لو توافق قوم على نقرات ورموز - يحصل التفاهم بها كما يحصل التفاهم بالعبارات . فإسميه الناس كلام النفس ليس إلا معلومات وإدراكات

(٢) المصدر نفسه

(١) المصدر نفسه

أدركها الإنسان وزورها في نفسه بعبارات وألفاظ وليس هناك شيء وراء ذلك^(١).

ومثل هذا النقاش حدث في العصر الحديث بين علماء النفس والنطان :
أيمكن التفكير بدون لغة ؟ أو بعبارة أخرى : هل يقف العقل ويتعطل إذا لم
يستعمل كلمات في التفكير ؟

يقول الدكتور عبد العزيز عبد الحميد : « ثبت أن جزءا من التفكير يجرى
من غير لغة فقد تفكر مثلا في أشياء لا نعرف لها أسماء ولم نتعلم أسماءها . وفي مثل
هذه الحال تكون لدينا صور ذهنية - بصرية أو غير بصرية - عن هذه الأشياء
التي تفكر فيها . ويذهب بعض علماء النفس إلى أن التفكير قد يحدث أحيانا
من غير لغة أو صور ذهنية . وقد أجاب الدكتور بالارد عن السؤال : هل نستطيع
التفكير بدون لغة ؟ بقوله : نعم إذا استطعنا أن نحل محل اللغة رموزاً أخرى ،
ولكن كلما زاد التفكير عمقا واتجه النشاط العقلي إلى المقارنة والارتباط بالصفات
المشتركة والوصول إلى الأحكام العامة زادت حاجة العقل إلى اللغة .
وإذا أمكن التفكير من غير لغة فإن هذا التفكير لا يستمر طويلا^(٢) » .

وقد قال مكس ملر : « إن للتفكير واللغة شيء واحد ، وشبه ذلك بالنقد
(أحد النقود) فقال : ليس مانسبه بالفكر إلا وجهان من وجهي النقد ، والوجه
الآخر هو الصوت المسموع ، والنقد شيء واحد لا يسم ؛ فليس ثم فكر وصوت
ولكن كلمات^(٣) » .

(١) معنى الإسلام ج ٣ ص ٤٠ - ٤٢

(٢) اللغة العربية ص ٤٣ ، ٤٤

(٣) معنى الإسلام ج ٣ ص ٤٢

وقد نساءل المنكلمون: أسمع كلام الله أم لا يسمع؟

قال المنظم لا يسمع إلا ما هو صوت وكلام الله يسمع لأنه صوت (١).
وقال آخرون: سماع كلام الله معناه فهمه، وإنما نسمعه السماع المهود لدينا
إذا كان مثلوا أى نسمع نلادونه (٢).

ونسأل المنكلمون كذلك هل القراءة كلام؟

قال بعضهم الكلام حروف والقراءة صوت والصوت عندم غير الحروف (٣)
وقال بعضهم إن القراءة هي الكلام لأن القارئ يلمن في قراءته وليس
يجوز اقبح إلا في كلام. والقارئ منكم وإن قرأ كلام غيره ومحال أن يكون
مفكماً بكلام غيره ولا بد من أن تكون قراءته هي كلامه (٤) ومعنى ذلك أن
قارئ القرآن يكون آتياً بمثل القرآن.

ونسألوا أيضاً هل القراءة هي المقروء؟

قلت المعتزلة: القراءة غير المقروء فهمي فعلمنا أما المقروء ففعل الله سبحانه (٥).
وقال آخرون: القراءة هي المقروء كما أن التكلم هو الكلام (٦).

ونسأل المنكلمون عن أصل اللفظة: أهي وضعية أم توقيفية؟

وقد غاب على المعتزلة القول بأن اللفظة اصطلاحية حصل عرفانها بالإشارة
والقربة كالطفل يعرف أخته أبويه بهما. واستدل لهذا القول بقوله تعالى:
« وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه » أى بلغتهم فهمي سابقة على البعثة.
ولو كانت توقيفية والتعليم بالوحي به لتأخرت عنها (٧).

وغلب على أهل السنة القول بأن اللفظة توقيفية، علمها الله تعالى بالوحي إلى النبي

(٢) المصدر نفسه

(١) مذلات الإسلاميين ج ٢ ص ٢٣٥

(٥) المصدر نفسه

(٤) المصدر نفسه

(٣) المصدر نفسه ص ٢٤٥

(٧) الواهب الفتن ج ١ ص ١٥

(٦) المصدر نفسه

أنياده أو تخالق الأصوات في بعض الأجسام أو خالق العلم الضروري في بعض العباد بها ، وقد عزمى القول بأن تعليمه بالوحى إلى أبى الحسن الأشعري ، ولكن القدين حققوا كلامه ومنهم الباقلان لم يذكروا عنه شيئاً يتماق بمأنة الكلام في أصل اللغة .

وقد استدل على توفيقية اللغة بقوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها » أى الألفاظ الشاملة للأسماء والأفعال والحروف لأن كلامها اسم أى علامة على مسماه . وتخصيص الاسم يعضها عرف طراً ، وتعليمه تعالى دال على أنه الواضع دون البشر^(١) .

ونسأل المتكلمون عن الصليبين الألفاظ ومعلوميتها :

فمنهم من رأى أن هذه الصلة طبيعية ذاتية . ومن هؤلاء عباد بن سليمان الصبيري من المعتزلة ، فقد ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مرجح . وكان بعض من يرى رأيه يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمادتها فمثل : ما سمى إذغاغ - وهر بالفارسية الحجر - فقال : أرى فيه بيضا شديداً وأراه الحجر .

ومنهم من رأى أن العلاقة بين الألفاظ ومدلولاتها علاقة انتافية انتباطية لا طبيعية ذاتية . وعلى هذا رأى جمهور الثغريين ، وقد أنكروا مقالة عباد المعتزلى وقالوا لو ثبت ما قاله لاشتد على كل إنسان إلى كل لغة . وما صح ونظم اللفظ بالمدن كالثمر ، للحبض والطهر ، والجون للأبيض والأسود^(٢) .

(١) المصدر السابق ص ١٤ ، ١٥ وارجع أيضاً إلى صاحبى ص ٦٥٥ وإلى الدرر

ص ١٣ وما بعدها وإلى دلائل الألفاظ ص ١١ وما بعدها .

(٢) المزهر ج ١ ص ٣١ وارجع أيضاً إلى دلائل الألفاظ ص ٦٠ وما بعدها .

الدرع عجاز والنظم

وصاحب التنكير في قدم القرآن وحدوثه وفي ماهية الكلام وفي أصل
اللفظ وفي المناسبة بين الألفاظ ومعانيها - التنكير في جهة الإعجاز في القرآن الكريم
من حيث هو كلام باللسان العربي .

قال النظم : إن الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب
فأما التأويل والنظر فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع
وعجز أحدثهما فيهم^(١) فهو ينكر إعجاز القرآن في نظمه وتألفه ويصبر بيان القرآن
بيانا عربيا عاديا كان في استطاعة العرب أن يأتيوا بمثله لولا أن الله صرف عقولهم عنه^(٢) .
وفتح رأى النظم الباب لبعض خصوم القرآن من الملاحدة لجمل ببدله
ببعض الأشعار ويوازن بينه وبين غيره من الكلام ولا يرضى بذلك حتى
يفضله عليه^(٣) .

ولكن رأى النظم قد اتقى مراضة شديدة لمخالفته لطبيعة الأمور وخالفه
المعتزلة أنفسهم ، وعملوا جاهدين على إثبات إعجاز القرآن من حيث هو
أسلوب وتعبير .

وكان أول من خرج على النظم تلميذ الجاحظ الذي يرى أن الإعجاز
بالنظر إلى ذات القرآن تتمثل بنظمه وحده بصرف النظر عما اشتمل عليه من المعاني .
وهو يستدل على ذلك بأنه تعالى طلب إلى العرب أن يأتيوا بمشعر سور من مثله في
النظم والروعة في التأليف حتى ولو حوى التأليف كل باطل مفترى لامعنى له^(٤) .

(١) مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٧١ .

(٢) أثر القرآن في تطور النقد العربي ص ٦٩ :

(٣) إعجاز القرآن لبالاتي ص ٥٠ .

(٤) أثر القرآن في تطور النقد العربي ص ٧٥ وحجج الشدة ضمن مجموعة رسائل الجاحظ

وكأمة النظم عند الجاحظ في معرض حديثه عن القرآن ترد مرادفة لتأليف كقوله : إن الرسول تحدى البلغاء والخطباء والشعراء بنظمه ونألفه^(١) .

وقوله : وفي كتابنا المنزل الذي يدل على أنه صدق - نظمه للبدیع القدی لا يقدر على مثله العباد^(٢) . . .

وترد هذه الكلمة عند الجاحظ في بعض المقامات الأخرى بمعنى البيان والإيحاء ويجعل للنظم أصنافا من التصيد والرجز والمزدوج والمجانس والأسجاع والفتور^(٣) .

ويرى الباقلائی - وكان أشعريا - أن الإعجاز واقع في نظم الحروف التي هي دلالات وعبارات عن كلام الله القديم وأن التحدى إنما كان بأن يأتوا بمثل الحروف التي هي نظم القرآن منظومة كنظمها متتابعة كتتابعها مطردة كاطرادها ، ولم يكن بأن يأتوا بمثل الكلام القديم القدي لأمثل له^(٤) .

ويقول الباقلائی : واتقد كان نظم القرآن معجزا لأن نظمه خارج عن جميع وجوه النظم المتأداة في كلامهم ومباين لأساليب خطابهم ، ومن ادعى ذلك فلا بد له من أن يصحح أنه ليس من قبيل الشعر ولا السجع ولا الكلام الموزون غير المتقن لأن قوما من كفار قريش ادعوا أنه شعر ، ومن المحدث من يزعم أن فيه شعرا ، ومن أهل المسألة من يقول إنه كلام مسجع إلا أنه أفصح مما اعتادوه من أسجاعهم ، ومنهم من يدعى أنه كلام موزون فلا يخرج بذلك عن أصناف ما يتعارفونه من الخطاب^(٥) . وقد جوز بعض الأشاعرة أن الإعجاز وقع بالتحدى بكلام الله القديم القائم بنفسه ،

(١) اللأغة العربية ص ١٢٠ -

(٢) المرجع نفسه ص ١٢١ .

(٣) المرجع نفسه ص ١٢٠ .

(٤) إعجاز القرآن للباقلائی ص ٣٩٤ .

(٥) المصدر نفسه ص ٧٥ .

ولكن الممول عليه عندم هو المحدثى بهذه الألفاظ الدالة على القديم كما قال
الباقلاني^(١).

وكذلك يقول الباقلاني : إن نظم القرآن على تصرف وجوهه واختلاف
مذاهبه خارج عن المهود من نظام جميع كلامهم ومباين للألوف من ترتيب خطابهم
وله أسلوب يختص به ويتميز في تصرفه عن أصاليب الكلام المعتادة . وذلك
أن الطرق التي يتقيد بها الكلام البديع المنظم تنقسم إلى أعاريض الشعر على
على اختلاف أنواعه ، ثم إلى أنواع الكلام الموزون غير المقفى ، ثم إلى أصناف
الكلام المعدل المسجع ، ثم إلى معدل موزون غير مسجع ، ثم إلى ما يرسل إرسالاً
تطلب فيه الإصابة والإفادة وإفهام المعاني المعترضة على وجه بديع وترتيب
لطيف وإن لم يكن مستدلاً في وزنه وذلك شبيهة بجملة الكلام الذي لا يتعمل
ولا يتصنع له . وقد علمنا أن القرآن خارج عن هذه الوجوه ومباين لهذه الطرق .
ويبقى علينا أن نبين أنه ليس من باب المسجع ولا فيه شيء منه ، وكذلك ليس من
قبيل الشعر لأن الناس منهم من زعم أنه مسجع ، ومنهم من يدعى أن فيه شعراً
كثيراً . . . فهذا إذا تأمله المتأمل تبين بخروجه عن أصناف كلامهم وأصاليب
خطابهم أنه خارج عن العادة وأنه معجز ، وهذه خصوصية ترجع إلى جملة القرآن
وتميز حاصل في جميعه^(٢) .

٦٠

المحمدة على نظرية النظم وموقف علماء اللغويات والمرور به إزاءها :

ومنذ ولدت نظرية النظم انبج طامن الملاحدة والشهويين إلى هدم هذه
النظرية بالزراية على النظم القرآنى بوجه خاص تارة والزراية على النظم العربى

(١) المصدر نفسه ص ٣٩٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ٥٢ .

بوجه عام تارة أخرى ، فواجه علماء المسلمين هؤلاء اللاحدة والشعوبيين بدحض حججهم وكشف النطاء عن ضلالهم وافتراءهم .

• • •

ولقد كان من أخصب المطاعن التي وجهت إلى القرآن الكريم وعمل على دفعها المجاهدون من علماء المسلمين - هو الطعن في استقامة نهجه وسلامة نظمه العربي .

يقول ابن قتيبة : « وقد اعترض كتاب الله بالطعن ملحون ولغوا فيه وهجروا واتبعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، بأفهام كلية وأبصار عليلة ونظر مدخول ، فحرفوا الكلم عن مواضعه وعدلوه عن مبيله . ثم قضوا عليه بالتناقض والاستحالة في المعنى وفساد النظم والاختلاف . وأدلوأ في ذلك بعلل ربما أمالت الضعيف الغمر والحدث الفر واعرضت بالشبه في القلوب . وقدحت بالشكوك في الصدور (١) . . . »

من أجل ذلك كان لابد من الرد على هؤلاء المضلين بإثبات عروبة القرآن والتدليل على أنه جار على أساليب العرب . ولعل كتاب الجاز لأبي عبيدة أول كتاب يبحث في أسلوب القرآن بعرضه على أساليب العرب ويقرر أنه نطمته (٢) . وكذلك كن كتاب المشكل لابن قتيبة دفاعا عن الأسلوب القرآني ومقابلة بينه وبين لغات العرب .

وانتهى أمر المدافع عن عروبة القرآن إلى اتجاه بعض المؤلفين في الإعجاز إلى تقرير أن من دواعي الإعجاز ما يرجع إلى الإحاطة الإلهية بلغة العرب على حين قصر علم البشر عن هذه الإحاطة .

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٧ .

(٢) منهج الزمخشري في تفسير القرآن ص ٢٠٧ .

ونحن نرى ذلك الأتجاه في كتاب بيان إعجاز القرآن لحد بن محمد بن إبراهيم الخطابي . يقول الخطابي : « وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمر منها : أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وبأوضاعها التي هي ظروف المعاني والحوامل لها ولا تسهل معرفتهم لاستيفاء جميع وجوه النظم التي بها يكون وارتباط بعضها ببعض فيترصلوا باختيار الأنضل عن الأحسن من وجوهها إلى أن يأتوا بكلام مثله . وإنما يقوم السكلام هذه الأشياء الثلاثة لفظ حامل ومعنى قائم ور باطلها داخل . وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور في غاية الشرف والفضيلة ^(١) » .

واتجه الطعن الشعوبى فيما أنجه إلى انقراض العروبة في بيانها بوجه عام ^(٢) . وكان من مظاهر ذلك ما جعل يتردد على ألسنة المحدثين من الشعراء من الإدلال على العربية والعرب بما وشوا به شعرهم من ألوان البديع .

واقدم كان ذلك هو أبرز الدوافع التي دفعت ابن المعتز إلى تأليف كتابه البديع . فقد ألفه ليقاوم به هذه الفزعمة الشعوبية وليبين أن البديع لم ينتكره هؤلاء المحدثون من الأعاجم . وإنما هو موجود في القرآن والحديث وفي كلام العرب في الجاهلية والإسلام . يقول ابن المعتز : « قد قدمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا في القرآن والفقهاء وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام الصحابة والأعراب وغيرهم وأشعار المتقدمين ، من السكلام الذى سماه المحدثون البديع ، ليعلم أن بشارا ومسلما وأبا نواس ومن قبلهم وسلك سبيلهم لم يسبقوا إلى هذا التن ولكنهم كثر في أشعارهم فعرف في زمانهم حتى سمي بهذا الاسم فأعرب عنه ودل عليه ^(٣) . . . » . وهو يريد كذلك زيادة على الرد عليهم أن يدل على أصالة البلاغة العربية ^(٤) المتابعة لأصالة الأدب للعربى .

(١) بيان إعجاز القرآن لخطابي ضمن مجموعة ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٤ .

(٢) أرجع إلى البيان والتبيين ج ٣ ص ١٤ وإلى البيان العربى ص ٤٦ .

(٣) البديع ، ص ١٥ ، ١٦ :

(٤) بلاغة أرسطو ص ١٠٢ :

وكان من نتيجة ذلك أن أتجه بمض المؤلفين في الإعجاز إلى جعل الألوان
للإغية في القرآن الكريم وجها من وجوه إعجازه ، وذلك هو ما تراه في إعجاز
القرآن لرماني الذي حصر الألوان البلاغية في عشرة أقسام : الإيجاز والنشبه
والاستعارة والتلازم والفواصل والتجانس والتصريف والنضمين والمبالغة وحسن
البيان^(١) . ثم راح يعرف تلك الأقسام ويمثل لها من القرآن وبلغ للكلام^(٢) .
كما ترى ذلك في كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري . وهو كتاب
جامع الفنون القول وأبواب البديع والبلاغة في صناعاتي النثر والشعر^(٣) وكان
من أم أهدانه في تأليف هذا الكتاب الوصول بالمتعلم إلى معرفة بلاغة القرآن
وبديعه حيث يكمن سر الإعجاز^(٤) .

٧

قضية اللفظ والمعنى :

وقد نتج عن الجدل حول قدم القرآن وحدوثه ، وما استتبعه من للبحث
في ماهية الكلام ، وفي أصل اللفظ ، وفي وجه الإعجاز في القرآن من حيث هو
كلام عربي - نتج عن ذلك كما أن برزت قضية كان لها خطرها في ميدان
الفكر العربي ، وهي قضية اللفظ والمعنى .

واقدم انصل الفقهاء بقضية اللفظ والمعنى كما انصل للكلمون ، وذلك بصدد
استنباط الأحكام من النصوص القرآنية أولا ، ثم عرض لهم ما دعاهم إلى التفكير
في مفهوم القرآن وفي قضية الإعجاز التي تتصل اتصالا وثيقا بقضية اللفظ والمعنى .
ذلك بأنه لما تعددت الفروع الإسلامية ودخل في الإسلام أقوام يتكلمون

(١) الفسكت في إعجاز القرآن لرماني ضمن مجموعة ثلاث رسائل في إعجاز القرآن

الكريم ص ٢٠

(٢) منهج الزنجشيري ص ٢٠٦

(٣) آثر القرآن في تطور النقد الأدبي ص ٣٠٨

(٤) ارجع إلى الصناعتين ص ١

بغير العربية فكر الفقهاء في هذه المسألة : هل تجوز قراءة القرآن بغير العربية ؟
واستلزم ذلك التفكير في مفهوم القرآن : أهو اللفظ والمعنى جميعاً أم هو المعنى فقط ؟
وهل الإعجاز باللفظ والمعنى أم هو بالمعنى فقط .

وقد روى عن الإمام أبي حنيفة جواز القراءة بالفارسية في الصلاة ولو كان
قادراً على العربية ، فبني مقلدوه على هذا أنه يرى أن الإعجاز يتعلق بمعنى القرآن
فقط^(١) ، كما روى عنه أنه رجع عن هذا الرأي^(٢) .

وعند الصحابين لا تجوز القراءة بالفارسية إذا كان القارئ يحسن العربية .
فانقرآن معجز ، والإعجاز في النظم والمعنى ، فإذا قدر عليهما فلا يتأدى الواجب
إلا بهما . وإذا عجز عن النظم أتى بما قدر عليه كمن عجز عن الركوع والسجود
فإنه يصلي بالإيماء^(٣) .

وعند الشافعي لا تجوز الفارسية بحال ، وإن كان إذا كان لا يحسن العربية
وهو أمي يصلي بغير قراءة . ويقول الشافعي : إن الفارسية غير القرآن . قال الله تعالى :
« إنا جعلناه قرآناً عربياً » . وقال تعالى : « ولو جهلناه قرآناً أعجبنا لقالوا لولا فصلت
آياته^(٤) » .

وعند المالكية لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية ، فلا يجوز التكبير
في الصلاة بغيرها ، ولا برادته من العربية ، فإن عجز عن النطق بالفاتحة وجب
عليه أن يأتهم بغيرها ، فإن أمكنه الاتتمام ولم يأتهم بطلت صلاته ، وإن لم
يجد إماماً سقطت منه الفاتحة^(٥) .

(١) التعريف بالقرآن والسنة ص ٢١

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٢ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) متاعل القرآن وعلوم القرآن ص ٥٧ .

وعند الحنابلة لا تجزى للمصلى القراءة بغير العربية ، ولا إبدال لفظ بلفظ عربي ، سواء أحسن القراءة بالعربية أم لم يحسن ، فإن لم يحسن العربية لزمه التعلم . فإن لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته ^(١) .

ومهما يكن من شيء فهذه القضية التي نشأت أول ما نشأت في رحاب الدين في أوساط المتكلمين والفقهاء - قد كان لها شأن أيما شأن في أوساط الأدباء والنقاد ، وانتمت نقاد العرب فيها طوائف قسم من نظر إلى مقومات العمل الأدنى مفضلاً شأن اللفظ ، وآخرون أرجعوا إلى اللفظ ، ومنهم من ساوى بين اللفظ والمعنى ^(٢) .

ولقد كان اهتمام بعض المعتزلة بإبراز المناسبة بين الألفاظ ومعانيها ثم اهتمام المعتزلة عامة بصدد محاولتهم الاستشهاد على خلق القرآن بإبراز فكرة أن القرآن ألفاظ وحروف وأن الكلام أى كلام لا يمكن تجريد من خاصة الألفاظ ، ثم اهتمام جبهة علماء المسلمين من المعتزلة وغيرهم بالرد على النظام وبيان أن الإعجاز كان في الأسلوب والنظم الذي لا يراه هو مناط الإعجاز - كان ذلك كله هو السامل الأول - فيما أرى - في :

(١) غلبة الاتجاه إلى الشكل وتفضيل اللفظ على المعنى عند معظم النقاد للعرب ، فالجاحظ يقول : « والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها المعجمي والعربي والبدوي والمدني وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخبير اللفظ وسهولة الخرج وكثرة الماء وفي سحة الطبع وجودة السبك وإنما الشعر صياغة وضرب من التلجج وجنس من التصوير » ^(٣) . ويتابعه أبو هلال فيقول : « وليس الشأن في إيراد المعاني لأن

(١) المصدر نفسه ص ٥٨ .

(٢) المدخل إلى القند الأدبي الحديث ص ٢٥٨ .

(٣) الجبروان ج ٣ ص ٤٠ .

المعاني يعرفها العربي والمعجمي والبدوي وإنما هو في جودة اللفظ وصفاته وحسنه وبهائه وزاخرته ونقائه وكثرة طلاوته ومائه مع صحة السبك والتركيب والمعلوم من أود الظم والقائيف» (١).

وفهم المتأخرون أنهم يقدرون أن تفضيل اللفظ عند هؤلاء النقاد تفضيل له من حيث هو لفظ منطوق وحروف مسموعة .

(٢) العناية بالبحوث البلاغية العربية الخاصة للفظ من حيث هو لفظ وصوت، فالجاحظ يذكر في كتابه «البيان والتبيين» أنه ينبغي أن تكون الكلمة فصيحة بريئة من تناثر الحروف حتى تبدو كأنها حرف واحد (٢). ويبين أن تجنب التناثر يكون بتلاخظ الحروف التي لا تتجاور، فالجيم لا تقارن للطاء ولا السين ولا الضاد ولا الذال بتقديم ولا تأخير (٣).

ويرى كذلك أن يكون الكلام فصوحا غير مبهم ولا متناثر فأقول الفصيح هو المتلاحم الأجزاء السهل الخارج الخفيف على اللسان (٤).

والقراء في كتابه «معاني القرآن» يلاحظ ما في كتاب الله الكريم من التسق الصوتي ويحاول أن يتبعه، ويعرض لما فيه من الترابط بين الكلمات وانجام الأنغام وتوافق النواصل في آخر الآيات ويحاول أن يضبط هذه الظاهرة ويقارنها بما عرف عند العرب من أوزان الشعر (٥).

والرمانى في كتابه «النسك في إعجاز القرآن» يمد التلازم من أقسام

(١) كتاب الصناعتين ص ٨٧ و ٥٨ .

(٢) البيان والتبيين ج ١ ص ١٠٢ — البلاغة العربية ص ١١٢ .

(٣) البيان ج ١ ص ٦٤ والبلاغة العربية ص ١١١ ، ١١٢ .

(٤) البيان ج ١ ص ٦٢ — ٦٣ والبلاغة العربية ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٥) أثر القرآن في تطور النقد الأدبي ص ٦٠ .

البلاغة التي هي عنده أحد وجوه الإعجاز . ويشرح التلازم ويبين أرواعه وفائدته فيقول : التلازم تقيض التنافر ، والتلازم تعديل الحروف في التأليف والتأليف على ثلاثة أوجه : متناظر ومتلائم في الطبقة الوسطى ومتلائم في الطبقة العليا . . . ومنه القرآن كله . . . والفائدة في التلازم حسن الكلام في السمع وسموئله في اللفظ وتقبل المعنى له في النفس لما يرد عليها من حسن الصورة وطرق الدلالة ، ومثل ذلك مثل قراءة الكتاب في أحسن ما يكون من الخط والحرف ، وقراءته في أفصح ما يكون من الحرف والخط فذلك متفارت في الصورة وإن كانت المعاني واحدة^(١) .

وذكر الباقلي في كتابه إعجاز القرآن أن التلازم يصح أن يتعلق به الإعجاز^(٢) .

• • •

ومهما يكن من شيء فقد وصات قضية اللفظ والمعنى إلى عبد القاهر على صورة لم يرتضها .

وهذه الصورة التي لم يرتضها عبد القاهر والتي غابت فيها دوة اللفظ حتى كاد يكون كل شيء يتمثل لنا في كتاب سر الفصاحة الذي ألّفه ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦) المعاصر لعبد القاهر (ت ٤٧١) .

وقد كان الخفاجي يرى ما يراه المعتزلة من أن للكلام أي كلام لا يخرج عن الحروف والأصوات ، وقد طبق هذا المنهج في تفسيره امر الفصاحة تطبيقاً عنى فيه عناية فائقة بالحروف والأصوات .

وهو يقول في مقدمة كتابه : « ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة نبذاً من أحكام الأصوات والتمييز على حقيقتها . ثم نذكر تقظمها على وجه يكون

(١) التنكث في إعجاز القرآن للربمان ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) إعجاز القرآن للباقلاني ص ١٧٩ .

حروفاً متميزة ونشير إلى طرف من أحوال مخارجها ثم ندل على أن الكلام ما انتظم منها وذلك أن للتكلمين وإن صنفوا في الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ما هو فلم يبينوا مخارج الحروف وأقسام أصنافها وأحكام مجهورها ومهموسها وشديدها ورخوها. وأصحاب النحو وإن أحكوا بيان ذلك فلم يذكروا ما أوضعه المتكلمون لذي هو الأصل والأس. وأهل نقد الكلام - بعنى علماء البلاغة - فلم يتعرضوا الشيء من جميع ذلك وإن كان كلامهم كالفرع عليه^(١).
واختلفوا في جعل الفصاحة وصفاً مقصوداً على الألفاظ وحدها ويحمل البلاغة وصفاً للألفاظ والمعاني^(٢).

والفصاحة عنده تتحقق بشروط يجب توافرها في الألفاظ المفردة والألفاظ المنظومة فالألفاظ المفردة يجب أن تكون مؤلفة من حروف متباعدة المخارج وأن تكون حسنة التأليف في السمع غير متوعدة ولا وحشية ولا ساقطة ولا عامية، جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة وألا تكون قد عبر بها عن أمر يكره ذكره وأن تكون معتدلة غير كثيرة الحروف.

وكذلك الألفاظ المنظومة يجب فيها تجنب تكرار الحروف المتفاربة ويجب أن تكون حسنة التأليف في السمع بترادف الكلمات المخنارة وتواترها وأن تكون في موضعها حقيقة أو مجازاً بحيث لا ينكر الاستعمال وضعها.

ويقول الخفاجي: إن كل صناعة فكالمها بنجمة أشياء على ما ذكره الحكماء: الموضوع وهو الخشب في صناعة التجارة، والصانع وهو التجار، والصورة وهي كالتربيع الخصوص إن كان المصنوع كرسياً، والآلة مثل المنشار والتقدم وما يجري مجراهما، والقرض وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما يصنعه.

(١) - الفصاحة ن ٤ ، ٥

(٢) المصدر نفسه ص ٥٩ - ١٢٤

وإذا كان الأمر على هذا ولا تمكن المنازعة فيه وكان تأليف الكلام
المختص صناعة وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام (١).

والوضوع في صناعة الكلام عنده هو الكلام المؤلف من الأصوات ، وأما
الصانع فهو المؤلف الذي ينظم الكلام بعضه مع بعض كالشاعر والسكران وغيرهما
وأما الصورة فهي كالتفصيل للكتاب والبيت للشاعر وما جرى مجراها . وأما
الآلة فأقرب ما قيل فيها إنها طبع الناظم والمعلوم التي اكتسبها بعد ذلك ... وأما
الغرض فيحسب الكلام المؤلف ، فإن كان مدحاً كان الغرض به قولاً ينبيء عن
عظم حال المدوح ، وإن كان هجواً فالغرض وعلى هذا القياس كل ما يؤلف (٢).

ويبدو تمييز الخلفاحي الألفاظ في جعلها موضوعاً للكلام يشككه المؤلف في صورة
الألفاظ فيجمل منها فصلاً منشوراً أو بيتاً منظوماً كما بشكل النجار الخشب
في صورة كرمي مثلاً .

ويذكر الخلفاحي أن اقدامة رأيين في موضوع الكلام أحدهما يجمل ذلك
الموضوع المعاني ، وهذا ما ذكره في كتابه نقد الشعر ، والرأي الآخر يجمل موضوع
الكلام هو الألفاظ وهو ما ذكره في كتابه الخراج ، ثم يقول إن الصحيح عنده
من الرأيين هو ما ذكره في كتابه الخراج من أن موضوع الكلام هو
الألفاظ (٣).

ويعترض على رأي قدامه في كتابه نقد الشعر فيقول : « ويجب أن يقال له
إذا ذهب إلى أن المعاني هي الموضوع : خبرنا عن الألفاظ التي أخذها هذا الصانع

(١) المصدر نفسه ص ١٠٢

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٣

(٣) المصدر نفسه

المؤلف فألفها إذا لم تكن عندك موضوعا لصناعته فما منزلتها من الأقسام التي
اعتبرها الحكماء في كل صناعة والأمل قاض بصحتها؟ ونحن نرى الألفاظ تأثيرها في
هذه الصناعة التي كلامنا عليها تأثير بين في الحسن والفتيح، ولا يجوز أن تكون
مع هذه السلفاة الوكيدة غريبة عنها. فإن قلت إنها الآلة قلنا لك : وأى صناعة من
الصناعات تصاحبها الآلة بعد فراغ الصانع منها حتى تصير أصلا والمصنوع تابعا
لها فإننا نجد الألفاظ على هذه الصفة يبطل هذا الوجه أن تكون آلة . وفماذ أن
تكون الألفاظ هي الصانع المؤلف أو الصورة المصنوعة أو الغرض المقصود
ظاهر لا يخفى على أحد . فمضى أخرجت الألفاظ من أن تكون موضوعات لصناعة
التأليف أخرجتها من جملة الأقسام المعتبرة في كل صناعة . ونحن نجد تعاقبها ظاهرا .
فإن قال لنا : ما تقولون أنتم في المعنى مع أن عاقبتها وكيدة؟ قلنا : المعنى وتأليف
الألفاظ هي صناعة هذا الصانع التي أظهرها في الموضوع وهي التي تشكل الأقسام
المذكورة . فأما الألفاظ فليست من عمله وإنما له منها تأليف بعضها من بعض
حسب (١) .

وقد انتهى الخفاجي إلى أن الوجه في إعجاز القرآن من حيث هو كلام إنما
يرجع فقط إلى صرف العرب عن معارضته (٢) كما قال النظامه فأعترف بذلك عن
رأى جمهرة المسلمين من المنزلة وغيرهم القائل بإعجاز نظم القرآن .

وقد عرض الخفاجي لرأى من فسروا الكلام بأنه معنى قائم بالنفس وعده
رأيا فاسدا . وهو يزعم أن الذين قالوا بهذا الرأي إنما لجثوا إليه بعد أن رأوا
ظهور أدلة المعترضة على القول بخلق هذا القرآن الذي يتألف من الحروف ولا يخرج
عن الألفاظ ، فلجثوا إلى هذه الحجة - حجة تفسير الكلام بالمعنى القائم

(١) المصدر نفسه ص ١٠٤

(٢) المصدر نفسه ص ١١٠

بالنفس - ليتنى لم أقول تقدم القرآن على بعض الوجوه^(١) .

وقد رأى عبد القاهر أن قضية المنطق والمعنى قد ازداد فهمها سوءا بين المشرقين من أهل زمانه وكانوا في الأغلب الأعمى من الظاهرية والحنابلة الذين يزعون إلى اللفظية الجامدة .

وقد شاع بين هؤلاء اللفظيين القول بتوقيفية اللغة مما أعطى الألفاظ لديهم شيئا من القدسية والمسكنة الإلهية إذ كان مصدرها واضمها - كما يعتقدون - هو الله سبحانه وتعالى .

٨

البيان وعلم اللغة:

ولقد راع عبد القاهر أن رأى كثيرا من الناس يحسرون علم البيان في علم اللغة ويربطونه بالظاهر الحسية الخطابية والإكثار من الغريب . ولقد عرفنا فيما سبق أن الخطابي قد جعل من وجوه الإعجاز الإحاطة الإلهية بلغة العرب على حين قصر علم البشر عن هذه الإحاطة .

ومهما يكن من شيء فقد استنكر عبد القاهر هذا الإدراك القاصر لعلم البيان . يقول عبد القاهر : « إنك لن ترى . . . نوعا من العلم قد لقي من الضيم ما لقيه - بمعنى علم البيان - ومنى من الحيف بما منى به ، ودخل على الناس اللط في معناه ما دخل عليهم فيه ، فقد سبقت إلى نفوسهم اعتقادات قاطعة وظنون رديئة وركبهم فيه جهل عظيم وخطأ فاحش ترى كثيرا منهم لا يرى له معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس والعين وما يجده للخط والعقد . يقول : إنما هو خبر واستخبار وأمر ونهى ، وليس كل من ذلك منطق قد وضع له وجعل دليلا عليه . فكل من عرف أوضاع لغة من اللغات عربية كانت أو فارسية وعرف

(١) المصدر نفسه ص ٣٥ ، ٣٦ .

المتزى من كل افظة ثم ساعده اللسان على النطق بها وعلى تأدية أحراسها وحروفها
فموهبن في تلك اللغة كامل الأداة بالغ من البيان المبلغ الذي لا مزيد عليه منته إلى
الغاية التي لا مذهب بمداه. بسم الفصاحة والبلاغة والبراعة فلا يعرف لها معنى
سوى الإطباق في القول، وأن يكون المتكلم في ذلك حمير الصوت حار
اللسان لا يتعرض له لكنة ولا تقف به حبة، وأن يستعمل اللفظ الغريب والكلمة
الوحشية. فإن استظهر للأمر وبالغ في النظر فإن لا يلحن فيرفه في موضع الصب
أو يخطئ فيجىء باللفظة ذلي غير ما هي عليه في لوضع النوى وعلى خلاف
ما ثبتت به الرواية عن الغريب. وجملة الأمر أنه لا يرى النقص يدخل على صاحبه
في ذلك إلا من حمة نفسه في علم اللغة لا يعلم أن ههنا دقائق وأسرارا طريق العلم
بها الروية والفكر والعاطف مستقاه العقل وخصائص معان يفرد بها قوم قد
هدوا إليها ودلوا عليها وكشف لهم عنها وروعت الحجب بينهم وبينها وأنها السبب
في أن عرضت المزية في الكلام ووجب أن يفصل بعضه بعضا وأن يمد الشأو
في ذلك وتند العاية ويعلم الرانفي وبمعز المطالب حتى ينتهي الأمر إلى الإعجاز
وإلى أن يخرج عن طوق البشر^(١).

وقد نأثر هذا الاتجاه في فهم علم البيان :

أولا : بما ورد في كتب البيان والتبيين من تعريف الجاحظ للبيان بالمعنى
النفوس المعنى إذ قال : إنه اسم جامع لكل شيء. كشف قناع المعنى وهناك الحجب
دون الضمير حتى يقضى السامع إلى حقيقته^(٢) وعليه هذا التعريف عنده أن مدار
الأمر وغاية القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام فيأى شيء بلغت الإفهام
وأوضح عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضوع^(٣).

(١) دلائل الإعجاز ص ٦٠٥

(٢) البيان والتبيين ص ٦٨

(٣) المصدر نفسه .

وهو يورد أصناف الدلالات التي هي وسائل البيان بهذا المعنى :

فيقول : إنها اللفظ والإشارة والتقدم والخط والحال^(١) .

وتبعه الرماني فقال : والبيان على أربعة أقسام : كلام وحال وإشارة وعلامة^(٢)

ثانيا : ربط الجاحظ للبلاغة بالخطابة في كثير من النصوص في كتابه «البيان والنبين» فترى الجاحظ يتحدث عن المعاني وكيف تجمل إذا أعارها البليغ مخرجا سهلا ونظما جميلا . وحين يورد أسماء الخطباء وصفتهم وأنبأهم يذكر في أثناء ذلك أن سهل بن هرون كان شديد الإطناب ووصف المأمون بالبلاغة ومقومات البراعة فيها من الجمارة والحلاوة والفضامة وجودة اللمجة والطلاوة ، ويذكر أن أهل البلاغة لامناص لهم من الاستمانة بالإشارة باليد^(٣) .

وقد تأثر الجاحظ في ربطه للبلاغة بالخطابة بالثقافات الأجنبية التي عرفت في عصره . وقد ارتبطت البلاغة بالخطابة عند أهل الهند . يقول الجاحظ : قال معمر أبو الأشعث : قلت لسهلة الهندي : ما البلاغة عند أهل الهند ؟ قال سهلة : عندنا في ذلك صحيفة مكتوبة لا أحسن ترجمتها لك ، ولم أعالج هذه الصناعة . قال أبو الأشعث : فليت تلك الصحيفة لترجمة . فإذا فيها : «أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش ساكن الجوارح قبل اللاحظ متخير اللفظ لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة^(٤)» . ويقول الجاحظ : قبل للهندي . ما البلاغة ؟ قال : وضوح الدلالة ، واتساز الفرصة وحسن الإشارة^(٥) . وارتبطت البلاغة بالخطابة عند السوفسطائيين من الإغريق .

(١) المصدر نفسه ص ٦٩ .

(٢) السكت في إعجاز القرآن ص ٩٨ .

(٣) البيان والنبية - ١ ص ٧٧ ، البلاغة العربية ص ٩٥ .

(٤) البيان والتبيين - ١ ص ٧٩ .

(٥) المصدر نفسه ص ٧٥ .

قد اعتمد هؤلاء على الخطابة والقدرة الكلامية أكثر من اعتمادهم على العقل والبرهنة والتحليل^(١).

وربما كان الجاحظ في ربطه للإبلاغة بالخطابة قد تأثر بأرسطو في ذكره في كتاب الحيوان خاصة بصحة النطق وسلامته^(٢)، وفيما ذكره في كتاب الخطابة خاصة بهيئات المتكلمين^(٣). والظاهر أن الجاحظ كما يقول الدكتور إبراهيم سلامة - قد عرف كتاب الخطابة كل المعرفة بعد الترجمة أو بعض المعرفة قبل أن تتناول الترجمة، ولكن قوته في الجدل وسعة معلوماته أضحت في ثانيا كتابه «البيان والتبيين» ما يمكن أن يؤخذ عليه مما يكون قد عرفه عن الخطابة في القديم. على أننا لسنا في حاجة إلى كد القهمن في الاستنتاج مادام الجاحظ يعترف بمراحة أنه يعرف أرسطو ويعرف أيضا كتابه «الحيوان» الذي نقل عنه ما يفيد في الخطابة ويفيده في صحة النطق وسلامته^(٤).

ثالثا: بما توجه إليه ثعلب في كتابه «قواعد الشعر» من تقسيم الشعر إلى أمر ونهى وخبر واستخبار^(٥).

وذلك التقسيم متأثر بتقسيم فروتاغوراس اليوناني لضروب القول. أعنى الأحوال التي يمكن أن تصاغ عليها العبارة باختلاف أصول الشخص وهذه الضروب عنده هي: الرجاء والاستفهام والجواب والأمر^(٦).

وكان العلماء العرب يعرفون أن هذا التقسيم ينزع نزعة أجنبية ويبدل على ذلك أن ابن قتيبة يذكر مثل هذا التقسيم في معرض تمككه بالمنصرف عن العلوم

(١) المعطى والمواغظ ص ٩

(٢) بلاغة أرسطو ص ٧٦

(٣) من الوجوه النفسية ص ١١٢

(٤) بلاغة أرسطو ص ٧٦

(٥) قواعد الشعر ص ١

(٦) فن الشعر لأرسطو ترجمة عبد الرحمن بدوي ص ٤ هامش ٣

الإسلامية والعربية، المثشدق بالثقافة الأجنبية التي لا طائل تحتها كما يزعم ابن قتيبة .
فما يتشدق به قوله : « . . . والكلام أربعة أمر وخبر واستخبار ورغبة »^(١) .

رابعا . بما اتجه إليه اللغويون والرواة من العناية بالتريب والميل إليه .
يقول الجاحظ : طلبت علم الشعر عند الأسمى فوجدته لا يحسن إلا غريبه^(٢) . . .
وقوله : ولم أر غاية رواة الشعر إلا كل شعر فيه غريب أو معنى صعب يحتاج
إلى الاستخراج^(٣) .

خامسا : ربط التحويين واللغويين الفصاحة بتجنب اللحن ووضع الألفاظ
في أو ضاعها اللغوية .

الزهدي في النحو وفي الشعر :

وقد زاد عبد القاهر روعا وهاما أن وجد ذلك الاتجاه إلى المعنى اللغوي
البيان ينحدر بعد ذلك إلى الزهد في النحو وفي الشعر . فتزداد الطين بلة وتزيد
الحال سوءا .

وكان النحو العربي قد تضخم ونشبت مسأله وتفرعت قواعده ونزع إلى
الآلية والتريبات غير العملية^(٤) . وتأثر هذا النحو بالمنطق اليوناني تأثرا شديدا
بعد احتكاك الثقافة اليونانية بالثقافة العربية وامتزاجها بها بالفرجة من ناحية
وبالاختلاط والنفاس بين المسلمين وبين حملة الثقافة اليونانية من المسيحيين من
ناحية أخرى^(٥) .

وكان المنطق اليوناني قد فرض نفسه على اللغة اليونانية ، واستطاع أرسطو

(١) أدب الكاتب على هامش المثال السائر من ٣ ، ٤ ،

(٢) المندة ج ٢ من ١٠٥

(٣) اللامعة العربية من ٣٦

(٤) الرد على النعاه من ١٣

(٥) منهاج البحث في اللغة من ١٦ ، ١٧

أن يقرب بين منطقته وبين اللغة اليونانية إن لم يكن قد جعلها منطبتين تام الانطباق متآلفين تمام التألف (١) . واعتبر كتاب اللغة من الإفريق الجلمة حكما منطقتا واعتبروا طرفي الإسناد النحوي بنفس الطريقة التي اعتبروا بها الموضوع والحمول في المنطق (٢) .

وأعجب المفكرون في الأمم الأخرى بمعلق أرسطو وحاولوا صب لغاتهم في تلك القوالب (٣) وانتقلت عدوى التفكير الأرسططليسي الذي يخلط بين الدراسات اللغوية والدراسات المنطقية إلى اللغة العربية ودراساتها، فنأثر النحو العربي بطلل للمنطق وأقيسته وأدخلها في بحوثه ودراساته (٤) .

هذه الحال التي صار إليها النحو كانت من دواعي نفور جمهرة الناس منه وزهدهم فيه .

والزهد في النحو كان غالبا على المحدثين والفقهاء - وعلى الظاهريه منهم بوجه خاص - فقد ضاق هؤلاء بمنحج النحو أخيرا إلى كثرة العطل والأقيسة وإلى تشعب المسائل والأصول والفروع وإلى اصطناع الترينات غير العملية كـمائل التصريف التي يضمها النحويون للرياضة واضرب من تمسكين المقاييس في النفوس كقولهم : كيف تبني من كذا وكذا وكقولهم ما وزن كذا ؟ وتبنيهم في ذلك الألفاظ الوحشية كقولهم : ما وزن عزويت وما وزن أذونان ؟ وكقولهم في باب ما ينصرف : لوسميت رجلا بكذا كيف يكون الحكم . وأشباه ذلك مما لا يجدي إلا كد الفكر وإضاعة الوقت (٥) .

ولقد كان زهد الظاهرية في النحو يمد أن تعقد صدى لزهدهم في الفقه

(١) من أسرار اللغة ص ٦٣

(٢) مناهج البحث في اللغة ص ١٤

(٣) من أسرار اللغة ص ٦٣

(٤) مناهج البحث في اللغة ص ١٧

(٥) دلائل الإعجاز ص ٢٤

بعد أن تمعد كذلك^(١) . وقد أجاز المذهب الظاهري لكل فاهم للمربية أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة حتى اند جبراً العامة على مالا قبل لهم به من أخذ الأحكام مباشرة من الكتاب والسنة ، وبذلك تجرأ على الفقه من لا يحسن للفقه ، واعتد ناس بأرأسهم التي انتحلوها وتمسكوا بظواهر النصوص ، فكانوا كالحوارج الذين يتعلقون بظواهر الألفاظ من غير تأمل أو تفكير^(٢) . وعظم شأن هذا المذهب في المشرق في القرن الرابع الهجري . . . ثم زحزحه المذهب الحنبلي من مكانته في القرن الخامس الهجري^(٣) ، ولكنه لم ينقرض إلا بعد المائة الخامسة .

ومهما يكن من شيء فقد كانت ظاهرة أنباع هذا المذهب ، في النحو متلاقية مع ظاهريتهم في الفقه . ولقد كان كتاب الرد على النحاة لابن مضاء الفرطبي في الأندلس صدى للمذهب الظاهري الأندلسي ، وقد استهدف ابن مضاء من تأليف هذا الكتاب أن يرد بعض أصول النحو وأن يخلصه من كثرة القروع وكثرة التناويل مستندا في ذلك بسنة أميره يعقوب من أمراء الموحدين ، إذ كان يعجب مثله على ما يظهر بمذهب الظاهرية كما يقول الدكتور شوقي ضيف^(٤) . ومهما يكن من شيء فإن هؤلاء المحدثين على مر الأيام لم يهودوا يبألون بالحنن والجهل بالنحو . يقول ابن فارس : وقد كان الناس قديما يتجنبون الالحن فيما يكتبونه وبقروونه

(١) وقد كان هناك تفاعل بين النحويين والفقهاء واختلطت أبحاث هؤلاء بأبحاث هؤلاء قال أبو بكر بن شقير : حدثني أبو جعفر الطبري قال : سمعت الجرهمي يقول : أنا منذ ثلاثين أفتى الناس في الفقه من كتاب سيديويه ؛ قال فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال . أنا سمعت الجرهمي يقول هذا وأوماً إلى أذنيه — أبو على الفارسي ص ٢٤ .

(٢) ابن حزم ص ٢٦٦

(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٧

(٤) الرد على النحاة ص ٩

فأما الآن فقد تجاوزوا حتى رأينا الحديث يحدث فيلحن والفقهاء يؤلف فيلحن فإذا
نباها قالا : ما تدرى ما الإعراب وإنما نحن محدثون وفقهاء . فهما يسران بما يساء
به اللبيب (١) .

والزهدي في الشعر أنجاه قديم كان منذ صدر الإسلام بين بعض المسلمين
للفرطيين في التحرج من شبهات الحرام ، وقد دفعهم إلى ذلك الأخذ بظواهر
النصوص من مثل قوله تعالى : « والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم ترأنهم في كل واد
يهيمون وأنهم يقولون مالا يفعلون » ومن مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « لأن يمتلىء
فم أحدكم قيحا حتى يريه خير له من أن يمتلىء شعرا » .

وقد رأينا ابيدا وهو من أصحاب الملققات يهجر الشعر بعد أن أسلم . ومن
للمسلمين من سأل ابن عباس : هل الشعر من رفث القول فسخر به (٢) . وقيل لسعيد
ابن المسيب في الدهر الأموي : إن قوما بالدرق يكرهون الشعر : فقال نسكوا
نسكا أعجميا (٣) . وروى روح بن تباداة في الدهر العباسي قال : كنا عند شعبة
فضجر من الحديث فرمى بطرفه سعيد بن أوس في أخريات الناس فقال يا أبا زيد :
استعجمت دارمي ما تكلمنا والدار لو كلمتنا ذات أخبار

إلى أبا زيد . فجاءه فجعل يتناشدان الأشعار فقال بعض أصحاب الحديث .
يا أبا بسطام . نقطع إليك ظهور الإبل لنسمع منك حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم فتدعنا وتقبل تلى الأشعار . قال فرأيت شعبة قد غضب غضبا شديدا
ثم قال : يا هؤلاء أنا أعلم بالأصلح . أنا والله الذي لا إله إلا هو في هذا أسلم مني
في ذلك (٤) .

(١) التذقي ج ١ ص ٣٠

(٢) المدة ج ١ ص ٣٠

(٣) المصدر نفسه ص ٢٩

(٤) إنباه الرواة ج ٢ ص ٣٢، ٣٣

وقد عمل على تقوية هذا الاتجاه في العصر العباسي عاملان .

أولهما: تلك المنافسة وهذه الخصومة التي بدأت بين الكتب وأنصار الكتابة وبين الشعراء وأنصار الشعر منذ القرن الثاني للهجرة، حيث أخذ النثر الفنى يقوى ويشدد ويتمسك كل خصائصه الفنية^(١)، وكان من الأسلحة التي حارب بها الكتاب وأنصارهم الشعراء وأشياءهم - سلاح الدين . يقول ابن رشيق: « ولعل بعض الكتاب المناصرين للنثر الطاعنين على الشعر يحتج بأن القرآن كلام الله تعالى منثور وأن النبي صلى الله عليه وسلم غير شاعر لقول الله تعالى: « وما علمناه الشعر وما ينبغي له » ، ويرى أنه قد أبلغ في الحجة وبلغ في الحاجة . والذي عليه في ذلك أكثر مما هو ، لأن الله تعالى إنما بعث رسوله أمياً غير شاعر إلى قوم يعلمون منه حقيقة ذلك حين استوت النصاحة واشتهرت البلاغة آية للنبوة وحجة على الخلق وإعجازاً للمتعاطين وجعله منثوراً ليكون أظهر برهانا تفضله على الشعر الذى من عادة صاحبه أن يكون قادراً على ما يحبه من الكلام ، وتحدى جميع الناس من شاعر وغيره بعمل ذلك وأعجزهم ذلك، كما قال الله تعالى: « قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » فكما أن القرآن أعجز الشعراء وليس بشعر، كذلك أعجز الخطباء وليس بخطبة والمرسلين وليس بترسل ، وإعجازه الشعراء أشد رهانا . ألا ترى كيف نسبوا النبي صلى الله عليه وسلم إلى الشعر لما غابوا وتبين أعجزهم ؟ فقالوا هو شاعر لما فى قلوبهم من هيبة الشعر ونخامته ، وأنه يقع منه مالا يلحق والمنثور ليس كذلك، فمن هنا قال الله تعالى « وما علمناه الشعر وما ينبغي له » أى لتقوم عليكم الحجة ويصح قبلكم الدليل ولو أن كون النبي صلى الله عليه وسلم غير شاعر فخص من الشعر لكأن أميته فضا من الكتابة ، وهذا

(١) من حديث الشعر والنثر ص ٢٥

أظهر من أن يحق على أحد^(١).

والعامل الثاني : ذلك الجود الفكري القدي كان يسيطر في أوساط المتزمتين من المحدثين، وقد استفحل أمر هؤلاء في القرنين الرابع والخامس .

وكان الزهد في الشعر هو القالب على المحدثين من الحنابلة بوجه خاص إذ كان هؤلاء يتشددون كل التشدد في التحليل والتحریم أخذًا بظاهر النصوص مما قد يدل أحيانا على ضيق الأفق واحراف الفهم ، وكان من مظاهر ذلك زهدهم في الشعر وكأنهم ينظرون إليه نظرتهم إلى الشيء الحرام ناظرين إلى ما ورد من النصوص التي قد يدل ظاهرها على مجازاة الإقبال على الشعر للدين .

ومهما يكن من شيء فقد زاد علم عبد القاهر إذ وجد أن الزهد في النحو وفي الشعر يضرب بين هؤلاء الزاهدين وبين خواص علم البيان ولطائفه حجابا يحول بينهم وبين العلم بها ويقم بينهم وبينها سدا يتفهم من الوصول إليها إذ الشعر معدن هذه الدقائق والخواص واللطائف وعليه الممول فيها^(٢) وعلم الإعراب هو الناسب القدي بنميتها إلى أصولها ويبين قاضها من مفضلها^(٣) وقد بين عبد القاهر غرابة الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء زهدهم في النحو وفي الشعر وفند حججهم التي احتجوا بها في موقفهم هذا^(٤).

وجملة القول إن عبد القاهر قد عاش في بيئة طفت عليها في زمانه نزعة المحدثين من الظاهرية والحنابلة الذين تأخر بهم الزمن عن إمامهم العظيم أحمد فنحاهم تأخر الزمن نحو الجود وضف الفهم والتعصب الممقوت، وكانت هذه النزعة تضرر البهضاء والمداوة لأهل النظر وأرباب التفكير العقلي الذين يحفون

(١) العمدة ج ١ ص ٢٠ ، ٢١ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٦ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) أرجح إلى المصدر نفسه ص ٦ وما بعدها .

إلى التأويل وعدم التقييد بظواهر النصوص ويهلون إلى التعمق الفلسفي والذكير
المنطقي، وكان ذلك يتمثل في الأشعرية - ومنهم عبد القاهر - أولئك الذين خلفوا
المتزلة في الاتجاه الفكري الديني ، وإن لم يتطرقوا مناهم في الانجازات العقابية
والنظر الفلسفي ، بل توسطوا بين اتجاه المعتزلة واتجاه الفقهاء والمحدثين من أهل السنة -
وفد فرغ عبد القاهر إذ رأى هؤلاء يفهمون علم البيان مهما بعيدا عن
الصواب ويحصرونه في دائرة علم اللغة بين أسوار الوضع والاصطلاح ، ثم
لا يكفهم ذلك حتى ينجحوا إلى الزهد في النحو وفي الشعر فيكمل انسداد الباب
بينهم وبين علم البيان -

وهكذا رأى عبد القاهر أن علم البيان قد لقي من الضيم ما لم يلقه علم آخر -
ولقد زاده ضيما أن العلماء السابقين ممن كانوا يفهمونه الفهم الصحيح عمدوا في كلامهم
إلى الرمز والإيماء ولم يوضحوا ولم يفصلوا عما زاد اللبس فيه على المتأخرين الجامدين
الذين يفتنون عند ظواهر العبارات ولا يتعمقون إلى بواطنها ، ويرضون لأنفسهم
موقف التقابيد والتفريد على غير هدى وعلى غير بصيرة . يقول عبد القاهر : « واعلم
أنك لا ترى في الدنيا علما قد جرى لأمر فيه بديث وأخيرا على ما جرى عابه في علم
الفصاحة والبيان . أما البدي . فهو أنك لا ترى نوعا من أنواع العلوم إلا وإذا
تأملت كلام الأولين الذين علموا الناس وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة
والتصریح أغلب من التلميح . والأمر في علم الفصاحة بالضد من هذا . فإليك إذا
قرأت ما قاله العلماء فيه وجدت جله أو كله رمزا ووحيا وكتابة وتعميرا وإيماء
إلى الغرض من وجه لا يفتن له إلا من غفل عن الفكر وأدق النظر . ومن يرجع
من طبعه إلى ألبسة يقوى معها على الغامض ويصل بها إلى الخفي حتى كان بسلا
حراما أن تتجلى معانيهم سافرة الأوجه لا تقاب لها وبادية الصفحة لا حجاب دونها
وحتى كأن الإفصاح بها حرام وذكورها إلا على سبيل السكناية والتعمير غير سائغ .

وأما الأخير فهو أننا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلام الأولين ويتدارسوه ويكلم به بعضهم بعضا من غير أن يعرفوا له معنى ويفهموه منه على غرض صحيح ويكون عندهم إن سألوا عنه بيان وتفسير -- إلا علم الفصاحة فإليك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظا للقدماء وعبارات من غير أن يعرفوا لها معنى أصلا أو يستطيعوا إن سألوا عنها أن يذكروا لها تفسيرا يصح^(١) .

تلك هي حال علم البيان كما رأها عبد القاهر .

وإذا كان علم البيان هو الوسيلة عنده إلى إدراك الإعجاز في القرآن الكريم

فأضل بنى عصره من المقلدين الجامدين في إدراك هذا الإعجاز وما أحرمهم عن
الطريق المستقيم في فهم دلالة وأسراره !

ولقد طلع عبد القاهر على الناس في زمانه بنظريته في التظم محاولا تخليص علم البيان - الذي هو الوسيلة إلى إدراك الإعجاز في القرآن الكريم - مما رآه قد لحقه من الضيم وما أصابه من الانحراف في الفهم ، ومحاولا مقاومة ذلك التيار اللفظي الذي رآه خطرا على فهم قضية هذا الإعجاز .

الفصل الثاني

نظريّة عبد القاهر في النظم

١

هرفاهما .

(١) كان عبد القاهر أشعرياً وتحن نعرف أن أما الحسن الأشعري قال: إن الكلام نوعان نفسى ولفظى ، والكلام النفسى بالتسوية إلى الله هو القديم .

ومن أجل ذلك فقد استهدف عبد القاهر من نظريته في النظم بيان أن

جوهر الكلام هو ذلك الكلام النفسى وأما الكلام اللفظى فهو ظل لهذا

الكلام النفسى .

(٢) القرآن هو المعجزة التى أيدبها الله محمداً عليه السلام وقد جعل الله سبحانه معجزة كل نبي فيما كان أغلب على الذين بعث فيهم وفيما كانوا يتباهون به وكانت عوامهم تعظم به خواصهم فلما كان السحر هو الغالب على قوم فرعون ولم يكن قد استحكّم في زمان استحكامه في زمانه جعل تعالى معجزة موسى عليه السلام - في إبطاله وتوهيته .

ولما كان الغالب على زمان عيسى عليه السلام الطوبى جعل الله تعالى معجزة في إمرأ الأكمة والأبرص وإحياء الموتى .

ولما كان الغالب على زمان محمد عليه السلام في قومه العرب البلاغة والبيان كانت معجزة هي القرآن (١) .

ومن شرط المعجزة أن تكون أمراً خارقاً للعادة فمن الواجب أن يكون

مناط البلاغة والبيان أسرا يتسع للمعجزات ويقبل العقل أن يتصل به الإعجاز .

هذان الحدان هما اللذان انتهيا به إلى قصر حقيقة الكلام وفصاحته وبلاغته على النظم بالمفهوم الذى حدده ، وهما اللذان رسما حدود نظريته فى النظم وكيفنا أسسها ومعالها . وفى هذا النظم وجد عبد القاهر الأمن والطائفة لعقيدته وشفقه وحاول بكل ما يستطيع من بيان وسنطق أن يقنع من خالفوه بما رآه إذ رأى فى الخروج عنه الزيف والضلال . وستابع فيما يلى خطوات عبد القاهر فى شرح نظريته فى النظم ، لترى كيف كانت هذه النظرية متلاقية مع هدفه اللذين وضعهما نصب عينيه .

٢

أسس النظرية ومعالها

وكان عبد القاهر نحويا كما سبق أن ذكرنا وكان الارتباط الأساسى للنحو باللمة القائمة على الألفاظ - مدعاة إلى اتهام النحو باللفظية وإلى غفلة أرباب هذه التهمة عن قيمة النحو فى أداء المعانى ومساعدة اللمة على الإنصاح منها . وقد برزت هذه التهمة على السنة للمتصيين للمنطق اليونانى لزارين على لغة العرب التى كان النحو العربى عنوانها وجوهرها وقد كان ذلك منار مناقشات بين النحويين والمذطقة فى العصر العباسى فى القرن الرابع بوجه خاص ، بعد أن تم تقابل النقائات العربية والأجنبية ، واستحدث لون من التصيب التقابلى إلى جانب ألوان العصبية الجنسية والدينية التى كانت تصطرع فى المجتمع العباسى المترامى الأطراف . ولقد كانت هذه المناقشات مجللا طيبا لحصر الأذهان فى تعرف ماهية كل من النحو والمنطق وإسبابة رسالة كل منهما وما بينهما من العلاقات والمناسبات .

ومن تلك المناقشات هذه المناقشة التى نقلها إلينا أبو حبان التوحيدى والتى

جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي وبين أبي بشر متى بن يونس المنطقي في حضرة الوزير بن الأفران^(١).

وقد استبان من هذه المناقشة أن أبا سعيد السيرافي يقرر أن مهمة النحو لا تقتصر على صحة التركيب من الناحية الإعرابية ، وأن النحو من شأنه مراعاة المعنى قبل مراعاة الألفاظ^(٢) ، وإن جى يدعو النحويين إلى مراعاة الأولوية المعنى على الإعراب فيقول : « فإن أمكنك تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه . وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تركت تفسير المعنى على ما هو عليه وسمحت طريق الإعراب^(٣) » .

ولقد حاول السيرافي أن يسوى بين النحو والمنطق فهو يقول : النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية ، والمنطق نحو ولكنه مفهوم بالإنفة^(٤) .

لكن الحقيقة التي لا يستطيع إنكارها أن صلة النحو بالإنفة أقوى من صلة المنطق بها . فأبو سليمان المنطقي يقول : « النحو تحقيق المعنى واللفظ ، والمنطق تحقيق المعنى العقل » . وإذا كان السيرافي قد عد النحو منطقاً فهو يعمده منطقاً خاصاً بالإنفة ولكل لغة حدودها الخاصة ورسومها المعينة ، ولا تطابق لغة من اللغات - كما يقول السيرافي - لغة أخرى من جميع جهاتها بخدود صفاتها في أسماؤها وأفعالها وحروفها وتاليها وتقديمها وتأخيرها^(٥) . فنحو الإنفة هو منحها واتجاهها ورسومها وأوضاعها في التعبير . يقول صاحب اللسان في نحو العربية : « هو ابتداء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالثنية والجمع والتحقير والتكبير

(١) . ارجع إلى المناقشات لأبي حيان التوحيدي ص ٦٨ وما بعدها .

(٢) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ص ٣٥٨ .

(٣) المصدر نفسه والمصانص لابن جني ص ٢٩٢ .

(٤) المناقشات ص ٧٥ .

(٥) المصدر نفسه .

والإضافة والتسب وغير ذلك ، ايلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها
في الفصاحة ، فينتطق بها وإن لم يكن منهم ، أو إن شذ بعضهم عنها ردّه إليها .
وهو في الأصل مصدر شائع أى نعتت نحواً ، كقولك : قصدت قصداً ، ثم خص به
استحاء هذا القبيل من العلم .. (١) .

أما للنطق - وهو علم قوانين الفكر (٢) - فإن صاته بالغة ليست هذه
الدرجة من القوة والاتصال ، وإنما هي صلة عرضية جاءت عرضاً واتفاقاً ، فلو أن
أرسطو وسواه من المناطقة قد اتخذوا لهذا العلم رموزاً رياضية وهندسية لأغنت
عن اللغة وأساليبها ، ولكن الذى حدث - كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس -
هو أنهم صاغوا قضايا المنطق ومساائله على مهج لموى شبيه بكلام الناس استفادوا
منهم أن أساليب اللغة ليست إلا وسيلة للتعبير عما يدور في الأذهان ، ومثل الفكر
الإنسانى قبل المنطق بمضمونه مثل الصورة الشمسية قبل تحميصها . فإذا عولجت
بقدر خاص من الأحاسيس اتضحت معالمها وتكشفت خطوطها وملاحظها ، وهكذا
شأن التمايز اللفظية مع العمليات الذهنية لا يكاد يعدو مهمة التوضيح وإبراز المعالم
والملامح للأذن الإنسانية (٣) .

ومهما يكن من شئ فقد استفح عبد القاهر في نظريته في النظم أياً انتفاع
بما تراهى له من صلة المنطق باللغة من ناحية ، ومن صلة النحو بالمنطق من حيث
إنه بمثابة منطق خاص بالإنسة من ناحية أخرى . واستغل عبد القاهر ذلك
إلى أقصى حد في بيان وضع اللفظ وقيمه بالنسبة إلى المعنى ليخرج من حسيه
الكلام .

(١) وإذا كانت وحدات اللغة هي الألفاظ المفردة ، فن هنا نستطيع

(١) لسان العرب ج ٢٠ مادة « نحا » ص ١٨١ .

(٢) علم المنطق - أحمد عبيد خير الدين - ص ١١ .

(٣) من أسرار اللغة ص ٦٢ ، ٦٣ .

أن نضع أيدينا على طرف نظريته في النظم . وأن نجذب ذلك الطرف من خلال
الخطوط وفوضى التأليف القديم .

وبرى عبد القاهر أن هذه الألفاظ ليست إلا رموزاً للمعاني المنفردة التي تدل
عليها هذه الرموز ، والإنسان يعرف مدلول اللفظ المنفرد أولاً ، ثم يعرف هذا
اللفظ الذي يدل عليه ؛ يا . فالألفاظ سمات لمعانيها ، ولا يتصور أن نسبق الألفاظ
معانيها ، وأن تكون أسماء الأشياء قد وضعت قبل أن نعرف معانيها . فذلك
ضرب من المحال (١) .

(١) والألفاظ المنفردة التي هي أوضاع اللفظة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها

فنحن إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللفظة إنما وضعت لتعرف معانيها
في أنفسها لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالة ، وهو أن يكونوا قد وضعوا
للأجناس الأسماء التي وضعوها لتعرف بها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا : رجل
وفرس ودار - لما كان يكون لنا علم بمعانيها ، وحتى لو لم يكونوا قالوا نعل وبيضة
لما كنا نعرف الخبز في نفسه ، ومن أصله ، ولو لم يكونوا قد قالوا الفعل لما كنا نعرف
الأمر من أصله ولا بجده في أنفسنا ، وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا
نجهل معانيها ، فلا نعقل نفيها ولا نهيها ولا استفهامها ولا استثناء . كيف والمواضعة
لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم ؟ . فبحال أن يوضع اسم أو غير اسم لتعبر
معلوم . ولأن المواضعة كالإشارة ، فكما أنك إذا قلت خذ ذلك لم تكن هذه
الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه ، ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر
الأشياء التي تراها وتبصرها ، فكذلك حكم اللفظ مع ما وضع له . ومن هذا القى
يشك أنا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أسمائها ؟ لو كان
لذلك ماع في العقل لسكان ينبغي إذا قيل : زيد - أن نعرف المسمى بهذا الاسم

من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفته (١).

ويبدو من هذا الكلام أن عبد القاهر يرى أن العلاقة بين الألفاظ ومدلولاتها علاقة اعتباطية لا طبيعية ذاتية .

(٣) وإذا كانت ألفاظ الالف لم توضع لتعرف معانيها في انفسها فمضى ذلك أن الفسك لا يتعلق بمعاني الألفاظ في انفسها . فما علاقة الفسك بالالف إذن ؟

إن الفسك يتعلق بما بين معاني الفسك من العلاقات ؛ وليست هذه العلاقات إلا معاني النحو . فلا يقوم في وهم ، ولا يصح أن يتفكر منفكراً في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم . ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً أو يريد منه حكماً سوى ذلك من لأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك .

وإن أردت ذلك عباناً فاعمد إلى أى كلام شئت وأزل أجزائه عن مواضعها وضمها وضماً يمنع منه دخول شيء من معاني النحو فيها ، فقل في :

فقالبك من ذكرى حبيب ومنزل

من نهك فقا حبيب ذكرى منزل

ثم انظر هل يتعلق منك ففكر بمعنى كلمة منها ؟

وخذ بيت بشار بن برد :

كان منار النقع فوق رهوسنا وأسياننا ليل شهاوى كواكب

وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفراداً عارية من معاني النحو التي نراها فيها وأن يكون قد وقع « كان » في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء ، وأن يكون ففكر في منار

تدفع من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني ، وفسكر في فوق ووسنا
من غير أن يكون قد أراد أن يضيف فوق إلى الروس . وفي الأسياف من دون
أن يكون أراد عطفها بالواو على مثار ، وفي الواو من دون أن يكون أراد اللطف
بها ، وأن يكون كذلك فسكر في الليل من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا
لسكان ، وفي تهاوى كواكب من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلا
للكواكب . ثم يجعل الجملة صفة لليل ليتم الذي أراد من التشبيه ؟ أم لم تخطر
هذه الأشياء بباله إلا مراداً منها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها ؟

وليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كذا من دون
أن تريد تعلقها بمعنى كذا أخرى ؟ ومعنى القصد إلى معاني السكك أن تعلم السامع
شيئاً لا يعلمه ، ومعلوم أنك أيها السكك است تقصد أن تعلم السامع معاني السكك
المفردة التي تسككها بها . فلا تقول : خرج زيد . لعله معنى خرج في اللفظ ومعنى
زيد . كيف ؟ ومحال أن تسككها باللفظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف .
ولهذا لم يكن القمل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر

أو فعل - كلاماً . وكنت لو قلت (خرج) ولم تأت باسم ولا قدرت فيه ضمير

الشيء . أو قلت زيد ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمنه في نفسك كان ذلك

وصوتاً تصوته سواً^(١) .

إن معاني النحو إذن هي التي يتعلق بها الفكر . وهي تمثل العلاقات بين
معاني السكك في النفس ، وإليها يستند ترتيب هذه المعاني في النفس .

بإذا أردت أن تقول : زيد ضرب عمراً يوم الجمعة تأديباً له - فمضى ذلك أنك

تصدت إلى ضرب لجماته خبراً عن زيد ، وجعلت الضرب الذي أخبرت بتوقوعه منه وأما على عمرو ، وجعلت يوم الجمعة زمانه الذي وقع فيه وجعلت التأديب غرضه الذي فعل الضرب من أجله^(١) .

وهذه العلاقات كلها هي من معاني النحو ، رتبت معاني الكلم على أساسها في النفس ورتبت الكلم على نسق معانيها - في الخارج - ومن هنا كانت الألفاظ في الخارج باعتبارها دالة على معانيها - ترتبط العلاقات التي هي معاني النحو . ولا يتصور أن يكون للفظه تعلق بافظة أخرى من غير أن يعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك ، ويراعى هناك أمر يصل إحداها بالأخرى كإعادة كون «ن بك» جواباً للأمر في قوله : «فأنا بك» . وكان تهمة إلى اسمين فتجمل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه ، أو تجمي . باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً أو تنوخي في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعه لذلك ، أو تزيد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجبي . بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمننت معنى ذلك الحرف . وعلى هذا القياس^(٢) . ذلك هو معنى النظم ، فلا نظم في الكلم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه^(٣) .

وقد نخلص عبد القاهر علاقات الكلم الجارية على قانون علم النحو والتي بها يكون النظم ، فقال : الكلم اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وفعل بفعل ، وتعلق حرف بهما

(١) المصدر نفسه ص ٣١٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٥ .

وفصل عبد القاهر هذه الطرق على غرار ما هو معروف في علم النحو^(١) .
(٤) ويقول عبد القاهر : إنه قد يعترض معترض فيقول : لو كان النظم
لا يكون إلا في معاني النحو لكان البدوى الذى لم يسمع بالنحو قط ولم يعرف
المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه - لا يتأتى له كلام ، وإنا لتراه يأتى في كلامه بنظم
لا يحسنه المتقدم في علم النحو . . .

والجواب على ذلك - كما يقول عبد القاهر - هو أن الاعتبار بمعرفة مدلول
العبارات لا بمعرفة العبارات . فإذا عرف البدوى الفرق بين أن يقول : جاءنى زيد
راكباً ، وبين قوله جاءنى زيد الراكب لم يضره ألا يعرف أنه إذا قال ركباً كانت
عبارة النحو بين فيه أن يقولوا في ركب إنه حال ، وإذا قال الراكب إنه صفة جارية
على زيد ، وإذا عرف في قوله : زيد منطلق أن زيداً مخبر عنه ومنطلق خبر لم يضره
الأى علم أما نسي زيداً مبتدأ . وإذا عرف في قولنا : ضربته نادياً له أن المعنى
في التأديب أنه غرضه من الضرب وأن ضربه ليعتادب - لم يضره الأى علم أنا نسمى
التأديب مفعولاً له .

ولو كان عدم العلم بهذه العبارات يمتنع العلم بما ضمنها له وأردناه بها لكان
ينبغى ألا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه وأل يفصل فيما يتكلم به بين نفي وإثبات
وبين « ما » إذا كان استفهاماً وبينه إذا كان بمعنى الذى وإذا كان معنى المجازاة ،
لأنه لم يسمع عباراتنا في الفرق بين هذه المعاني . أترى أن الأعراب حين سمع المؤذن
يقول : أشهد أن محمداً رسول الله بالنصب فأنكر وقال : صنع ماذا ؟ أنكر عن غير
علم أن النصب يخرج به عن أن يكون خبراً ويمحله والأول في حكم اسم واحد وأنه
إذا صار والأول في حكم واحد احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً
وحتى يكون قد ذكر ماله قائدة ؟ إن كان لم يعلم ذلك فلماذا قال : صنع ماذا ؟
فطلب ما يحمله خبراً ؟ .

(١) راجع المصدر نفسه ص ٢ وما بعدها .

ويؤزم على هذا الاعتراض أن يكون امرؤ القيس حين قال : قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل - قاله وهو لا يعلم ما يعنيه بقولنا : أن قفا أمر ، ونبك
جواب الأمر ، وذكر مضاف إلى حبيب ، ومنزل معطوف على الحبيب ، وأن تكون
هذه الألفاظ وثبت له من غير قصد منه إلى هذه المعاني ، وذلك يوجب أن يكون
قال «نبك» بالجزم من غير أن يكون عرف معنى يوجب الجزم وأنه به مؤخر أعن «قفا»
من غير أن عرف لتأخيره موجبا سوى طلب الوزن. وذلك غير معقول بالضرورة^(١).

قال العرب القدماء كانوا يعرفون النحو معرفة عملية أو فنية - كما يقول الدكتور
حسن عيون - وإن كانوا لا يعرفونه معرفة علمية فهذه الطرق الخاصة بالأدباء في اللغة
العربية قد التزمت ما طرأ في تراكيبها وأصاليبها ومررت عليها السنة العرب
وتحكمت من طائفتهم قبل أن توضع لها القواعد النحوية المجردة وضعا علميا
وتدرس دراسة مستقلة لتعرف ونعتدى^(٢).

(٥) وإذا كان النظم درجات يمكن أن ترد إلى درجتين أساسيتين : الأولى

لاتسكاد تتعدى مرحلة الصحة والحواس والأخرى تتعدى هذه المرحلة إلى مناطق

الفضيلة والمزية -- فليس النظم على كلتا الدرجتين كما يقول عبد القاهر إلا إن نضم

كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مزاياه

التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل منها بشيء .

وذلك أما لا نعلم شيئا يتضميه النظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ،

فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق

زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق

(١) راجع المصدر نفسه ص ٣٢٠/٣٢٢ .

(٢) اللغة والنحو ص ٧٨ .

وقى الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج وإن خرجت
خرجت وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج إن خرجت وأنا إن خرجت خارج. وفي الحال
إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاء زيد مسرعا وجاءني يسرع وجاءني وهو يسرع
أو وهو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع - فيعرف لكل من ذلك
موضعه ونحى. به حيث ينبغي له. وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم يفرد
كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في حاص معناه
نحو أن ينحى بمافي في الحال، وبلا إذا أراد في الاستقبال، و بيان فيما يرجع بين
أن يكون وألا يكون وياذا فيما علم أنه كان. وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف
موضع الفصل فيما من مواضع الوصل. ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو
من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع ثم وموضع أو من موضع أم وموضع
لكن من موضع بل. ويتصرف في التعريف والتذكير والتقديم والتأخير في الكلام
كله وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله
على الصحة وعلى ما ينبغي له.

هذا هو السبيل فاست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن
كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصعب
به موضعه ووضع في حقه. أو هو مل بمخلاف هذه المعاملة فآز يل عن موضعه،
واستعمل في غير ما ينبغي له. فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظمه أو فساده
أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وكان مرجح تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية
وذلك الفضل - إلى معاني النحو وأحكامه، وإلا وجدت ذلك الوصف يدخل
في أصل من أصول النحو ويتصل بباب من أبوابه^(١)

ومن أمتة فساد النظم قول الفرزدق :

وما منه في الناس إلا مملكا أو أمه حتى أبوه بقاربه
وقول المتنبي :

ولذا اسم أشطية العيون جفونها من أنها حمل السيوف عوامل
وقوله :

الطيب أنت إذا أصابك طيبة والماء أنت إذا اغتسلت للغسل
وقوله :

وقاؤكما كالربع أشجاء طاسمه بأن تمددا والدمع أشفاه ساجمه
وقول أبي تمام :

ثانيه في كبد السماء ولم يكن كائنين ثان إذ هما في الغار
وقوله :

يدى لمن شاه رهن لم يذق جرعا من راحتك درى ما للصاب والصل
فها أنت ترى ذلك الفساد قد نجم من أن الشاعر صنع في تقديم أو تأخير
أو حذف أو إضمار أو غير ذلك - ما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ ولا يصح
على أصول علم النحو .

وإذا ثبت أن فساد النظم واختلاله ألا يعمل بقوانين علم النحو - ثبت أن
سبب صحته أن يعمل عليها .

وكذلك ترجع المزية والفضل في النظم إلى قوانين علم النحو . اهد إلى قول
البحرئى :

بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لفتح ضريبا

هو المرء أبدت له الحادثا ت عزمًا وشيكا ورأيا صليبا
تنقل في خلقي سؤدد سماحا مرجى وبأسامهيبا
فكالسيف إن جسته صارخاً وكالبحر إن جسته مستثيبا
فإذا رأيت هذه الآيات قد رافقتك وهزت نفسك - فليس السبب في ذلك
إلا أنه قدم وأخر وعرف ونسكرو وحذف وأضمر وأعاد وكرر، وتوخى على الجملة
وجهاً من الوجوه التي يقتضيها علم النحو فأصاب في كل ذلك، ثم اطف موضع
صوابه، وأتى مأتى ما يوجب الفضيلة. أفلا ترى أن أول شيء يروقتك من هذه
الآيات هو قوله: هو المرء أبدت له الحادثات، ثم « تنقل في خلقي سؤدد » بتسكير
السؤدد وإضافة الخلقين له. ثم قوله « فكالسيف » وعطفه بالفاء مع حذف
البتداء لأن المعنى لا محالة: فهو كالسيف. ثم تكريره الكاف في قوله « وكالبحر.. »
ثم أن قرن إلى كل واحد من التشبيهين شرطاً وجوابه فيه. ثم أن أخرج من كل
واحد من الشرطين حالاً على مثال ما أخرج من الآخر، وذلك قوله « صارخاً »
هناك ومستثيباً هنا.....

وإن أردت أظهر أمراً في هذا المعنى فانظر إلى قول إبراهيم بن العباس :
فلو إذ نبا دهر وأنكر صاحب وحاط أعداء وغاب نصير
تكون عن الأهواز داري بنجوة ولكن مقادير جرت وأمور
واني لأرجو بعد هذا محمدا لأفضل ما يرجى أخ ووزير
فإنك ترى ما ترى من الروتق والطلاوة ومن الحسن والحلاوة، ثم تنفذ
السبب في ذلك، فتجد أنه إنما كان من أجل تقديم الظرف الذي هو « إذ نبا » على عامه الذي
هو « تكون ». ومن أجل أن قال « تكون » ولم يقل « كان » ثم لتكثير
الدهر، وتعميم هذا التكثير في جميع ما أتى به من بعد. ثم قوله : « وأنكر
صاحب، ولم يقل : « وأنكرت صاحباً^(١) » .

(١) ويقول عبد القاهر : إن الاستعارة والكناية والتشبيه وسائر ضروب
الجاز من مقتضيات النظم ومنها يحدث وبها يكون ، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء
منها في الكلام وهي أفراد لم يتوخ فبها ينشأ حكم من أحكام النحو ، فلا يتصورها هنا
فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره . أفلا ترى أنه
إن قدر في « اشتمل الرأس شيئا » - ألا يكون الرأي فاعلا له ويكون شيئا منصوبا
عنه على البعير لم يتصور أن يكون مستعارا ؟ وهكذا البيول في نظائر الاستعارة
ويقول : إن المزاي التي تجدها لهذه الأجناس - على الكلام المتروك
على ظاهره . . . ليست في أنفس المعاني التي يقصد للتكلم بخبره إنبا ، ولكنها
في طريق إثباتها وتقريره . . . فإذا سمعتم يقولون : إن من شأن هذه الأجناس
أن تكسب المعاني مزية وفضلا ، وتوجب لها شرفا ونبلا . وأن تفخمها في نفوس
السامعين - فإسهم لا يعمنون أنفس المعاني التي يقصد للتكلم بخبره إليها كاتقري
في « جم الرماد » والشجاعة في « رأيت أسدا » والتردد في الرأي في « أراك
تقدم رجلا وتؤخر أخرى » ، إنما يعمنون إثباتها لما ثبت له ويخبر بها عنه .
فإذا جعلوا الكناية مزية على التصريح لم يحملوا تلك للزينة في المعنى المكى عنه ،
ولكن في طريق إثبات ذلك المعنى : وذلك أما نعلم أن المعاني التي يقصد الخبر بها
لا تتغير في أنفسها بأن يكفى عنها عيان سواها ، وتترك الألفاظ التي لها في اللغة . ومن
هذا الذي يشك أن معنى طول القامة وكثرة القرى لا يتغيران بأن يكفى عنهما
بطول النجاد وبكثرة رماد القدر ؟ وتقدير التعبير فيما يؤدي إلى ألا تكون
الكنايا عنهما ولكن عن غيرها .

والسبب في أن كان . . . للإثبات - إذا كان من طريق الكتابة - مزية
لأن تكون إذا كان عن طريق التصريح : أنك إذا كتبت عن كثرة القرى
بكثرة رماد القدر كنت قد أثبتت كثرة القرى بإثبات شاهدها ودليها وما هو علم
على وجودها . وذلك لا محالة يكون أبان من إثباتها بنفسها وذلك لأنه يكون

سبيلها حينئذ سبيل الدهوى يكون مع شاهد .

والسبب في أن كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة أنك إذا ادعت لرجل أنه أسد كان ذلك أبلغ وأشد في نسوبته بالأسد في الشجاعة ، فحال أن يكون من الأسود نم لا تكون له شجاعة الأسود .

وكذلك الحكم في التمثيل ، فإذا قلت : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى كان أبلغ في إثبات التردد له من أن تقول : أنت كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى
وإذا كانت المزية في هذه الأجناس راجعة إلى طريق إثبات المعاني المستفادة منها لا إلى أنفس هذه المعاني - كانت المزية في هذه الأجناس راجعة إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب^(١) .

• • •

(٧) ويقول عبد القاهر : إن في الاستعارة ما لا يمكن بياحه إلا من بعد العلم بالانظم والوقوف على حقيقته .

ومن ذلك قوله تعالى « واشتمل الرأس شيبا » . فالمزية الجليلة في هذا لا ترجع إلى مجرد الاستعارة ، ولكنها ترجع إلى المجيء بالاستعارة على طريق ما يسند فيه الفعل إلى الشيء وهو في المعنى لما هو من سببه ، ويرفع بالفعل ما يسند إليه ، ويؤتى بالقى له الفعل في المعنى منصوبا بعده ، مبينا أن ذلك الإسناد ونك النسبة إلى ذلك الأول إنما كان من أجل هذا الثاني ، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة . كقولهم طاب زيد نفسا ، وقرهرو عينا ، وتصيب عرقا ، وكرم أصلا وحسن وجها - وأشبه ذلك مما تجرد الفعل فيه منقولا عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه . وذلك إنما أن « اشتمل » لشيب في المعنى وإن كان هو للرأس في اللفظ ،

(١) المصدر نفسه ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ .

كما أن « طاب » لنفس و « قر » لعين و « تصبب » للعرق - وإن أسند إلى ما أسند إليه .

والسرفى بلاغة اللفظ الذى جاءت عليه استعارة « اشتعل » للشبب أنه يفيد مع لمعان الشبب فى الرأس الذى هو أصل المعنى - الشمول ، وأنه شاع فيه وأخذ من نواحيه ، وأنه قد استقر به وعم جعلته ، حتى لم يبق من السواد شىء أو لم يبق منه إلا ما لا يعتمد به . وهذا ما لا يكون إذا قبل : اشتعل شبب الرأس أو الشيب فى الرأس ، بل لا يوجد اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة . ونظير ذلك أن تقول : اشتعل البيت نارا ، فيكون المعنى أن النار وقعت فيه وقوع الشمول وأنها قد استولت عليه ، وأخذت فى طرفيه ووسطه . وتقول : اشتعلت للنار فى البيت فلا يفيد ذلك ، بل لا يقتضى أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانبا منه ، فأما الشمول وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته فلا يعقل من اللفظ البتة . ونظير ذلك فى التزويل قوله عز وجل « وفجرنا الأرض عيونا » فالتفجير للعيون فى المعنى ، وأوقع على الأرض فى اللفظ ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس . وقد أفاد ذلك معنى الشمول هاهنا كما استفيد معنى الشمول هناك .

ذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيونا كلها ، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان فيها . ولو أجرى اللفظ على ظاهره فقيل : وفجرنا عيون الأرض ، أو العيون فى الأرض لم يفد ذلك ولم يدل عليه ، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان قار من عيون متفرقة فى الأرض ، وتبجس من أما كن منها .

واعلم أن فى الآية الأولى شبيها آخر من جنس اللفظ ، وهو تعريف الرأس بالأف واللام ، وإقادة معنى الإضاءة من غير إضافة ، وهو أحد ما أوجب المزية ولو قبل واشتعل رأسى فصرح بالإضافة - لذهب بعض المحسن^(١) . . .

وإذا كانت كل من درجتى للصحة والمزية فى النظم راجعة إلى معانى النحو -
كان معنى ذلك أن معانى النحو لدى عبد القاهر درجتان : درجة تجرى فيها هذه
المعانى فى حدود الصحة المقررة فى علم النحو بالمعنى الشائع . ودرجة تجرى فيها
هذه المعانى فى ميدان التخير ، وبعبارة أخرى فى ميدان النحو البلاغى الذى تنسجه
عبد القاهر والذى تضمنته نظريته فى النظم .

(٨) وإذا كان عبد القاهر بصدد الكلام عن إعجاز القرآن الكريم ، وإذا
كان الإعجاز فى رأيه مناطه النظم فإنه لا يمتنع من درجات النظم ما لا يمتدى
دائرة الصحة ، وإذن فهو لا يمتنع مجرد نظام الكلام على مفتضى معانى النحو
ووجوهه فيقتصر نظمه على حدود الصحة ، وإلا فإن هذه المعانى وتلك الوجوه من
التعاقب التى هى محصول النظم موجودة على حقائقها وعلى الصحة وكما ينبئ - فى
منثور كلام العرب ومنظومه ، وقد استعملها العرب وتصرفوا فيها وكلوا بمرقتها ،
وكانت حقائق لا تتبدل ولا تختلف بها الحال ، إذ لا يكون للاسم بكونه خيراً مبتدأ
أو صفة لموصوف أو حالاً لذى حال أو فاعلاً أو مفعولاً لفعل فى كلام - حقيقة هى
خلاف حقيقته فى كلام آخر^(١) .

إنما الذى يمتنع من درجات النظم ما يمتدى دائرة الصحة إلى دائرة الفضائل
والمزايا وذلك لبتنى له أن يبين عن هذا الذى تجدد ما قرآن من عظيم الزية وباهر
الفضل والمجيب من الرصف حتى أعجز الخلق قاطبة وحتى قهر من البلغاء
والنصحاء القوي والقدر^(٢) .

(٩) ودرجات النظم التى لا تمتدى دائرة الصحة إلى دائرة الفضائل والمزايا
مرجعها عند عبد القاهر حسن التخير فى دائرة الحدود التى حددها النحو ، وإلى
اهتمام الناظم إلى الأولى والأفضل وما يلائم المقام من معانى النحو .

(١) المصدر نفسه ص ٦ .

(٢) المصدر نفسه .

فليس للمعاني المنحوية التي يجري نظم الكلام عليها فضيلة في ذاتها ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تعرض لها المزية بحسب المقام ، وبحسب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض .

تفسير هذا أنه ليس إذا رأيتك التفكير في مؤدد من قوله :

تقل في خاتمي مؤدد

وفي دهر من قوله :

قلو إذ بنا دهر ...

فإنه يجب أن يروك أبدأ وفي كل شيء ، ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يسم فاعله في قوله : وأنكر صاحب - فإنه ينبغي ألا تراه في مكان إلا أعطيته مثل استحسانك هنا ، بل ليس من فضل ولا مزية إلا بحسب الموضع وبحسب المعنى الذي تريد والتعرض الذي تؤم^(١) .

ومن أجل ذلك لا يكفيك إذا أردت أن تأتي بالنظم الحسن أن تكون عالماً بمعاني النحو وإنما يجب أن تكون عالماً بواضعها ووجوهها والفروق بينها وما ينبغي أن تصنع فيها ، فليس الفضل لالم بأن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير تراخ وتم له بشرط التراخي وإن لكذا وإذا لكذا وإنما مرجع الفضل إذا نظمت وألفت رسالة أن تحسن التخير وأن تعرف لكل من ذلك موضعه^(٢) .

ولقد كان من الناس - كما حدثنا عبد القاهر وكما ذكرنا من قبل - من يحصرون علم البيان في الإحاطة بالآفة والإلمام بها ، وبينون على ذلك أن العرب لم الفضل والمزية في حسن النظم والتأليف الذي هو ثمرة علم البيان وأن لهم في ذلك شأوا لا يلبثه الدخلاء في كلامهم والمولودون ، معللين ذلك بأن اللغة لهم بالطبع ولنا

(١) المصدر نفسه ص ٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

بالتكلف ولن يبلغ الذخيل في اللغة والألسنة مبلغ من نشأ عليها وبدى من أول خاتمة لها^(١). « وقد كان الأقدمون من علماء اللغة يرون أمر الكلام بالعربية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجناس العرنى ولذا يفسكرون على الفارسي أو اليوناني إمكان إتقان هذه اللغة كما يتقنها أهلها من العرب مهما بذلوا في تعلمها وناروا في المران بل يظنون في رأيهم أجانب عن اللغة كما هم أجانب فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمراً سحرياً يمتزج بدماء العرب ويختلط برمالمهم وخيامهم وهو سر السليقة العربية يورثه العرب لأطفالهم وترضمه الأمهات لأطفالهم في الألبان . ولذا لم يتورع الرواة عن الأخذ من صبيان العرب والرواية عنهم ، ولذا لم يروا في شعر ابن تميم والثني ما يؤهلها لتلك السليقة اللغوية التي قصروها على قوم مهينين وقصروها على زمن معين وقصروها على بيئة معينة ، فنشأ في مخيلاتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتورية الزمان والمكان^(٢) .

وسواء أصبح رأي القدماء في السليقة اللغوية وأن أمرها مقصور على العرب أم لم يصبح فإن عبد القادري لا يعنيه ذلك ، إنما الذي يعنيه هو ما تبدى له من خطأ في ربط البيان بالإحاطة بالغة وبالسليقة اللغوية ، والملة في خطأ هذا الربط أنه يفضى بالنتيجة - كما يقول عبد القاهر - إلى رفع الإعجاز جملة ذلك بأن الإعجاز مرتبط بالبيان ولا يمكن أن يكون القرآن معجزاً ببيانه إلا إذا كان مفهوم البيان شيئاً غير دائرة الإحاطة باللغة والعلم بها .

وذلك أنه لا يثبت إعجاز حتى تثبت مرادياً تفوق علوم البشر وتقمصر قوى نظرهم عنها ومعلومات يسرف من أفكارهم وغواطرهم أن تنفض بهم إليها وأن تطاهم عليها . وذلك محال فيما كان علماً بالغة لأنه يؤدي إلى أن يحدث في دلائل

(١) المصدر نفسه ص ١٩٢ .

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٧ .

اللمة مالم يتواضع عليه علم اللمة ، وذلك مالا يخفى امتناعه على عاقل^(١)
إن القرآن الكريم قد زل بلاغة العرب التي كانوا يعرفونها وهو ولم يخرج
عن المعاني النحوية التي عرفها العرب ولكنه كان يتخير الماني النحوية المطابقة
لمتعضيات الأحوال ، وبلغ بالتخير حد الإعجاز .

ومهما يكن من شيء فإن مجال ميزة الكلام العربي على الكلام العربي
الآخر هو دائرة تخير معاني النحو ووجوهه الملازمة للمقام . وإنما سبيل هذه المعاني
سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش ، فكما أنك ترى الرجل قد
تهدى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب
من التخير والتدرج في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجها لها
وترتيبها إيها إلى مالم يهتدى إليه صاحبه ، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب وصورته
أغرب - كذلك حال الشاعر والشاعر في توظيفها معاني النحو ووجوهه التي علت
أنها محمول النظم^(٢) .

(١١) ومن شأن هذه المعاني والوجوه ألا يزال يجلت بسببها وعلى حسب
الأغراض والمعاني التي تقع فيها - دقائق وخفايا لا إلى حد ونهاية ، وحتى أنك لترى
العالم يمرض له السمو فيها ، وحتى إنه ليقصد إلى الصواب فيقنع في أثناء كلامه
ما يوم الخلق ، وكل ذلك لشدة الخفاء وفرط الغموض^(٣) .

وإذا كان بيننا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه القدي هو عليه . . .
فلا مزية ، وإنما تكون المزية إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه القدي جاء
عليه - وجهاً آخر ، ثم رأيت النفس تنبؤ عن ذلك الوجه الآخر ، ورأيت للذي
جاء عليه حسنا وقبولاً يدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني .

(١) دلائل الإعجاز ص ١٩٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٦٩ . ٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٢٠ .

وسأل ذلك قوله تعالى : « وجعلوا الله شركاء الجن . »

فليس يخفى أن لتقديم الشركاء حسناً وروعة ومأخذاً من الغيوب ، وأنت لا تأخذ شيئاً منه إن أتت آخرت . فقلت : وجعلوا الجن شركاء لله .

والسبب في أن كان ذلك كذلك هو أن لتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلاً لا سبيل إليه مع التأخير .

بماه نأ وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أهم جعلوا الجن شركاء وعبدوه مع الله تعالى ، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم - فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى ويفيد معه معنى آخر ، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك ، لا من الجن ولا من غير الجن .

وإذا تأخر قبيل : جعلوا الجن شركاء لله - لم يفد ذلك ، ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم أنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يعبد مع الله إله غيره ، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء - دليل عليه ، وذلك أن التقدير يكون مع التقديم أن شركاء مفعول أول جعل ، والله في موضع المفعول الثاني . والجن بالنصب على تقدير فن جعلوا شركاء لله تعالى ؟ فقبيل : الجن .

وإذا كان التقدير في شركاء أنه مفعول أول والله في موضع المفعول الثاني وقع الإنكار على وجود شركاء لله تعالى على الإطلاق ، من غير اختصاص شيء دون شيء ، وحصل من ذلك أن اتخاذ شركاء من غير الجن قد دخل في الإنكار دخول اتخاذهم من الجن ، لأن الصفة إذا ذكرت مجردة غير مجرأة على شيء كان المقى تعلقها من النفي عاماً في كل ما يجوز أن تكون له تلك الصفة ، فإذا قلت : ما في الدار كريم - كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون الكرم صفة له ، وحكم الإنكار حكم النفي .

وإذا أخر فقيل : « وجعلوا الجن شركاء لله » كان الجن مفعولا أول والشركاء مفعولا تانيا . وإذا كان كذلك كان الشركاء مخصوصا غير مطلق ، من حيث كان محالا أن يجرى خبرا عن الجن ثم يكون عاما فيهم وفي غيرهم . وإذا كان كذلك احتمل أن يكون التصد بالإنكار منسبا على أن يكون الجن شركاء دون غيرهم

فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بتقديم الشركاء . . فإنه ينبغي بكثير من الأمور ، ويدل على عظم شأن النظم ، وتعلم به كيف يكون الإنجاز وما صورته ، وكيف يزداد في المعنى من غير أن يزداد في اللفظ ، إذ لم يكن إلا تقديم وتأخير ، ومع ذلك فبدونهما لا تستطيع أن تدل على المعنى كاملا إلا بأن تستأنف له كلاما، نحو أن تقول : وجعلوا الجن شركاء لله ، وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم . وعلى الرغم من ذلك لا يكون لهذا المعنى - وقد استفيد من كلامين - لا يكون له من الشرف والفعامة ومن كرم الموقع في النفس ما تجده له في الآية وقد دلت من هذا الكلام الواحد .

ومثل ذلك تنكير « حياة » في قوله تعالى : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » . فإن لهذا التنكير حسنا لا تجده التعريف : والسبب في ذلك أن اللفظ على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها ، وذلك لا يحرص عليه إلا الحي ، أما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ولا على غيرها . وإذا كان الأمر كذلك كان المعنى : ولتجدنهم أحرص الناس - ولو عاشوا ما عاشوا - على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهه حياة في الذي يستقبل . فكأنك لا تقول هاهنا : إن يزدادوا إلى حياتهم الحياة ، بالتعريف ، وإنما تقول حياة إذ كان التعريف يصلح حيث تراد الحياة على الإطلاق كقولنا كل أحد يحب الحياة ويكره الموت - كذلك الحكم في الآية .

والذي ينبغي أن يراعى أن المعنى الذي يوصف الإنسان بالحرص عليه إذا كان موجوداً حال وصفك له بالحرص عليه لم يتصور أن تجعله حريصاً عليه من أصله . كيف ؟ ولا تحرص على الحاضر ولا الماضي ، وإنما يكون الحرص على ما لم يوجد بعد .

وشبهه بتفكير الحياة في هذه الآية تنكيرها في قوله عز وجل : « ولكم في القصاص حياة » .

السبب في حسن التفكير هنا أنه لما كان الإنسان إذا علم أنه إذا قتل قتل ارتدع بذلك عن القتل فلم صاحبه - صارت حياة هذا المهدوم بقتله في مستأنف الوقت مستفاداً من القصاص ، وصار كأنه قد حيا في باقي عمره به - أي بالقصاص . وإذا كان المعنى على حياة في بعض أوقانه وجب التفكير وامتنع التعريف من حيث كان التعريف يقتضى أن تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها وأن يكون القصاص قد كان سبباً في كونها في كافة الأوقات . وذلك خلاف المعنى وغير ما هو المقصود .

ويبين ذلك أنك تقول : لك في هذا غنى . فتفكر إذا أردت أن تجعل ذلك من بعض ما يستغنى به .

فإن قلت : لك فيه الغنى كان الظاهر أنك جعلت كل غناه به ، وأسر آخر ، وهو أنه لا يكون ارتداع حتى يكون م وإرادة ، وليس بواجب ألا يكون إنسان في الدنيا إلا وله عدو يهدم بقتله ، ثم برده خوف القصاص . وإذا لم يجب ذلك فمن لم يهدم إنسان بقتله فليس هو بمن حيا بالقصاص . وإذا دخل المخصوص فقد وجب أن يقال : حياة ولا يقال : الحياة - كما وجب أن يقال شفاء ولا يقال للشفاء في قوله تعالى : « يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس »

حيث لم يكن شفاء للجميع^(١) ...

• • •

(١٢) وهناك فروق دقيقة خفية بين مواضع معاني النحو يجملها العامة وكثير من الخاصة .

روى عن ابن الأنباري أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس
- المبرد - وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشوا . فقال له أبو العباس :
في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم ثم
يقولون : إن عبد الله قائم . ثم يقولون : إن عبد الله قائم . فالألفاظ متكررة
والمعنى واحد . فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فتقولم :
عبد الله قائم - إخبار عن قيامه ، وتقولم : إن عبد الله قائم - جواب عن سؤال
سائل . وتقولم : إن عبد الله قائم - جواب عن إنكار منكر . فقد تكررت
الألفاظ لتكرار المعاني . قال : فما أحرار المتفلسف جوابا .

وإذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم
أو معترض ، فما ظنك بالعامة ومن هو في عداد العامة ممن لا يخطر شبه هذا بباله^(٢) .

• • •

^{على ضرب} (١٣) وإذا - من نخب معاني النحو في الكلام وتوخي الملائم منها للقيام
أحدث أجزاء الكلام ، ودخل بعضها في بعض ، واشتد ارتباط ثمن منها بأول
ووضعت في نفس السامع وضما واحدا لا تفرق فيه ، فكان حال القائل لمثل هذا
الكلام حال الباني ، يضع يمينه هنا في حال ما يضع يساره هناك ... وليس لما
شأنه أن يجيء على هذا الوصف - حد بحصره وقانون يحيط به .

(١) المصدر نفسه ص ٢٢٠ - ٢٢٥

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٢ .

ويتمثل ذلك في المزاجية في قول البحترى :

إذا مانهى الناهى فلجى الهوى أصاحت إلى الوانى فلجى الهجر
وقوله :

إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها
وفي التقسيم ثم الجمع في قول حسان :

قوم إذا حاربوا ضرروا عدوم أو حاولوا النفع فى أشياءهم نفعوا
سجية تلك منهم غير محدثة إن الخلائق قاعلم شرها البدع
وفي التشبيه في قول امرئ القيس :

كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى
وفي قول الفرزدق :

والشيب ينمض فى الشباب كأنه ليل يصبح بجانيه نهار
وفي قول بشار :

كان مشار النفع فوق رهوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبها
وفي قول زياد الأعمى :

وإيا وما تلتقى لنا إن هجوتنا لكالبحر ممما يلقى فى البحر يشرق^(١)

ومثل ذلك يحتاج إلى دقة فى الصنعة وفكر وروية فى النظم .

(١٤) واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضحه إلى فكر وروية حتى انتظم ، بل ترى سبيله فى ضم بعضه إلى بعض سبيل من

عند إلى لآلىء غرطها في سلك ، لا يبغى أكثر من أن يتمتعها التفرق ، ولكن نضد
أشياء بعضها على بعض ، لا يريد في نضده ذلك أن يجيئ له منه هيئة أو صورة ،
بل ليس إلا أن تسكون مجموعة في رأى العين ، كقول الجاحظ : جنبك الله الشبه ،
وعصك من الخبرة ، وجعل بينك وبين المعرفة نسباً وبين الصدق سبباً ، وحبب
إليك التثبت ، وزين في عينك الإنصاف ، وأذاتك حلاوة التقوى ، وأشعر قلبك عز
الحق ، وأودع صدرك برد اليقين ، وطرد عنك ذل اليأس ، وعرفك ما في الباطل
من الفلة وما في الجبل من الفلة . وكقول بعضهم : قد در خطيب قام عندك
يا أمير المؤمنين ، وما أفصح لسانه وأحسن بيانه وأمضى جنانه وأبل ريقه وأسهل
طريقه . ومثل قول النابغة في الثناء المسجوع : أيفأخرك الملك الغمى ؟ فوالله
لقفاك خير من وجهه ، ولشمالك خير من يمينه ، ولأخمصك خير من رأسه ، ولخلطوك
خير من صوابه ، ولبيك خير من كلامه ، ولخدمك خير من قومه . وكقول بعض
البلغاء في وصف اللسان : اللسان أداة يظهر بها حسن البيان ، وظاهر يخبر عن
الضمير ، وشاهد يثبتك عن غائب ، وحاكم يفصل به الخطاب وواعظ ينهى عن
القبیح ، ومزين يدعو إلى الحسن ، وزارع يحرث المودة ، وحامد يحمده الضئيلة
ومله يوتق الأسماع - فما كان من هذا وشبهه فلا فضيلة في نظمه وتأليفه ،
وذلك لأنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنفاً ، وحتى تجدد إلى التغيير سبيلاً .
وأما الوقوف عند حد الصواب فذلك أمر كبير يستطيع أن يحققه سواد
المشكلمين^(١) .

(١٥) وقد انتهى عبد القاهر من شرح النظم على النحو السابق إلى
جمل مناط الفضيلة في الكلام الصورة التي يرسمها النظم بما يقوم عليه من معاني

النحو المنخيرة - الصورة التي ارتست في نفس المتكلم بأصباغ العلاقات بين معاني الكلم التي رتبت في النفس ترتيباً خاصاً لهذه العلاقات .

إن النظام في حقيقته ترتيب المعاني في النفس ، فلا بد أن يكون الهدف من هذا الترتيب صورة وصنعة ، إذ لا يكون ترتيب في شيء - كما يقول عبد القاهر - حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة ، وإن لم يقدم في ذلك الشيء ما قدم ، ولم يؤخر ما أخر ، أو ثلث بالذي نرى به ، أو نرى بالذي نلث به - لم تحصل تلك الصورة وتلك الصنعة^(١) .

ويقول عبد القاهر : « واعلم أن مثل واضح الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة ، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة . فبيت بشار : كأن منار النعم - إذا تأملته وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم ، ورأيت أنه قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنع الصانع حين يأخذ كسراً من الذهب فيذيبها ثم يصبها في حلقة ويخرجها لك سواراً أو خلخالاً . وإن أنت حاولت قطع بعض ألقاظ البيت عن بعض كنت كمن يكسر الحلقة ويفهم للسوار^(١) .

وذلك أنه لم يرد أن يشبه النعم بالليل على حدة والأسياف بالكواكب على حدة ، ولكنه أراد أن يشبه النعم بالأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تنسكدر الكواكب وتهاوى فيه . فالفهوم من الجميع مفهوم واحد . والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد . ومعنى ذلك أن معانيها قد اتحدت في النفس بتوحي معاني النحو فيها بأن جعل منار النعم اسم كأن ، وجعل الظرف الذي هو فوق رءوسنا مفعولاً لئثار ومطلقاً به ، وأشرك الأسياف في كأن بمعطفه لها على منار ، ثم بأن قال : ليل تهاوى كواكبه ، فأتى بالليل نكرة وجعل جملة قوله : « تهاوى

(١) المصدر نفسه من ٣١٦ ، ٣١٧ .

كوا كبه « له صفة ، ثم جمل مجموع « ليل نهاوى كوا كبه « خبراً لكان^(١) .
وهذا الانحاد بين معاني البيت صارت الألفاظ المنطوقة كأنها لفظة واحدة .
وهذا الانحاد بين ألفاظ البيت صدى لانحاد الصورة النفسية التي تكونت
في نفس الشاعر .

(١٦) وإذا كان النظم إنما يهدف إلى رسم الصورة فإن من هذه
للصور ما هو بدائي ومنها ما هو عجيب بديع ، ومن هنا كان بعض النظم أسمى
من بعض إذ كانت الصورة التي يرسمها هذا أفضل من الصورة التي
يرسمها ذلك .

ومعنى ذلك أن المعنى الذي جعله عبد القاهر محوراً للنظم ، هو المعنى
الصورى أو المعنى المصور ، فالمعنى الذى هو جوهر الكلام عنده والذى تنسب
إليه مزية النظم ليس هو المعنى النقل الخام ، وإنما هو المعنى الذى تشكل فى
النفس بشكل خاص ونظم فيها نظماً خاصاً . هو صورة المعنى لا المعنى مجرداً
من الصورة .

ومن شأن المعانى أن تختلف عليها الصور ويحدث فيها خواص ومزايا من
بعد ألا تكون . فأنك ترى الشاعر قد عمد إلى معنى مبتذل فصنع فيه ما يصنع
الصانع الخاذق . إذا هو أغرب فى صنعة خاتم ، وعمل شنف وغيرها من
أصناف الحلى .

فببيل المعانى سبيل أشكال الحلى كالتخاتم والشنف والسوار . فكأن
من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها حقلاً ساذجاً لم يعمل صانعه فيه
شيئاً أكثر من أن يأتى بما يقع عليه اسم الخاتم إن كان خاتماً والشنف إن كان

شفا، وأن يكون مصنوعا بديما قد أقرب صانعه فيه - كذلك سبيل المعاني أن ترى الواحد منها غفلا ساذجا عاميا، وجوداً في كلام الناس كلهم، ثم تراه نفسه وقد عمد إليه البصير بشأن البلاغة وإحداث الصور في المعاني. فيصنع فيه ما يصنع الصانع الحاذق، حتى يغرب في الصنعة ويدق في العمل ويبدهج في الصياغة^(١). إن هذا البصير بشأن البلاغة يأخذ الحديث فيشغفه ويقرطه ويأخذ المعنى خرزة فبرده جوهرة، وعباءة فيجمله ديباجة، ويأخذُه عاطلاً ويرده حالياً.

(١٧) وصورة المعنى التي هي وجه المفاضلة بين الكلام وإلها ترد المزايا فيه هي - كما عرفنا - أساس لصورة اللفظ ونظمه. وهذه الصور اللفظية وتلك الألفاظ المنظومة دلهل على صورة المعنى ونظمه النفسى، ومن أجل ذلك قد يطلق عليها العلماء اللفظ، وأصبح كما واضعة بينهم - كما يقول عبد القاهر - أن يقولوا اللفظ، وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى والخاصة التي حدثت فيه، ويعنون للذى هناك الجاحظ حيث قال: « وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير ».

واقدم كان عبد القاهر نفسه أحد العلماء الذين أطلقوا اللفظ أحيانا وأراد صورة المعنى، كما فعل الجاحظ.

يقول عبد القاهر بصدد إنكاره أن تكون العبارة بالمعنى التقليل الختام، وإن كان جنسه شريفاً وغرضه سامياً، أو كان متميزاً بالغرابة والندرة: « واعلم أن الداء اللدوى والذى أعيأ أمره في هذا الباب - غلط من قدم الشعر بمعناه وأقل الاحتفال باللفظ، وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل عن المعنى. يقول: ما في اللفظ لولا المعنى؟ وهل الكلام إلا بمعناه؟ فأنت تراه لا يقدم شعراً حتى يكون قد أودع حكماً وأدبا واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر.

وهذا مجافٍ للحقائق . ولا ترى متقدما في علم البلاغة مبرزا في شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأي ويعيبه ويزرى على القائل به ويفض منه . ويستشهد عبد القاهر بالجاحظ إذ أنكر على أبي عمرو الشيباني استحسانه لمعنى بيتين لمجرد أن هذا المعنى ينزع إلى الحكمة . وهنا يذكر قول الجاحظ المشهور : « وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني ، والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ... » . ويقول عبد القاهر : فقد نراه كيف أسقط أمر المعاني وأبي أن يجب لها فضل ، فقال : وهي مطروحة في الطريق .

(١٨) وبوضع عبد القاهر العلة في خطأ من يفضل الكلام من حيث المعنى لا من حيث صورة المعنى ، فيقول : إن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وإن سبيل المعنى ، الذي يمر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار ، فكأن محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل وردادته أن تنظر إلى الفضة الخامة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقم فيه العمل وتلك الصنعة - كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه . وكما أننا لو فضلنا خاتما على خاتم بأن نكون فضة هذا أجود أو فضته أنفس - لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم ، فكذلك الحال إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه ، فإن تفضيلنا له إذ ذاك لا يكون تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام^(١) .

(١٩) وعبد القاهر إذ يحمل مناط التفضية في الكلام الصورة ويحمل المعنى - المعنى النقل - بمنزلة الشيء الذي يقع فيه التصوير والصوغ كالفضة

والذهب ، وينفى عنه أن يكون مناطاً للفضيلة - يجرى تماماً مع رأى^(١) قدامة
الذى أثبتته في كتابه نقد الشعر . والذي يقرر فيه أن المعنى هو موضوع صناعة
الشعر . وأن للشاعر أن يطرق ما شاء من المعاني لبعورها في صورة شعر ،
وهذه الصورة هي مفاط التجريد ، يقول قدامة : « إن المعاني كلها معرضة للشاعر
وله أن يتكلم منها فيما أحب وآثر من غير أن يحظر عليه معنى بروم الكلام
فيه ، إذ كانت المعاني للشعر بمنزلة المادة الموضوعية ، والشعر فيها كالصورة كما يوجد
في كل صناعة ، من أنه لا بد فيها من شيء موضوع يقبل تأثير للصور منها ، مثل
الخشب للنجارة والفضة للصياغة . وهل الشاعر إذا شرع في أى معنى كان من
الرفعة والضة والرفق والزهامة والبذخ والصناعة والمدح وغير ذلك من المعاني
الحميدة أو الذميمة - أن يتوخى البلوغ من التجويد في ذلك إلى الغاية المطلوبة^(٢) .
(٢٠) وهو يخالف الرأى الآخر لقدامة الذى أثبتته في كتابه « الخراج » والذي
يجعل فيه الألفاظ موضوعاً ومادة لصناعة الكلام يصنع منها الصورة الكلامية
بالتأليف . ذلك الرأى الذى استحسنته الخفاجى وجرى عليه ، على حين اعترض
على الرأى الأول وأنهى عليه باللائمة والتنفيذ ، كما ذكرنا سابقاً .

وإذا كان عبد القاهر ومن قبله قدامة في أحد رأييه - قد نفيا عن المعانى للمفعل
التي هي موضوعات ومواد لصناعة الكلام أن تكون مناطاً للفضيلة فإن الخفاجى
قد أوجب أن تكون الألفاظ - وهي موضوع الكلام ومادته عنده - مناطاً للفضيلة ،
وأنكر ذلك الرأى الذى يبنى عنها وهي على تلك الحال أن تكون مناطاً للزينة ، وقد
شك في مصدر ذلك الرأى أهو قدامة أم غيره ؟ وذلك حيث يقول : « وقد فقت
في بعض المواضع على كلام في هذه الصناعة لا أعلم الآن صاحبه قدامه أو غيره

(١) لم يشر عبد القاهر إلى ذلك - ويقول انه كثور منه حسين : إن كتاب نقد
الشعر لقدامة قد استغله كل مؤلف جاء بعده دون أن يقول كلمة واحدة بقره فيها بالفضل -
نقد التنزيه ص ١٦ .

(٢) نقد الشعر ص ١٤ .

لأنى قد أنسبت للكتاب الذى وجدته فيه - يدل على أن الألفاظ موضوع كما قلنا ، إلا أنه يدعى أن الناظم متى ألف فظة رديئة فليس ذلك بسبب عليه ، كما أن النجار إذا صنع كرسيًا من خشب ردىء فليس بسبب فى صناعته - وقد أحكمها - كقول الموضوع الذى هو الخشب رديئا . وهذا الذى ذكره هذا القائل قاسد ، وذلك لأن النجار يعاب إذا كان قليل البصيرة بموضوع صناعته . ولو تمكن من عمل ذلك الكرسي الذى مثل بين يديه من خشب مرضى فعدل عنه إلى خشب ردىء جهلامنه بالخير من هذا الجنس كان معيًّا عند أهل صناعته ، وإنما يتوجه له العذر إذا سلم إليه خشب ردىء . أنتظر صناعته فيه ، فإنه عند ذلك لا يعاب لأجل الخشب . فأما ناظم الكلام فقادر على اختيار موضوعه ، غير محظور عليه تأليف ما يؤثره منه ، ففى عدل عن ذلك جهلا أو ندمًا توجه الإنكار والوعم عليه ، وكان أهلا له وجديرا به . على أن كلامنا فى الصورة تقدمها ، ولا شبهة فى تبيح صورة الكرسي المصنوع من ردىء الخشب ، وإن كان النجار قد أحكم عمله ^(١) .

ومهما يكن من شئ فقد حصر عبد القاهر موضع المزية فى الكلام فى صورة المعنى ، ونفى بشدة أن يكون المعنى النقل الذى هو عنده موضوع صناعة الكلام ومادته - موضعا لمده المزية . وكان موقفه من رأى الذين يفضلون الكلام بأجناس المعانى كوقفه من رأى الذين يفضلون اللفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان .

(٢١) وقد بهت عبد القاهر العلة فى اتجاه العلماء السابقين لزمانه كالجاحظ وقدامة إلى إنكار فضيل الكلام بمعناه النقل إنكاراً شديداً ، وتلك العلة هى عنده - ما فى ذلك رأى من خطورة على فهم قضية الإعجاز .

يقول عبد القاهر :

« واعلم أنهم لم يبنوا فى إنكار هذا المذهب ما بنوه إلا لأن الخطأ فيه

عظيم ، وأنه يقضى بصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز ويبطل التحدى من حيث لا بشر . وذلك أنه إن كان العمل على ما يذهبون إليه أنه لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعنى ، وحتى يكون قد قال حكمة أو أدبا واستخرج معنى غريباً أو شبيها نادراً - فقد وجب اطراح جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة وفي شأن النظم والتأليف . وبطل أن يكون بالنظم فضل وأن تدخله المزية وتنفردت فيه المنازل وإذا بطل ذلك فقد بطل أن يكون في الكلام معجز ، وصار الأمر إلى ما يقوله اليهود ومن قال بمنزلة مقالهم في هذا الباب ودخل في مثل تلك الجملات ، وسعد ما أتى من المعنى بعد الإحصار^(١) .

أساس المفارقة إذن بين الكلام عند عبد القاهر صورة المعنى لا المعنى للفعل الختام . وخضوع اللفظ في ترتيبه الخارجى لترتيب الصورة المعنوية في النفس ، ودلالة النظم اللفظى على النظم المعنوى - هو الذى سوغ إطلاق اللفظ وإرادة صورة المعنى ، للتفريق بين المعنى الختام وبين صورته .

(٢٢) ويقول عبد القاهر : « واعلم أن قولنا الصورة إنما هو تمثيل وقياس لما تعلم بعقلنا على الذى راه بأبصارنا ، فنحن نرى آحاد أجناس الأشياء إنما تفرق باختلاف صورها ، فالفرق بين إنسان وإنسان ، وفرس وفرس إنما يكون بخصوصية تكون في صورة هذا ولا تكون في صورة ذلك . وكذلك الحال في التفرقة بين المصنوعات ، فالفرق بين خاتم وخاتم ، وبين سوار وسوار إنما يكون باختلاف الصورة ، في شيء ما . وقياساً على ذلك قلنا في البيتين يتفقان في جنس المعنى إن صورة المعنى في هذا تختلف عن صورته في ذلك^(٢) .

(٢٣) ويقرر عبد القاهر أن الكلام في الصورة ونسبة التفضيلة إليها أمر

(١) دلائل الإعجاز ص ١٩٨ ، ١٩٩

(٢) المصدر نفسه ص ٣٨٩

متواتر مشهور سبقه إليه علماء اللبّان وفي مقدمتهم الجاحظ ، مما يجعله جديراً
بالتقبل والثقة .

يقول عبد القاهر : وليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئاً نحن ابتداءً
فينكره منكر ، بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء وبكفيك قول الجاحظ :
« وإنما الشعر صبغة وضرب من التصوير ^(١) » .

(٢٤) وبشير عبد القاهر إلى ما كان لجهل القفّيين بالصورة من أثر في
نسبتهم المزية إلى اللفظ بصدد الموازنة بين الكلامين يتحدان في الفرض أو
بعبارة أخرى في أخذ المعنى الأصل أو المعنى الغفل الختام - فيقول : « إنهم لجهلهم
بالصورة وضعوا لأنفسهم أساساً وبنوا على قاعدة فقالوا إنه ليس إلا المعنى واللفظ
ولا ثالث ، وإنه إذا كان كذلك وجب إذا كان لأحد الكلامين فضيلة لا تكون
للآخر ، ثم كان الفرض من أحدهما هو الفرض من صاحبه - أن يكون مرجع تلك
الفضيلة إلى اللفظ خاصة ، وألا يكون لما يرجع إلى المعنى ، من حيث أن ذلك في
زعمهم يؤدي إلى التناقض ، وأن يكون معناه متفائراً وغير متفائر معاً ^(٢) » .

(٢٥) ولقد كان شرح عبد القاهر لنظريته في النظم على هذا النحو
مدعاة إلى تجريد اللفظ من حيث هو لفظ من كل فضيلة ذات بال . فإذا لم تكن
الألفاظ إلا رموزاً لمعانيها

وإذا كان الفكر لا يتعلق بمعاني الكلمات في أنفسها ، وإنما يتعلق بمعاني
النحو التي تمثل فيها العلاقات بين معاني الكلمات
وإذا كانت الألفاظ إنما ترتب في النطق على حسب ترتيب معانيها في
النفوس الترتيب الخاضع لهذه العلاقات

(١) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه ص ٣٦٨ .

إذا كان الأمر كذلك فلا تبرة إذن بالألفاظ من حيث هي ألفاظ منطوقة بل من حيث الافتقاء بها آثار المعاني وترتيبها في النفس ...

فالألفاظ لا نستحق من حيث هي الألفاظ أن تنظم على وجه دون وجه .
ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ، ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم . ولو حذفت صياها شطر كتاب الدين أو الجهرة من غير أن تفسر له شيئاً ، وأخذته بأن يضبط صور الألفاظ وهيئاتها ويؤدبها كما يؤدى أصناف أصوات الطيور - رأيتها ولا يخطر له ببال أن من شأنه أن يؤخر لفظاً ويقدم آخر ، بل كان حاله حال من يرى الحمى ويعد الجوز ، إلا أن تسومه أنت أن يأتي بها على حروف المعجم ليحفظ نسق الكتاب^(١) .

ولو كان المقصد بالنظم إلى اللفظ دون أن يكون المرص ترتيب المعاني في النفس ثم النطق بالألفاظ على حدوها - لكان ينبغي ألا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم أو غير الحسن فيه ، لأنهما يحسان بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً ، ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يجمله الآخر^(٢) .

نعم إن النظم موجود في الألفاظ على كل حال ، ولا سبيل إلى فهم ترتيب المعاني في النفس ما لم تنظم الألفاظ - لكن ذلك إنما هو باعتبار أن الألفاظ أوعية للمعاني ، فهي لا محالة تنبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب في اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق ، فأما أن تكون الألفاظ هي المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب ، وأما أن يستقل ترتيب الألفاظ عن ترتيب المعاني فإن ذلك باطل من الظن ، وهم يتخيل إلى من لا يوفى بالنظم حق ، إذ لا يتصور أن تعرف لفظ موصفاً من غير أن تعرف

(١) المصدر نفسه ص ٤١ . (٢) المصدر نفسه

معناه ، ولأن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً ، إنما الذي يحدث هو أنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك ، فإذا تم ذلك أنبتمت الألفاظ ، وقفوت بها آثارها ، وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تنتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تقرب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها ، والعلم بمواقع المعاني في النفس علم واقع الألفاظ الدالة عليها في النطق^(١) .

ولا يصعب صرام اللفظ بسبب المعنى إنما يصعب صرام المعنى بسبب اللفظ ، فصعوبة ما صعب من السجع هي صعوبة عرضت في المعاني من أجل الألفاظ ، وذلك أنه صعب عليك أن توفق بين معاني تلك الألفاظ المسجعة وبين معاني الفصول التي جمعت أروافاً لها ، فلم تستطع ذلك إلا بعد أن عدلت عن أسلوب إلى أسلوب أو دخلت في ضرب من المجاز أو أخذت في نوع من الاتساع وبعد أن تعلقت على الجملة ضرباً من التلطف .

وكيف يتصور أن يصعب صرام اللفظ بسبب المعنى ، وأنت إن أردت الحق لا تطلب اللفظ بحال وإنما تطلب المعنى ، وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك وإزاء ناظرك ، وإنما كان يتصور أن يصعب صرام اللفظ من أجل المعنى أن لو كنت إذا طلبت المعنى فحصلته احتجت أن تطلب اللفظ على حدة ، وذلك محال^(٢) .

وهو في هذا يتفق مع ما يقول نوديه Nodier في هذا المعنى : « إن الكلمة ثمرة لفكرة ، فتنى فضحت الفكرة سقطت كما تسقط الثمرة الناضجة ، ولكنها نسقط على كلماتها . ومع ما يقول جويير Joubert « وعندما نصل الفكرة إلى تمامها نصيح بكلماتها^(٣) » .

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٢ - ٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٩ .

(٣) بلاغة أرسطو ص ٣٧٩ .

(٢٦) ويصل عبد القاهر من ذلك إلى الحكم بالخطأ على من قصر
تفصاحة على الكلمات من حيث هي الفاظ منطوقة وأصوات مسموعة ، إذ قد
أه لا معنى لتفصاحة سوى التلازم اللفظي وتعديل مزاج الحروف حتى لا يتلاق
في النطق حروف تنقل على اللسان .

كالذي أنشده الخياط من قول القائل :

وقبر حرب — كان ففر وليس قرب قبر حرب قبر

وقول ابن يسير :

لا أذبل الآمال بـدك إني بـدها بالآمال جد بخيل

كم لها موقف بياب صديق رجعت من نداء بالتعطيل

وزعم أن الكلمات في ذلك على طبقات ، فنه المنتهى في النقل المفرط
فيه كالتى مضى ، ومنه ما هو أخف منه كقول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معى وإذا ما لفته لفته وحدى

ومنه ما يكون فيه بعض الكناية على الامان إلا أنه لا يبلغ بقائه مبالغ
المعيب والتشهير بأمره .

وزعم أن الكلام إذا سلم من ذلك وصف من شوبه كان التصريح المشار به
المشار إليه .

وإحدى أن الصفاء أيضا يكون على مراتب يعلو بعضها بعضا ، وأن له غاية
إذا انتهى إليها كان الإعجاز^(١) .

وعبد القاهر يشير بذلك إلى ما قاله الرماني في التلازم .

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٦ .

وهو يحصر العلة في خطأ من اتجه بانفصاحة هذا الاتجاه - فيما سبق أن
قرره من أن قيمة الألفاظ رهن بدلالاتها على المعنى ، فالألفاظ لا تترادف لنفسها ،
وإنما تترادف لتجمل أدلة على المعنى ، فلو جردت الألفاظ من دلالاتها وجمعتها جمعا
كيفما اتفق ، ولم تستهدف بها معنى - فقدت قيمتها ، ولا تبرة حينئذ بأى وصف
لها ، وعلى ذلك يكون التلاؤم فيها إذ ذاك وغير التلاؤم سواء .

(٢٧) ويقرر عبد القاهر أن ذلك هو السر في ذم النقاد لمن حمله الجرى
وراء السجع والتجنيس على الإضافة إلى المعنى وإدخال الظلال عليه من أجلها ،
وعلى أن ينتمى في الاستعارة بسببها ، كالذى صنع أبو تمام في قوله :

سيف الإمام الذى سمته هيته لما نخرم أهل الأرض نخرما
قوت بقران عين الدين فانشرت بالأشترين عيون الشرك فاصطلما
وقوله :

ذهبت ذهبه الساحة قالتوت فيه العفول أمذهب أم مذهب

وهو ذلك أنه لا فصل للسجع ولا للتجنيس ولا اعتداد بهما إلا مع الوفاء
بحق المعنى والإنيان به على الصورة التى يبنى أن يكون عليها ، وإلا إذا كان
لها نصيب فى خدمة المعنى وجمال صورته ، فالمعنى إذن هو الذى يضى الجمال
عليهما - إذا اشتغلا على جمال .

وإذا نظرت إلى تجنيس أى تمام : أمذهب أم مذهب - فاستضفته ، وإلى
تجنيس القائل : حتى نجما من خوفه وما نجا
وقول المحدث :

ناظراه فيما جنى ناظراه أو دعانى امت بما أودعنى

فاستحسنته - لم تشك بحال أن ذلك لم يكن لأسر يرجع إلى اللفظ، ولكن لأنك رأيت الفائدة ضعفت في الأول وقويت في الثاني، وذلك لأني رأيت أن التمام لم يزدك بمذهب ومذهب على أن أسمك حروفاً مكررة لا تجدها فائدة - إن وجدت - إلا متكلمة متممة، ورأيت الآخر قد أعاد عليك اللفظة كأنه يمددك عن الفائدة وقد أعطاها، ويوهمك أنه لم يزدك وقد أحسن الزيادة ووقاها .

ولهذه السكفة كان النجيب وخصوصاً المتوفى منه - مثل نجا ونجا - من حل الشعر^(١).

(٢٨) وينسى عبد القاهر على المتأخرين الذين جروا وراء البديع وتكلموه فطمسوا المعاني وأفسدوها، من أجل فنونه التي صارت لهم غايات وأهدافاً، فقادوا إليها المعاني وأخضموها لها. ولم يكن ذلك سبيل العارفين بجواهر الكلام الذين لم يكونوا يرجعون على البديع إلا بعد الثقة بسلامة المعنى وصحته، وإلا حيث يأمنون جنابة منه عليه . فهذا الجاهل يقول في أول كتاب الحيوان : « جنبك الله الشبهة وعصمك من الحيرة ، وجعل بينك وبين المعرفة سبباً ، وبين الصدق نفسها ، وجب إليك التثبت ، ووزن في عينك الإصاف ، وأذاقك حلاوة التقوى ، وأشمر قلبك عز الحق ، وأودع صدرك رد لليقين ، وطرده عنك ذل اليأس ، وعرفك ما في الباطل من الزلة ، وما في الجهل من القلة » .

قد ترك أولاً أن يوفق بين الشبهة والحيرة في الإعراب ، ولم يرد أن يقرن الخلاف إلى الإصاف وبشفح الحق بالصدق ، ولم يعن بأن يطلب لليأس فريضة تصل جنباه، وشيئاً يكون رديقاً له ، لأنه رأى التوفيق بين المعاني أحق ، والموازنة

فيها أحسن ، ورأى العناية بها حتى تكون إخوة من أب وأم ، ويذرها على ذلك .
تتفق بالوداد أهل حسب انفاقها بالميلاد - أول من أن يدعها لنصرة السجع
وطلب الوزن ، أولاد علة عسى ألا يوجد بينها وفاق إلا في الظواهر ، فأنما أن
يتعدى ذلك إلى الضائر ويخلص إلى العقائد والسرائر ، ففي الأقل النادر .

وعلى الجملة - كما يقول عبد القاهر - فإلك لا تجد تجنيسا مقبولا ولا سجعاً
حسناً حتى يكون المعنى هو القدى طلبه واستدعاه وساق نحوه ، وحتى تعدى
لا تبتنى به بدلا . ومن همنا كان أحلى تجنيس تسمه وأعلاه وأحقه بالحسن
وأولاه - ما وقع من غير قصد من التمسك إلى اجتلابه وتأهب اطلبه ، أو ما هو
لحسن ملامته - وإن كان مطلوباً - بهذه المنزلة وبذلك الصورة^(١) .

إن الألفاظ وأوضاعها على اللسان يجب أن تكون رهنا بنظم المعاني في النفس
والمعاني هي التي يجب أن تستدعي الألفاظ وأوضاعها .

(٢٩) ومن أجل ذلك يرى عبد القاهر أن من الخطأ أن يقسم الأسم
في تقديم الألفاظ وتأخيرها في النظم تسمين ، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير
مفيد في بعض ، وأن يعال نارة بالعناية بالمقدم ، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر
والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ولقدك سجه . إن كل نظم للألفاظ في صورة
لا بد أن يستدعيه قصد الدلالة على صورة معنوية خاصة . أما أن تنظم الألفاظ
ليكون نظامها مفيدا تارة ، ولجرد التعرف في اللفظ من غير معنى تارة أخرى -
فذلك مما ينبغي أن يرفق عن القول به . انظر مثلا إلى الاستفهام بالمهززة . فأتت إذا
بدأت بالفعل فمات : أملت ؟ كان الشك في الفعل وكان غرضك من استفهامك أن
تعلم وجوده ، وإذا مات : أنت فملت ؟ فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل ، وكان

للمتردد به . ومثال ذلك أنك تقول : أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟
أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت
تكتبه ؟

تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ، لأن السؤال عن الفعل نفسه ، والشك فيه ،
لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتهائه ، يجوز أن يكون قد كان ،
وأن يكون لم يكن .

وتقول : أنت بنيت هذه الدار ؟ أنت قلت هذا الشعر ؟ أنت كتبت
هذا الكتاب ؟

فتبدأ في ذلك كله بالاسم ، لأنك لم تشك في الفعل أنه كان . كيف وقد أشرت
إلى الدار مبنية ، والشعر مقولا ، والكتاب مكتوبا ؟ وإنما شككت في الفاعل
من هو ؟

ففرق بين تقديم الفعل هناك ، وتقديم الاسم هنا . ولا يخفى فساد أحدهما
في موضع الآخر . فلو قلت : أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ أنت قلت
الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ أنت فرغت من الكتاب الذي كنت
تكتبه ؟ خرجت من كلام الناس . وكذلك لو قلت : أبنيت هذه الدار ؟
أقلت هذا الشعر ؟ أكتبت هذا الكتاب ؟ قلت ما ليس يقول . ذاك لفساد
أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك : أوجود أم لا^(١) ؟

(٣٠) وجملته القول إن نظم المعاني في النفس هو أساس نظم الألفاظ على
اللسان . وما دامت المعاني هي المستدعية للألفاظ ونظمها على اللسان - كانت كل
فضيلة في النظر أساسها نظم المعنى ، أو بعبارة أدق صورة المعنى في النفس .

وإذا كان جمال الصورة أو قبحها في المرآة مردها في الحقيقة إلى الصورة الحقيقية التي انعكست في المرآة - فإن الأمر هو كذلك بالنسبة إلى الكلام عند عبد القاهر . وفي مثل ذلك يقول صاحب فلسفة اللغة : « المبنى الواضح وايد ممنى واضح ، وإن المعنى الغامض لا يعبر عنه إلا بمعنى غامض . الردىء من الألفاظ يعكس رديئا من المعانى . الوحش من الألفاظ يعكس وحشيا من المعانى ... » (١)

وإذا كان الأمر كذلك فليس في اللفظ من حيث هو لفظ جمال ولا افضلية ولكن باعتباره مشيرا إلى المعنى الذى تشكل هو على مثاله . ومثل من يعول على اللفظ ويهمل المعنى - كما يقول عبد القاهر - كمثل من يرى خيال الشيء فيحسبه الشيء .

(٣١) ويقول عبد القاهر كذلك : إن الفصاحة عبارة عن مزبة المتكلم دون واضح اللغة ، والمتكلم بلغة ما - لا يكون متكلما بها حتى يستعمل أوضاعها على ما وضعت عليه . وهو لا يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئا ليس هو في اللغة ، ولا أن يحدث في اللفظ ، وصفا جديدا حتى تنسب الفصاحة إلى ألفاظ كلامه (٢) .

(٣٢) وإذا كانت الألفاظ لا فضل لها في ذاتها ، وإنما يكون لها الفضل من حيث دلالاتها على المعانى ...

وإذا كان الفكر لا يتعلق بمعانى الألفاظ أضما ، وإنما يتعلق بالعلاقات بين معانيها ...

إذا كان الأمر كذلك فلا عبء بالألفاظ مفردة وإنما العبء بها منظومة . وكل ما يمكن أن يقال في تفاضل الألفاظ المفردة : أن تسكون هذه مألوفة

(١) فلسفة اللغة ص ٨٦ .

(٢) دلائل الاعجاز ص ٣٠٨ .

الاستعمال وتلك غريبة وحشية . أو أن تكون حروف هذه أخف وامتزاجها
أحسن ، وما يكدر اللسان أبعد ، وتلك أمور هيئة لا يعتد بها إلى جانب ما يعتد به
من مكان الكلمات في النظم والتلازم بين معانيها .

فالظم هو مناط التفاضل المتمد به بين الألفاظ من حيث ما يطرا به من
العلاقات بين معانيها ، وليس مناطه انفراد الكلمات .

وإليك لترى الكرامة تروقتك وتؤنسك ، ثم تراها بعينها تنقل عليك
ونوحشك في موضع آخر : كلفظ الأخدع في بيت الحماسة :

تلفت نحو الهى حتى وجدتنى رجعت من الإصفاه لينا وأخدعا
وبيت البحترى :

ولى وإن بلغتنى شرف الملا وأعتقت من رق المطامع خادتى
فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن ، ثم إنك تعاملها في بيت
أبي تمام :

يا دهر قوم من أخدعيك فقد أضجبت هذا الأمان من خرقك
فوجد لها من النقل على النفس ومن التنغيس والتكدير - أضفاف ما وجدت
هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة .

ومن أعجب ذلك لفظه « الشىء » فإنك تراها مقبولة حسنة في موضع
وضيفة مستكرهة في موضع .

وإن أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

ومن مالى عينيه من شىء غيره إذا راح نحو الجرة البيض كالدمى
وإلى قول أبي حية :

إذا ما تقاضى المرء يوم وليته تقاضاه شىء لا يمل التقاضيا

فإنك تعرف حسنها ومكانها من القبول .

ثم انظر إليها في بيت المتنبي :

لو فلك الدوار أبفضت سمية لعودة شيء عن الدوران

فإنك تراها نقل وتضؤل بقدر ما بهت وشرفت فيما تقدم . فلو كانت الكلمة إذا حسنت حسنت من حيث هي لفظ ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون أن يكون السبب في ذلك حالها مع أخواتها المجاورة لها في النظم^(١) . لما اختلف بها الحال ، ولو كانت إما تحسن أبداً أو لا تحسن أبداً . وإذا كان النظم القائم على العلاقات المعنوية هو مناط التفاضل كان ذلك دليلاً على أنه لا قيمة للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان .

(٣٣) ويقول عبد القاهر : إن هناك فرقا بين قوائمنا حروف منظومة ، وكلية منظومة .

فأما نظم حروف الكلمة فهو تواليها في للنطق ، وذلك من عمل واضع اللفظ ، ولا علاقة بين هذه الحروف المنظومة للكلمة وبين معناها . إذ أن واضع اللفظ يقتف في نظم حروف الكلمة وسما من العقل اقتضى أن يتحرى فيه ما تحراه . فلو أنه كان قد قال مثلا ر ب ض م كان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد^(٢) .

وأما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك ، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيبها في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بمعنى مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء . كيفما اتفق ، وكذلك كان عندهم نظير النسيج والتأليف والصياغة والبناء والوثق والتحبير وما أشبه ذلك

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٨ - ٤٠ .

(٢) ومعنى ذلك أن ترتيب حروف الكلمة ترتيب اعتباطي محض لاعلاقة له بالمدنى فضلا على أن الملاحة بين الكلمة ومعناها بوجه عام اعتباطية كما أشار إلى ذلك عبد القاهر من قبل .

عما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض ، حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة
تقتضى كونه هناك ، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح^(١) .

٣

شبهات اللفظيين والرد عليها :

لكن اللفظيين قد نشبوا باللفظ ونسبوا إليه المزية . . . ترى الرجل منهم
- كما يقول عبد القاهر - ينظر إلى حال السامع ، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة
في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ في سمعه نسي حال المتكلم الذي لا يستطيع
أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ، واعتبر حال السامع^(٢) .
وزادهم تشبهاً باللفظ أنهم رأوا القدماء يفردون اللفظ عن المعنى ويحملون لفظ حسنة
على حدة ، ورأوم يصفون اللفظ بأوصاف لا يصفون بها للمعنى ، فظن هؤلاء
اللفظيون أن لللفظ حسناً ومزية ونبلاً وشرفاً ، وأن الأوصاف التي تحمل العلماء اللفظ
إيها - إذا هي أو صافه على الحقيقة ، ونسى هؤلاء أن تلك الأوصاف هي
في الحقيقة راجعة إلى المعاني .

يقول اللفظيون : إذا كان اللفظ بمهزل عن المزية . . . وكانت المزية
مقصورة على المعنى :

(١) وكيف كانت الفصاحة من صفات اللفظ قطعاً ، وكيف امتنع أن
يوصف بها المعنى .

ويجيب عبد القاهر عن ذلك بأن اختصاص اللفظ بالفصاحة إنما هو من حيث
كونه دالاً على معناه ، وإذا كانت الفصاحة خاصة باللفظ من حيث الدلالة - استحال
أن يوصف بها المعنى ، إذ يستحيل أن يوصف المعنى بأنه دال^(٣) .

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٤٩ .

(٣) المصدر نفسه ص ٥٠ .

(ب) ولماذا قال النقاد : لغة متمكنة ومقبولة ، وأخرى قلقة ونائية
ومستكرهة ؟ .

ويجيب عبد القاهر بأن النقاد يعمرون بتمكن الكلمات عن حسن الاتفاق بين
هذه وتلك من جهة معناها ، ويعبرون بالقبول عن سوء التلاؤم بين معنى هذه
ومعنى تلك .

فأنت إذا افكرت مثلا في قوله تعالى : « وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا ماء
أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدأ للقوم الظالمين »
فتجلى لك منها الإعجاز ، وسهرك الذي ترى ونسمع ، فإن مرجع ذلك إلى
حسن النظم والتأليف ، وإلى ارتباط الكلمات بعضها ببعض من حيث المعنى .
وليس مرجعه الألفاظ من حيث هي ألفاظ وأصوات مجردة من العلاقات بين
معانيها .

فسر المنظمة في الآية برجع إلى أن نودبت الأرض ثم أمرت ، ثم إلى أن كان
للنداء بيا دون «أى» نحو : يأتيها الأرض . ثم إلى إضافة الماء إلى الكاف دون أن
يقال « ابلعي الماء » ثم إلى اتباع نداء الأرض وأمرها با هو من شأنها - نداء السماء
وأمرها كذلك مما يخفى ، ثم إلى بناء الفعل « غاض » للمجهول للدلالة على أنه لم
يغض إلا بأمر آسر وقدرة قادر ، ثم إلى تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى « وقضى
الأمر » ثم إلى ذكر ما هو نتيجة لهذه الأمور جميعا وهو الاستواء على الجودي ،
ثم إلى إضمار السوية قبل الذكر لتنظيم والتنخيم ، ثم إلى مقابلة قيل في الخاتمة
بقيل في الفاتحة .

وكل هذه الخصائص ترجع لما بين معاني الألفاظ من الاتفاق العجيب . إن
ترجع إلى النظم من حيث إنه نظم ممان لا نظم ألفاظ منطوقة وأصوات مسموعة
مجردة من المعاني والعلاقات بين المعاني . وعلى هذا يمكن فهم التمكن والقبول

والقلق والنبو والاستكراه مما وصف به اللفظ ، فهذه أمور كلها ترجع إلى الاتفاق والتلازم أو الاختلاف والتماثل بين معاني الكلمات المتجاورة في النظم ، لا بين الألفاظ المنظومة مجردة من الدلالات والعلاقات^(١) .

(ح) وماذا دعا القديما إلى أن قسموا الفضيلة ، فقالوا : معنى لطيف ولفظ شريف ، ولماذا قسموا الشر ، فقالوا : إن منه ما حسن أفضه ومعناه ، ومنه ما حسن لفظه دون معناه ، ومنه ما حسن معناه دون لفظه . ولماذا نغموا شأن اللفظ وعظموه حتى تبهم في ذلك من بعدهم ، وحق قال أهل النظر : إن المعاني لا تزايد ، وإنما تزايد الألفاظ - فأطلقوا كلاما يروم كل من يسمعه أن المزية خاصة باللفظ ؟

ويجب بهد القاهر عن ذلك بأنه لما كانت المعاني إنما تتبين بالألفاظ وكان لا سبيل للترتب لها والجامع شملها إلى أن يملك ما صنع في ترتيبها بفسكره إلا بترتيب الألفاظ نطقه - تجوزوا ، فسكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ثم بالألفاظ بحذف للترتيب ، ثم أتبعوا ذلك من الوصف والذمت ما أبان الفرض وكشف عن المراد ، كقولهم : أفظ متمكن ، يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه ، ولفظ قاتق ناب ، يريدون أنه من أجل معناه غير موافق لما يايه ، كالحاصل في مكان لا يصلح له ، فهو لا يستطعم^(٢) الطمانينة فيه .

ويقرر عبد القاهر أن الأشعار التي أثنوا عليها من جهة اللفظ لا مرجح لثناء عليها إلا إلى الجانب المعنوي . فالأبيات :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح

(١) راجع دلائل الإعجاز ص ٢٦ وما بعدها .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٥١ ، ٥٠ .

و شدت على دهم المهارى رحاك ولم ينظر الغادى الذى هو رافع
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح^(١)
التي أنفوا عليها من جهة اللفظ خاصة ، إذا تأملتها لم تجد لثناهم عليا مرجعا
إلا إلى استمارة وقعت موقعها ، وأصابت غرضها ؛ أو حسن ترتيب تكامل معه
البيان ، حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع واستقر في الفهم ، مع
وقوع العبارة في الأذن ، وإلا إلى سلامة الكلام من المشو غير المفيد . .
وإلا إلى سلامته من التصير في الدلالة .

فأول ما يلفتك من محاسن هذا الشعر أن الشاعر قال : ولما قضينا من منى
كل حاجة ، فغير عن قضاء المناسك بأجمعها والخروج من فروضها وسننها - على
سبيل الإيجاز بطريق العموم .

ثم نبه بقوله : ومسح بالأركان من هو مسح - على طوائف الوداع الذي
هو آخر الأمر ودليل المسبر الذي هو مفصوده من الشعر ، ثم قال : أخذنا بأطراف
الأحاديث بيننا ، فوصل بذكر مسح الأركان ما وليه من زم الركاب وركوب
الركبان ، ثم دل بلفظة الأطراف على الصفة التي يختص بها الرقاق في السفر :
من التصرف في فنون القول وشجون الحديث ، أو ما هو عادة المنظرين من
الإشارة والتلويح والرمز والإيماء ، وأنبأ بذلك عن طيب النزوس وقوة النشاط
وقضل الاغتباط ، كما توجبه ألفه الأسماب وأمنة الأحباب ، وكما يليق بحال من
وفق لقضاء العباداة الشريفة ، ورجا حسن الإياب ، وتندم روائح الأحبة والأوطان
واستماع التهانى والتحايا من الخللان والإخوان ، ثم زان ذلك كله باستمارة لطينة
طبق فيها مفصل التشبيه ، وأقاد كثيرا من الفوائد بلطف الوحي والذنبه .

(١) مثل ابن فنيبة بهذه الأبيات للشعر الذي حسن لفظه وحلافا إذا فذسته لم تجد طائلا . . .

وأخبر بعد بسرعة السير ووطأة الظهر ، إذ جعل سلامة سيرها بهم كالماء تسيل به الأباطح ، وكان في ذلك ما يؤكده ما قبله ، لأن الظهور إذا كانت وطيفة وكان سيرها السهل السريع - زاد ذلك في نشاط الركبان ، ومع ازدياد النشاط يزداد الحديث طيبا . ثم قال بأعناق المعلى ولم يقل بالمعلى ، لأن السرعة والبطء يظهران غالبا في أعناقها وبين أسرها من هواديهما وصدورها ، وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة ، وتتبعها في الثقل والخفة (١) .

ومعنى ذلك كله أنك لا تجد حسنة من حسنات هذا الشعر يمكن أن تنسبها إلى مفردات ألقاظه ، إنما حسنات هذا الشعر سردها إلى جمال النظم . وأساس النظم ترتيب المعاني في النفس يتبعه نظم الألفاظ ، وكل جمال في نظم الألفاظ مرده إلى جمال نظم المعاني في النفس .

(٥) ولماذا جعلوا الألفاظ زينة للمعاني وحلية عليها ، وجعلوا المعاني كالجواري والألفاظ كالمعارض لما وكالوتى المحبر واللباس الفاخر والكسوة الرائجة إلى أشباه ذلك مما نفخوا به أمر اللفظ ، وجعلوا المعنى ينبل به ويشرف أ والجواب على ذلك أن الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه إلى الفرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة ، نقلت : خرج زيد ، وبالانطلاق عن عمرو ، نقلت : عمرو منطلق ، وعلى هذا القياس .

وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الفرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذى يقتضيه موضوعه في اللفظة ، ثم تجد لتلك المعنى دلالة ثابتة تصلها إلى الفرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل . أو لا ترى أنك إذا قلت : هو كثير الرماد ، أو قلت : طويل النجاد ، أو قلت في المرأة : نثوم الضحى - فإنك في جميع ذلك لا تنيد غرضك الذى تعنى من مجرد اللفظ . ولكن

يدل اللفظ على معناه اللذى يوجهه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك، كمرفته من كثير مراد القدر أنه مضياف، ومن طويل التجاد أنه طويل القامة، ومن شوم الضحى فى المرأة أنها مقرفة ومخدومة، لها من يكفها أمرها.

وكذلك إذا قال القائل: رأيت أسدا، يريد رجلا شجاعا - تلمت أنه أراد التشبيه، إلا أنه بالغ فجعل الذى رآه بحيث لا يتميز عن الأسد فى شجاعته وكذلك تعلم من قوله: باغى ألك تقدم رجلا وتؤخر أخرى - أنه أراد التردد فى البيعة واختلاف العزم فى العمل وتركه.

هناك إذن معنى وهنالك معنى المعنى. والمراد بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ الذى تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفنى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر، كالذى فسرت لك، وإذن فهم يضعون كلاما قد ينضمون به أسرا لفظا، ويجمعون المعنى أعطاك المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى، فكفى وعرض ومثل واستعمار، ثم أحسن فى كل ذلك وأصاب ووضع كل شئ منه فى موضعه وأصاب به شاكته، وعهد فيها كنى به وشبه ومثل - لما حسن مأخذه ودق مسلكه ولطفت إشارته.

فالمراد بالمرض وما فى معناه ليس هو اللفظ المنطوق به، ولكن معنى اللفظ الذى دلالت به على المعنى الثانى، كعنى قول القائل: فإنى جبان السكلب مهزول الفصيل - الذى هو دليل على أنه مضياف. فالعانى الأولى المفهومة من أنفس الألفاظ هى المعارض والوشى والحلى وأشباه ذلك. والمعانى الثوانى التى يوما إليها بتلك المعانى هى التى تكسى تلك المعارض وزين بذلك الوشى والحلى.

وكذلك إذا جعل المعنى يتصور من أجل اللفظ بصورة ويبدو فى هيئة وينشكلى بشكل - فارجع ذلك كله إلى الدلالات المعنوية، ولا يصلح شئ منه - حيث الكلام على ظاهره، وحيث لا يكون كفاية وتمثيل به ولا استعارة

ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى ، وتكون الدلالة على الترض من مجرد اللفظ .
فلو أن قائلنا قال : رأيت الأسد ، وقال آخر : لقيت الميثم لم يجز أن يقال في الثاني :
إنه صور المعنى في غير صورته ، ولا أن يقال : أبرزه في معرض سوى معرضه
ولا شيئاً من هذا .

وجلة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بتغير بنقائها من لفظ إلى لفظ حتى يكون
هناك اتساع ويجاز ، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة ،
ولكن بشار بمعانيها إلى معانٍ أخرى .

واعلم أن هذا كذلك ما دام النظم واحداً .

فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى ، كما نقول : زيد كالأسد
فتبئت تشبيهه بالأسد ، ثم نقول : كأن زيدا الأسد ، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد
إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه ، بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يقصر عنه ، وحتى
يقوم أنه أسد في صورة آدمي .

واعلم أن السبب في أن أحالوا أشياء هذه المحاسن التي ذكرتها لك على
اللفظ - أسما إيت بأفئ المعاني ، بل هي زيادات فيها وخصائص .

الآن ترى أن ليست المزية التي نجدها لقولك : كأن زيدا الأسد ، على قولك
زيد كالأسد - شيئاً خارجاً عن التشبيه الذي هو أصل المعنى ؟ وإنما هو زيادة
فيه ، وفي حكم الخصوصية في الشكل ، نحو أن يصاغ خاتم على وجهه ، وآخر على
وجه آخر ، تجمعهما صورة الخاتم ، ويفترقان بخاصة رضى - يعلم ، إلا أنه لا يعلم منفرداً .

ولما كان الأمر كذلك لم يمكنهم أن يطبقوا اسم المعاني على هذه الخصائص
إذ كان لا يفترق الحال حينئذ بين أصل المعنى ، وبين ما هو زيادة في المعنى -

وكيفية له وتخصوصية فيه. فلما امتنع ذلك توصلوا إلى الدلالة عليها بأن وصفوا اللفظ في ذلك بأوصاف يعلم أنها لا تكون أوصافا له من حيث هو لفظ، كذخرو وصفهم له بأنه لفظ شريف، وأنه قد زان المعنى، وأن له ديباجة وأن عليه طلاوة، وأن المعنى منه في مثل الوثى، وأن عليه كالحلى إلى أشباه ذلك مما يعلم ضرورة أنه لا يسمى بمثله الصوت والحروف (١)...

ومن الصفات التي نجد مجرورها على اللفظ، ثم لا يعترضك شبهة، ولا يكون منك توقف في أنها ليست له ولكن لمعناه - قولهم: لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك، وقولهم يدخل في الأذن بلا إذن، فهذا مما لا يشك العقائل في أنه يرجع إلى دلالة المعنى على المعنى، وأنه لا يتصور أن يراد به دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له في اللفظة. ذلك لأنه لا يخلو السامع من أن يكون عالما باللفظة وبمعاني الألفاظ التي يسمعا، أو يكون جاهلا بذلك. فإن كان عالما لم يتصور أن يتفاوت حال الألفاظ معه، فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من لفظ آخر، وإن كان جاهلا كان تصور تفاوت حال الألفاظ معه - أبعد.

وجملة الأمر إنه إنما يتصور أن يكون السامع أسرع فعلا لمعنى منه إلى معنى آخر، إذا كان ذلك مما يدرك بالفكر، وإذا كان مما يتعبد للسامع العلم به عند سماعه الكلام. وذلك محال في دلالات الألفاظ، لأن طريق معرفتها التوقيف والتقدم بالتحريف قبل سماع للكلام، وإذا كان ذلك كذلك علم علم للضرورة أن مصرف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني.

فاذا قال القديس: لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه - فإنهم يريدون أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول

الذى يجعله المشكك دليلا على المعنى الثانى - متوكفا على دلالاته ، مستقلا بوساطته ،
يسفر بينك وبينه أحسن سفارة ، وبشيراك إليه أبين إشارة ، حتى يخيل إليك
أنك فهمته من دائرة اللفظ ، وذلك لغة الكناية فيه عليك ، وسرعة وصوله
إليك ، فكان من الكناية مثل قوله :

لا أمتنع العوذ بالفصال ولا أبتاع إلا قريبة الأجل
ومن الاستعارة مثل قوله :

وصدر أراح القليل عازب هـ
وتضاعف فيه الحزن من كل جانب
ومن التمثيل مثل قوله :

لا أزدود الطير عن شجر قد بلوت المر من نوره
ومن الكلام ما هو على التقيض من ذلك ، إذ اعترضه ما بمنه من توضيح
المعنى الثانى تمام الإيضاح ، وما يجعله لا يحسن السفارة بين السامع وبين
ذلك المعنى .

فن ذاك قول الشاعر :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عنى الدموع لتجمدا

فقد ظن الشاعر أن الجود يبلغ له فى إعادة المسرة والسلامة من الحزن ما بلغ
سكب الدموع فى لدلالة على السكابة والوقوع فى الحزن ، ونظر إلى أن الجود
خلو العين من البكاء وانتفاء الدموع عنها ، وأنه إذا قال : «لتجمدا» فكأنه قال :
أحزن اليوم لتلا أحزن غدا ، ونهكى عيناى جهدهما لتلا تبكيا أبدا . وغلط فيما ظن .

وذلك أن الجود هو ألا تبكى العيز مع أن الحال حال بكاء ، ومع أن العيز يراد منها أن تبكى ، وبشكى من الأ تبكى ، ولذلك لا ترى أحداً يذكر عينه بالجود إلا وهو ينكوهما ويذمها وينسبها إلى البخل ، ويعد امتناعها من البكاء تركاً لمونة صاحبها على ما به من المهم . الأ ترى إلى قوله :

الأ إن عيناً لم تجد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجود

ذاتى بالجود تا كيداً لئنى الجود ، وبحال أن يحملها لا تجود بالبكاء وليس هناك التماس بكاء . لأن الجود والبخل يقتضيان مطالوباً يبذل ويمتنع . ولو كان الجود بصاح لأن يراد به السلامة من البكاء ، ويصح أن يدل به على أن الحال حال مسرة وحبور - لجاز أن يدعى به للرجل ، فيقال : لا زالت عينك جامدة . كما يقال : لا أبكى الله عينك . وذلك مما لا يشك في بطلانه . وعلى ذلك قول أهل اللغة : عين جود لا ماء فيها ، وسنة جماد لا مطر فيها . وناقاة جماد ، لا ابن فيها . وكما لا تجعل السنة والناقاة جماداً إلا على معنى أن السنة بخيلة بانقطر والناقاة لا تسخر بالدر - كذلك حكم العين لا تجعل جوداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها وما يحملها إذا بكت - محنة موصوفة بأن قد جادت وصغت ، وإذا لم تبك ، مسينة موصوفة بأن قد ضنت وبخلت

وإذا كانت تلك هى حال أجزاء النظم من الألفاظ من حيث الدلالة . فكذلك الحال بالنسبة إلى أوضاع هذه الأجزاء فى النظم من حيث الدلالة كذلك .

فاذا كان النظم سوياً وللتأليف مستقيماً كان وصول المعنى إلى قلبك نحو وصول اللفظ إلى سمعك .

وإذا كان على خلاف ما ينبغي - وصل اللفظ إلى السمع ، وبقيت في المعنى تطالبه وتتعجب فيه . وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التعمير الذي قالوا : إنه يستهلك المعنى (١) .

(هـ) وقالوا إن المقلاء قد انفقوا على أنه يصحح أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين ثم يكون أحدهما فصيحاً والآخر غير فصيح . .

وذلك يقتضى أن يكون لفظ نصيب في المزية ، لأنها لو كانت مقصورة على المعنى لكان محالاً أن يجعل لأحد اللفظين فضل على الآخر مع أن المعنى واحد . وقالوا : ولولا أن الأمر كذلك لكان ينبغي ألا يكون لهيب من الشعر فضل على تفسير المفسر له ؛ لأنه إما كان اللفظ إنما يشرف من أجل معناه ، فإن لفظ المفسر يأتي على المعنى ويؤديه لا محالة ، إذ لو كان لا يؤديه لما كان تفسيراً له ، وإذا لم ذلك في تفسير البيت من الشعر لزم مثله في الآية من القرآن . . .

ويجيب عبد القاهر عن ذلك بما سبق ذكره عنه من أن مبدل المعاني سبيل أشكال الحلى كالخاتم والشقف والسوار .

فكما أن من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها غفلاً ساذجاً لم يعمل صانعه فيه شيئاً أكثر من أن يأتي بما يقع عليه اسم المنعم ، إن كان خاتماً والشقف إن كان شقفاً ، وإن يكون مصنوعاً بديماً قد أغرب صانعه فيه - كذلك سبيل المعاني : أن ترى الواحد منها غفلاً ساذجاً عامياً موجوداً في كلام الناس كلهم ، ثم تراه نفسه وقد عمد إليه البصير بشأن البلاغة وإحداث الصور في المعاني ، فصنع فيه ما يصنع الصانع الحاذق حتى يقرب في الصنعة ، ويدق في العمل ، ويدفع في الصياغة .

فإذا قال الناس مثلاً : الطيِّع لا يقضيه ، ولست تستطيع أن تخرج الإنسان مما جبل عليه - رأيت معنى غفلاً هائياً معروفاً في كل جبل وأمة .

وإذا قال المنهي :

يراد من القاب نسيانك وتأيي الطباع على الناقل

وجدت هذا المعنى قد خرج في أحسن صورة ، وأنه تحول جوهرة بيد أن كان خرزة ، وصار أعجب نبيء بعد أن لم يكن شيئاً .

وكذلك تلاحظ هذا الفرق بالموازنة بين أن يقال : فير بعيد في قدرة الله تعالى أن يجمع فضائل الخلق كلهم في رجل واحد ، وبين قول أبي نواس :

ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

وبالموازنة بين قولك : زيد كالأسد أو مثل الأسد أو شبه بالأسد ، وبين قولك : كأن زبداً الأسد ، فإنك تجد في الأول تشبيهاً غفلاً ساذحاً ، وتجد في الثاني تشبيهاً أيضاً إلا أنك ترى فيه وبين الأول بولاً بعبداً ، لأنك ترى له صورة خاصة ، وتجدك قد نضجت المعنى وزدت فيه بأن أهدت أنه من الشجاعة وشدة البطش ، وأن قلبه قاب لا يخامر له قدر ، ولا يدحله الروح - بحيث يتوهم أنه الأسد بعينه .

فإذا قلت : إن أقيته لثقتين منه لأسد وجدت هذا التعبير قد أفاد هذه المبالغة ، لكن في صورة أحسن وصفة أخص ، وذلك أنك تجعله في : كأن زبداً أسد - يتوهم أنه الأسد . وتعمله هاهنا يرى منه الأسد على القطع فيخرج الأمر عن حد التوهم إلى حد اليقين .

فإذا نظرت بعد ذلك إلى قول الشاعر :

إن أروعك كفا أيبك وأصبحت يدك يدى ليث فإنك غالبه
وجدته قد بدالك فى صورة آنق وأحسن .

وإن نظرت بعد هذا كله إلى قول أوطان بن سبهبة :

إن تلقنى لا ترى غير بنـاطرة تنفس السلاح وتعرف جبهة الأسد
وجدته قد فضل الجيم ورأيه قد أخرج فى صورة غير تلك الصور كلهم .

وفرق بين قولك : طويل النجاد ، وقولك : طويل القامة .

وفرق بين قول ابن هرمة :

لا أمتع المود بالفعال ولا أبتاع الإقريبة الأجل

وقولك : أنا مضياف

وفرق بين قولك : رأيت الأسد ، وقولك فى تفسيره : رأيت رجلا هو من
الشجاعة بحيث لا ينقص عن الأسد .

وفرق بين قولك : ألفت حبه على غاربه ، وقولك فى تفسيره : إن المعنى
خليته وما يربد ، وتركه بفعل ما يشاء .

وفرق بين قوله تعالى : « وأثر بواى قلوبهم العجل » ، وقولك فى تفسيره
اشتدت محبتهم للعجل وغابت على قلوبهم .

وفرق بين صورة المي فى قوله عز وجل : « واشتمل الرأس شيئا »
وصورته فى قول من يقول : وشات رأسى كله ، وابيض رأسى كله .

وفرق بين صورة المعنى في قوله تعالى : « فاربحت تجارتهم » ، وبين صورته في قولهم : فماربجوا في تجارتهم .

وفرق بين صورة المعنى في قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » ، وصورته في قولك في تفسيره : إنه لما كان الإنسان إذا تم بقتل آخر لشيء غاظه منه فذكر أنه إن قتله قتل ارتدح - صار للموم بقتله كأنه قد استفاد حياة فيما يستقبل بالقصاص^(١) .

(و) ولماذا قال القدماء : لفظ ليس فيه فضل عن معناه ؟

ويجيب عبد القاهر بأن فضل اللفظ على المعنى أن تريد الدلالة بمعنى على معنى فندخل في أثناء ذلك شيئاً لا حاجة بالمعنى المدلول عليه إلى ذلك الشيء^(٢) .

o - o

ذلك شيء مما ورد على السنة القدماء ، مما ألقى الشبه أمام اللفظيين الذين يريدون أن ينسبوا إلى اللفظ المزية كلها أو بعضها ، وحاول عبد القاهر أن يكشف هذه الشبه بما يتفق ونزعتة المعنوية ومذهبه السكلامي الأشعري .

وبرى عبد القاهر أن علم البيان كان في حاجة حقاً إلى التفصيل ، وقد قهر في تفصيله العلماء السابقون ، ثم انتهى الأمر إلى اللفظيين ، فقلدوا العلماء فيما قالوا دون أن يدركوا حقيقة ما قصدوا إليه ، ففهموا ما أشعر بتمزية اللفظ على غير وجهه . وهنا سيد ما ذكرنا سابقاً من قول عبد القاهر : فالك إذا فرأت ما قاله العلماء في علم البيان وجدت جله أركله رمزاً وروحاً وكناية وتمريضاً وإيحاء إلى الغرض من وجه لا يفتن له إلا من غفلل الفكر ، وأدق النظر ، ومن يرجع بطبعه إلى المعية يقوى معها على التامض ويصل بها إلى الخلق ، حتى كان سلاحها ما أن تتجبل معانيهم - فرة الأوجه لا تقاب عليها ، وبادية الصفحة لا حجاب دونها ، وحتى كأن الإفصاح سها حرام ، وذكرها إلا على سبيل الكناية والتعريض - غير سائق

(١) المصدر نفسه ص ٢٢٣ - ٢٢٨ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٥١ .

ثم رأيت الأخيرين قد حفظوا كلام الأولين وتدارسوه ، وكلم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى ، وبقوا منه على غرض صحيح ، فهم يتداولون فيما بينهم ألفاظاً ، لقدما ، وعبارات من غير أن يعرفوا لها معنى أصلاً ، وأن يستطيعوا إن يسألوا عنها أن يذكروا لها تفسيراً يصح (١) .

ويقول ، عبد القاهر : إنه قد بلغ من قلة نظريهم أن قوماً منهم لما رأوا الكتب المصنفة في اللغة قد ضاع فيها أن توصف الألفاظ المفردة بالفصاحة ، ورأوا أما العباس ثعلباً فدسسى كتابه النصيب ، مع أنه لم يذكر فيه إلا اللفظة والألفاظ المفردة ، وكان محالاً إذا قيل : إن الشمع - بفتح الميم - أفسح من الشمع بإسكانه أن يكون ذلك من أجل المعنى ، إذ ليس تفيد الفتحة في الميم شيئاً في الذي سمي ، سبق إلى قلوبهم أن حكم الوصف بالفصاحة أيها كان وفي أي شيء كان إلا يكون له مرجع إلى المعنى ألبتة ، وأن يكون وصفاً للفظ في نفسه ومن حيث هو لفظ ونطق لسان ، ولم يعلموا أن المعنى في وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة أنها في اللغة أثبت ، وفي استعمال الفصحاء أكثر ، أو أنها أجرى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها (٢) .

ولقد اغتر هؤلاء المقلدون بشهرة بعض العلماء ، فقلدوا أقوالهم فيما قالوه في الفصاحة ، وإن كانت شهرة في غير علم البيان ، وهم جنت الشهرة على المقلدين الذين لا يتدرون ولا يعقلون .

يقول عبد القاهر : « واعلم أن القول الفاسد وراى المدخول إذا كان صدورهم من قوم لهم باهية وصيت وعلم منزلة في أنواع من العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه ، ثم وقع في الأمان ، فتداولته ونشرته ونشا وظهر ، وأكثر

(١) المصدر نفسه ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

التأكلون له والمشبذون بذكره - صار ترك النظر فيه سنة والتقييد ديناً (١) ...

وبحسب عبد القاهر بأنه لم يكن من السهل إقناع اللغظيين بالجانب البلاغى من معانى النحو التى تقوم عليها النظم، ذلك الجانب الذى لا وسيلة لإدراكه إلا الذوق والقرينة، وهم يريدون شيئاً محددًا ذا قواعد مطردة مضبوطة.

يتول عبد القاهر: ثم إذا أتت قديتهم بالترغيب إلى الاعتراف بألا معنى للنظم غير توخى معانى النحو - عرض لهم من بعد خاطر يدهشهم، حتى يكادوا يعودون إلى رأس أمرهم. وذلك أنهم يروننا لا ندعى المزية والحسن لنظم كلام من غير أن يكون فيه من معانى النحو شئ، يتصور أن يتفاضل الناس فى العلم به، ويروننا لا نستطيع أن نضع اليد من معانى النحو ووجوهه على شئ، نزعاً من شأن هذا أن يوجب المزية لكل كلام يكون فيه، بل يروننا ندعى المزية لكل ما ندعيها له من معانى النحو ووجوهه وفروقه - فى موضع دون موضع وفى كلام دون كلام، وفى الأقل دون الأكثر، وفى الواحد من الألف. فإذا رأوا الأمر كذلك دخلتهم الشبهة، وقالوا: كيف يصير المروف مجهولاً؟ ومن أين يتصور أن يكون لشيء فى كلام مزية عليه فى كلام آخر بعد أن تكون حقيقته فيها مقينة واحدة؟ فإذا رأوا التنكير يكون فيما لا يعنى من مواضع ثم لا يقتضى اتصالاً ولا يوجب مزية - اتبعونا فى دعوانا ما ادعينا لتتكبير الحياة فى قوله تعالى: «واسكن فى القصر حية» من أن له حساً ومزية، وأن فيه بلاعة عجيبة، وظنوه وهما منا وتخيلوا، ولما نستطيع فى كشف الشبهة فى هذا عنهم وتصوير الذى هو الحق عندهم - ما استطعناه فى نفس النظم، لأننا ملكنا فى ذلك أن نضطرهم إلى أن يعلوا صمته ما نقول. وليس الأمر فى هذا كذلك؛ فليس النداء فيه باهين. ولا هو بحيث إذا رمت الملاج منه وجدت الإمكان فى

مع كل أحد - مضافاً ، والمعنى منجماً ؛ لأن المزاجات التي نحتاج أن تعلمهم مكانها ،
وتصور لهم شأنها - أمور خفية ومعان روحية . أنت لا تستطيع أن تنبه السامع لها ،
وتحدث له عنها ، حتى يكون مهتماً لإدراكها ، وتكون فيه طبيعة قابلة لها ،
ويكون له ذوق وقريحة يجد لها في نفسه إحساساً بأن من شأن هذه الوجوه
والفروق أن تعرض فيها المزية على الجملة ، ومن إذا تصفح الكلام وتدبر اشعر
فرق بين موقع شيء منها وشيء^(١) .

٤

تلاقى نظرية جبر الفاهر مع هدفية :

أولاً : مع الهدف الأول [جوهر الكلام هو المعنى القائم بالذات]

لقد أثبت عبد القاهر أن الكلام النفسي الذي يقوم على العلاقات بين معاني
الكلمات هو الكلام الحق ، وليس الكلام اللفظي إلا خلا يتبع هذا الكلام
النفسي في نهجه ورسمه . إن المعاني تترتب في النفس ، والألفاظ تترتب في النطق
ترتيباً يتحكم فيه ترتيب المعاني . فهذه نظم معنوي في النفس يقابله على اللسان
نظم لفظي يتبعه تبعية مطقة . ويقفني آثاره . واقد كان حرص عبد القاهر على
تفسير ماهية الكلام على هذا الصبح متلاقياً مع تفسير شيخه الأشعري للكلام ،
ذلك التفسير الذي عارض به المعتزلة العقابيين التجريبيين الذين قصروا حقيقة
الكلام على الألفاظ والحروف ، فلم يتسن لهم إزاء ذلك إلا أن يقولوا بخلق
القرآن - كما عارض به من قال من السابقين بأن القرآن قديم بألفاظه وحروده ،

إذ الألفاظ والحروف اللغوية لا يمكن أن تتصل بكلام الله القديم المنزه عن
مشابهة الحوادث والمخوقات ، وبذلك كان رأى الأشعري وسطاً بين هؤلاء
وهؤلاء ، وكان أقرب إلى التصد والاعتدال

ورد عبد الفهر على المعتزلة ومن نهج نهجهم في إنكارهم الكلام النفسى
كما فرره الأشعري ، وفي تقريره أن الكلام النفسى ما هو إلا تقدير
للكلمات والعبارات ، وإن هو إلا تفكير بالألفاظ وحروف ...

ورد عبد الفهر على هؤلاء فيقول : « وآنفة هؤلاء الذين لهجوا بالأباطيل
في أمر اللفظ أنهم قوم أسدلوا أنفسهم إلى التخيل وأنفوا عقادتهم إلى الأوهام ...
ذلك بأنهم يتعمقون بما في المادة ويجرى الخيلة من أن الإنسان يخيل إليه إذا هو
فكر أنه كان ينطق بالألفاظ التي يفكر في معانيها حتى يرى أنه يسمها سماعه
لها حين يخبرها من فيه وحين يخبر بها اللسان . وهذا تجهل لأن سبيل ذلك
سبيل إنسان يتخيل دائماً في الشيء فذراه وشاعده أنه كان يراه وينظر إليه .
وأن مثاله نصب عينيه ، فكما لا يوجب هذا أن يكون رائيًا له ، وأن يكون
الشيء موجوداً في نفسه - كذلك لا يكون تخيله أنه كان ينطق بالألفاظ موجبا أن
يكون ناطقا بها ، وأن نكون موجودة في نفسه حتى يجعل ذلك سببا إلى جعل
الفكر فيها ، وحتى يجعل فكره - إذا فكر في نظم الكلام - فكرا في الألفاظ
التي يريد أن ينطق بها دون المعاني (١) .

وإذا كان جوهر الكلام هو الكلام النفسى كان الترتيب النفسى للمعاني
هو أساس ملكية الكلام ، فالتفكير لا يملك كلامه من حيث هو كالم وأوضاع
لغة ، إنما يملك كلامه من حيث ترتيبه لمعاني الألفاظ في نفسه ترتيباً توخى فيه معاني

النحو ، وليس ترتيب الألفاظ في نطق اللسان إلا ظلاً لقرين المعاني في النفس .
ومن أجل هذا لا يمتد بترتيب الأنظم من حيث هي اللفظ - في ملكية الكلام
وإضافته إلى صاحبه ، وذلك أن من شأن الإضافة الاختصاص - كما يقول
عبد القاهر - فهي تتناول الشيء من الجهة التي يختص منها بالاضاف إليه ، فإذا
قلت : هلام زيد - تناولت الإضافة الغلام من الجهة التي هو يختص منها بزيد ، وهو
كونه مملوكاً . وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في الجهة التي يختص
منها الشعر - أو فير الشعر - بقائه ، وإذا نظرنا وجدناه يختص به من جهة
توجيه في معاني للكلم التي ألقه منها ما توجاه من معاني النحو ، ورأينا أنفس
الكلم تنزل عن الاختصاص ، ورأينا حالها مع حال الإبريسم الذي يتسج منه
الديباج ، وحال الفضة والذهب مع من يصوغ منهما الحل ، فسكالا يشتهه الأمر أن الديباج
لا يختص بتناسجه من حيث الإبريسم ، والحل بصانتهما من حيث للفضة والذهب
ولكن من جهة العمل والصنعة - كذلك ينبغي ألا يشتهه أن الشعر لا يختص
بقائه من جهة أنفس الكلم وأوضاع اللفظ (١) .

واقدم باغ الصفة ببعض للتكلمين اللفظيين بأن جعل قراءة القارىء هي كلامه -
كما سبق - ومعنى ذلك أن قارىء القرآن يكون آتياً بمثل القرآن . ويبين
عبد القاهر فساد هذا الرأي فيقول : اعلم أنه لا يصالح تقدير الحكاية في النظم
والترتيب بل لن تعدو الحكاية الألفاظ وأجراس الحروف .

وذلك أن الحاكي هو من يأتي بمثل ما أتى به المحكى عنه ، ولا بد من
أن تكون حكايته فعلاً له ، وأن يكون بها عملاً عملاً مثل عمل المحكى عنه

نحو أن يصوغ إنسان خاتماً فيبدع فيه صنمه ، ويأتى في صناعته بخاصة استغراب ،
فيعمد واحد آخر ، فيعمل خاتماً على تلك الصورة والمهيئة ، ويجىء مثل صنمته فيه ،
ويؤديها كما هي . فيقال عند ذلك : إنه قد حكى عمل فلان وصنمه فلان .

والنظم والترتيب في الكلام كما بينا عمل يعمده مؤلف الكلام في معاني
الكلم لا في ألفاظها . وهو مما يصنع في سبيل من يأخذ الأصابع المختلفة ،
فيتوخى فيها ترتيباً يحدث عنه ضروب من النقش والونى .

وإذا كان الأمر كذلك فإننا إن تعدينا بالحكاية الألفاظ إلى النظم والترتيب
أدى ذلك إلى المحال . وهو أن يكون المنشد شعر امرىء القيس فدعمل في المعانى
وترتيبها واستخراج النسيج والقوائد مثل عمل امرىء القيس ، وأن يكون حاله
إذا أشد قوله :

فقلت له لما تطلى بصلبه وأردف أعجازاً وفاء بكلـكل

حال الصانع ينظر إلى صورة قد عملها صانع من ذهب له أو فضة ، فيجسئ ثلها من ذهبه
وفضته . وذلك يخرج عن تركيب - إن ارتكبه - إلى أن يكون الراوى مستحقاً
لأن يوصف بأنه استعار وشبه ، وأن يجعل كالشاعر في كل ما يكون به ناظماً ، فيقال :
إنه جعل هذا فعلاً وذلك مفعولاً . وهذا مبتدأ وذلك خبراً ، وجعل هذا حالاً وذلك
صفة . وأن يقال : نفي كذا أو أثبت كذا ، وأبدل كذا من كذا ، وأضاف كذا إلى
كذا وعلى هذا السبيل ، كما يقال ذلك في الشاعر . وإذا قيل ذلك لزم منه أن
يقال فيه : صدق وكذب . كما يقال في المحكى عنه . وكفى بهذا بعداً وإحالة .
ويجمع هذا كله : أن يلزم منه أن يقال : إنه قال شعراً ، كما يقال فبينم حكى
صنمه الصانع من خاتم فدعمله : إنه فدصاغ خاتماً .

وجملة الحديث : أنا تعلم ضرورة أنه لا يتأتى لنا أن ننظم كلاماً من غير
روية وفكر . فإن كان راوى الشعر ومنشده يحكى نظم الشاعر على حقيقته فينبغى

الآياتى له رواية شمره إلابروية ، وإلابأن ينظر فى جميع مانظر فيه الشاعر من من أسر النظم ، وهذا لا يبنى معه موضع تذركلشاك

هذا وسبب دخول الشبهة على من دخلت عليه : أنه لما رأى المعانى لا تتجلى لاسمع إلا من الألفاظ ، وكان لا بوقف على الأمور التى بتوخىها يكون النظم إلا بأن ينظر إلى الألفاظ مرتبة على الأفعال التى يوجبها ترتب المعانى فى النفس وجرت العادة بأن تكون المعاملة مع الألفاظ فىقال : قد نظم ألفاظاً فأحسن نظمها وألف كلامياً فأجاد تأليفها . . . جعل الألفاظ الأصل فى النظم وجعله يتوخى فيها أنفسها ، وترك أن يفكر فى الذى يبناه من أن النظم هو توخى معنى النحو فى معنى الكلام ، وأن توخىها فى متون الألفاظ محل . فلما جعل هذا فى نفسه ونشب هذا الاعتقاد به - خرج له من ذلك : أن الحاكي إذا أدى ألفاظ الشمر على النسق الذى سمع عليه كان قد حكى نظم الشاعر كما حكى لفظه .

وهذه شبهة قد ملكت قلوب الناس ، وعشتت فى صدورهم ونشربتها نفوسهم حتى إنك ترى كثيراً منهم - وهى من حلولها عندم محل العلم الضرورى بحيث إن أو مات له بشىء ، مما ذكرناه ، أشمأزك وسك سمعه دونك ، وأظلم التعجب منك ، وتلك جريرة ترك النظر ، وأخذ الشىء من غير معدنه . ومن الله التوفيق (١) .

ثانياً : مع الهدف الثانى [تعلق الإعجاز بما يتسع للإعجاز]

وكان ربط الإعجاز بالنظم بالمفهوم السابق متلاقياً مع هدف عبد القاهر الثانى من وراء نظريته . فميدان النظم بهذا المفهوم ميدان فسيح . وإن العمل ليقبل الرضا والارتياح أن يفضل بعض الكلام بعضاً فى ميدان النظم وأن

يتقدم منه الشيء الشيء . ثم يزداد من فضله ذلك ، ويرتقي مرتبة فوق مرتبة ، ويعلو مرتبة بعد مرتبة ، ويستأنف له غاية بعد غاية ، حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع ، وتحسر الظنون وتسقط القوى ، وتستوى الأقدام في العجز (١) .

وإذا كانت صفة الإعجاز في القرآن الكريم ينبغي أن تكون أمراً قد تجدد بالقرآن ولم يعرف قبله نزواه . فإن ذلك يمكن تصوره في ميدان البنظم الفسيح الذي لا نهاية له ، ولا يمكن تصور ذلك الأمر في الألفاظ المفردة ، لأن تقدير كونه فيها يؤدي إلى المحال . وهو أن تكون الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة قد حدثت في حذافة حروفها وأصدائها أوصاف لم تكن لتكون تلك الأوصاف فيها قبل نزول القرآن الكريم ، وتكون قد اختصت في أنفسها بهيئات وصفات بسمها السامعون عليها إذا كانت متلوة في القرآن ، ولا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن .

ولا يجوز أن تكون صفة الإعجاز في معاني الكلم المفردة التي هي لها بوضع اللغة ، لأنه يؤدي إلى أن يكون قد تجدد في معنى الحد والرب ومعنى العالمين والملك واليوم والدين ، وهكذا - وصف لم يكن قبل نزول القرآن وهذا ما لو كان ههنا شيء أبعد من المحال وأشنع لسكان إياه .

ولا يجوز أن يكون هذا الوصف في تركيب الحركات والسكنات حتى كأنهم تحدوا إلى أن يأتوا بكلام تكون كلمته في زنة كلمات القرآن ، وحتى كأن لدى بان به القرآن من الوصف في سبيل بينونة بحور الشعر بعضها من بعض ، لأنه يخرج إلى ما تعاطاه مسيلة من الحفاة في : إنا أعطيناك الجواهر فصل لربك وجاهر . والطاحات طعننا .

وكذلك الحكيم إن زعم زاعم أن الوصف الذي تحدوا إليه هو أن يأتوا

بكلام يحملون له مقاطع وفواصل كالذي تراه في القرآن ، لأنه أيضاً ليس بأكثر من التعويل على مراعاة وزن ، وإنما الفواصل في الآي كالتواني في الشعر ، وقد علمنا اقتدارهم على التواني : كيف هو ؟ فلو لم يكن التحدى إلا إلى فصول من الكلام يكون لها أواخر أشباه التواني - لم يموزم ذلك ولم يتذر عليهم . وقد خيل إلى بعضهم - إن كانت الحكاية صحيحة - شيء من هذا ، حتى وضع - على ما زعموا - فصول كلام ، وأواخرها كأواخر الآي ، مثل يملون ويؤمنون وأشياء ذلك .

ولا يجوز أن يكون الإيجاز بأن لم يلتق في حروفه ما يتقبل على اللسان ، لأن معنى ذلك أن يكون القرآن معجزاً ، لا بما به كان قرآناً ، وكلام الله عز وجل ، لأنه على كل حال إنما كان قرآناً ، وكلام الله عز وجل - بالنظم الذي هو عليه . ومعلوم أنه ليس النظم من مذاقة الحروف وسلامتها مما يتقبل على اللسان - في شيء .

ثم إنه اتفاق من المقلد على أن الوصف الذي به تنهى القرآن إلى حد عجزته الخلوقة هو الفصاحة والبلاغة ، وما رأينا عائلاً جعل القرآن فصيحاً أو بليغاً بالأبواب في حروفه ما يتقبل على اللسان ، لأنه لو كان يصح ذلك لكان يجب أن يكون السوق الساقط من الكلام والسفاسف الرديء من الشعر فصيحاً إذا خفت حروفه . وأوجب من هذا أنه يلزم منه أنه لو عمد عمد إلى حركات الإعراب ، فجعل مكان كل ضمة وكسرة فتحة . فقال : الحمد لله بفتح الهمزة واللام والهاء ، وجرى على هذا في القرآن كله - ألا يراه ذلك الوصف الذي هو معجز به ، بل كان ينبغي أن يزيد فيه ، لأن الفتحة كالابحني أخف من كل واحدة من الضمة والكسرة ...

ويكفي في الدلالة على سقوط هذا ، رأى وقلة تمييز الفائل به أنه يقتضى إسقاط الكناية والاستعارة والتبيل والحجاز والإيجاز جملة ، وإخراج جميعها رأساً مع أنها الأقطاب التي تدور البلاغة عليها وهى التي نوه بذكرها البلاء ، ورفع من أقدارها العلماء ولم يتعاط أحد من الناس القول فى الإعجاز إلا ذكرها وجعلها العمدة والأركان فيما يوجب الفضيلة والمزية ، وخصوصاً الاستعارة والإيجاز وهل من شأن الاستعارة والإيجاز إذا دخلتا فى الكلام أن يحدث بهما فى حروفه خفة ، ويتجدد فيها سهوة ؟

وعبد القاهر لا يبالي أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يتقبل على اللسان داخلة فيما يوجب الفضيلة ، وأن تكون مما يؤكده أمر الإعجاز ، وإنما الذى ينسكركه أن يكون الإعجاز مفصلاً على ذلك وحده .

ويتهمك عبد القاهر بهذه الآراء التى سردها فى الإعجاز ، كما يتهمك بأصحابها إذ يقول : وجلة الأمر : أنه إن يمرض هذا وشبهه من الطنون لمن يمرض له إلا من سوء المعرفة بهذا الشأن أو للخذلان أو لشهوة الإغراب فى القول . ومن هذا الذى يرضى من نفسه أن يزعم أن البرهان الذى بان لهم ، والأمر الذى بهرم والبهيمة التى ملأت صدورهم ، والروعة التى دخلت عليهم فأزعجتهم حتى قالوا : إن له حلالة ، وإن عليه لطلالة ، وإن أسفله لمقدق ، وإن أعلاه لممر ، إنما كان لشيء راعهم من مواقع حركاته ، ومن ترتيب بينها وبين سكناته ، أو لفواصل فى أواخر آياته ؟ من أين تليق هذه العفة وهذا التشبيه بذلك ؟ أم ترى أن ابن سعود حين قال فى وصف القرآن : لا ينفه ولا ينشأن ، وقال : إذا وقعت فى آل حم وقعت فى روضات دمنا أنائق فيهن ، أى أنتعج محاسن . قال ذلك من أجل أوزان

الكلمات ، ومن أجل الفواصل في أواخر الآيات ؟ أم ترى أنهم لذلك قالوا :
لا تفتني عجائبه ، ولا يخلق على كثرة الرد ؟ أم ترى الجاحظ حين قال في كتاب
النبوة : « ولو أن رجلا قرأ على رجل من خطبائهم وبلغناهم سورة واحدة لتبين له
في نطاقها ومخرجها من أفظها وطابعها أنه عاجز عن مثلها ، ولو تحدى بها أبلغ العرب
لأظهر عجزه عنها أنك ونظا » — نظر إلى مثل ذلك ؟ فليس كلامه هذا مأذوبا إليه
في شيء ، وينبغي أن نكون موازتهم بين بعض الآي ، وبين ما قاله الناس في معناها
كموازتهم بين « ولستم في الفصاح حية » وبين « قتل البعض إحياء للجميع » —
خطأ منهم ، لأننا نعلم لحديث التحريك والنسكين وحديث المناضلة — مذهبنا في هذه
للوازنة ، ولا نعلمهم أرادوا غير ما يريد الناس ، إذا وازروا بين كلام وكلام في
الفصاحة والبلاغة ودقة النظم وزيادة الفائدة .

ولولا أن الشيطان قد استحوذ على كثير من الناس في هذا الشأن ، وأنهم
بترك النظر وإهمال التدبير وضعف النية وقصر الهمة — قد طرقوا له ، حتى جعل يلقى
في نفوسهم كل محل وكل باطل ، وجملاهم يعطون الذي يلقىه حفا من قبولهم ويؤمنونه
مكائنا من قلوبهم لما بلغ من قدر هذه الأقوال الفاسدة أن تدخل في تصنيف ،
ويعاد ويبدأ في تبين لوجه الفساد فيها وتعريف .

ويتهم عبد القاهر بأصحاب العسرة فيقول :

تم إن هذه الشناعات التي تقدم ذكرها تلزم أصحاب العسرة أيضا ، وذلك أنه
لو لم يكن عجزهم عن معارضة القرآن ، وعن أن يأتوا بمثله ، لأنه مخرج في نفسه ،
لكن لأن أدخل عليهم العجز عنه ، وصرفت مهمم وخواطرهم عن تأليف كلام
مثله ، وكان حالمهم على الجملة حال من أعدم العلم بشيء قد كان بدله وحيل بيده

وبين أمر قد كان يشع له - لكان ينبغي ألا يتعاطفهم ، ولا يكون منهم ما يدل على إكبارهم أمره وتعجبهم منه ؛ وعلى أنه قد بهرهم وعظم كل المقام تتقدم ، ولسكان التعجب للذى دخل من العجز عليهم ، ولما رأوه من تغير حالهم ومن أن حيل بينهم وبين شيء قد كان عليهم سهلا ، وأن سد دونه باب كان لهم مفتوحا .

أرأيت لو أن نيبا قال لقومه : « إن آيتي أن أضع يدي على رأسي هذه الساعة ، وتمنعون كلكم من أن تستطيروا وضع أيديكم على رؤوسكم » وكان الأمر كما قال - مم يكون تعجب القوم ؟ أمن وضع يده على رأسه ، أم من عجزهم أن يضعوا أيديهم على رؤوسهم ^(١) ؟

مناط الإعجاز هو النظم ، وليس هو شيئا من هذه الأشياء السابقة التي لاتصلح كما قرر عبد القاهر - أن تكون مناطا للإعجاز .

• • •

وإذا كان النظم الذى يرتبط به الإعجاز عند عبد القاهر هو النظم الذى ينفلق مع ما قرره أبو الحسن الأشعري من ماهية الكلام بصدده مجابته لمسألة خلق القرآن وقدمه - كان النظم الإعجازى دأرا فى ذلك المعنى ، لافى ذلك الألفاظ ، كالتدور ماهية الكلام - أى كلام - بوجه عام .

من أجل ذلك عمد عبد القاهر إلى تأويل كلام القدماء من الأدباء والنقاد تأويلا يبدو فيه منهج الأشاعرة فى التأويل والتوفيق بين الآراء بأية وسيلة ، وخرج من هذا التأويل بأن هؤلاء القدماء إذا كانوا قد ذكروا الألفاظ ، ونسبوا إليها شيئا من اللزىة - فذلك باعتبارها وسيلة لدلالة على المعنى ، ومعنى هذا أنهم لا يقصدون الألفاظ من حيث هى ألفاظ وأصوات ، فمرجع الفضل والمزية إذن

هو إلى المعاني . والترجيح بين بعض الكلام وبعض إنما يكون بحسب المعنى ،
ولكن المعنى لذى هو مناط الترجيح بين الكلام ليس هو المعنى الفل فل العام ،
وإنما هو المعنى المصور . إن مناط الترجيح صورة المعنى ، وليس جنس المعنى وأصله .
وصورة المعنى هي النظم المعنوي له في النفس ، وبقائه في الخارج على . الامان - النظم
اللفظي . ولما كان النظم اللفظي دليلا على النظم المعنوي ، وكانت الصورة المعنوية
لا يمكن الاستدلال عليها إلا بالصورة اللفظية التي هي في حقيقته الأمر ظل لتلك
الصورة المعنوية - أطاق التذمء الانظ وسبوا إليه المزية ، وهم يعنون ما يدل
عليه اللفظ من تلك الصورة المعنوية .

هذا إلى أنهم قد أروا أن يفرقوا بين المعنى الخلام وصورته ، فأطلقوا اللفظ
على الصورة التي هي مناط التفاضل بين الكلام ، وخشوا إن هم أطلقوا عليها المعنى
أن يلبس ذلك بالمعنى الخلام الذي لا يصح ربط المزية والفضيلة به .

• • •

المعنى إذن عند عبد القاهر نوعان : معنى فقل خام ومعنى مصور اتخذ شكل
صورة . والترجيح بين بعض الكلام وبعض لا يرجع إلى ذوات الاماني وأصولها
وإنما يرجع إلى ما تأخذ المعاني من الصور والأشكال ، وهنا يسهفه قول الجاحظ
« وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير » . فمثل المعنى الفل الخلام مثل الفضة
والذهب وغيرهما من المعادن التي يعد إليها الصانع ، فيصوغها خائنا أو سوارا
أو ما شا كل ذلك من ألوان الخلي ، وكذلك يعد الشاعر أو غيره من صافة
الكلام إلى المعنى الخلام ، فيكسبه صورة خاصة .

وكما لا تفاضل بين صانفي المعادن من جهة المعادن التي صاغوها وإنها تفاضل
بينهم من جهة الصور التي حولوا هذه المعادن إليها كذلك تفاضل بين صانفي
المعاني على أساس صنعتهم ، والصور التي أحدثوها بالنظم في تلك المعاني .

ولا ينكر عبد القاهر أن من المعاني الفل ماهر شريف وما هو غير شريف

كما أن من المادز ما هو نفيس وما هو غير نفيس ، لكن المفاضلة بين المعاني على هذا الأساس إهدار لبلاغة التي تتمثل في التصوير كما تتمثل سائر الفنون ، وذلك يؤدي إلى اللاتوية بين القرآن وغيره من الكتب السماوية ، لأن أصول المعاني التي في القرآن هي بينها أصول المعاني التي في الكتب السماوية قبله .

ولو كان وجه المفاضلة بين كلام وغيره على أساس الأغراض وأصول المعاني وأجناسها لما كان هناك فارق بين القرآن وغيره من الكتب السماوية ، ولأدى ذلك إلى إنكار الإعجاز في القرآن الكريم من حيث هو معجزة بلاغية ملائمة لقرنهم ، ولما اشتهر به العرب من البلاغة والبيان ، ولانتهى الأمر إلى مثل ما قال به اليهود من إنكار هذا الإعجاز .

وإذن فالقرآن حينما تحدى العرب أن يأتوا بمثله - قد تحدى أن يأتوا بعبارة مصورة من أي نوع كان ، ولو كانت هذه المعاني مفتراة : فهو لم يقيدهم أن يأتوا بأجناس شريفة من المعاني تبلغ في شرفها شرف أجناس معاني القرآن ، فذلك غير مهم في ميدان البلاغة ، ولكن المهم أن تبلغ معانيهم من روعة التصوير إلى مثل ما وصل إليه تصوير معاني القرآن الكريم .

إن القرآن لم يتحد العرب باعتبارهم من الفلاسفة والمفكرين العظام فإنهم لم يكونوا كذلك ، وإنما تحدىهم بآدابهم بلغاء وصلوا إلى درجة عالية من البلاغة والبيان ، وإذا كانت أصول المعاني العميقة وأجناسها الشريفة إنما تنبع من العقل وقوة التفكير وسعة المعرفة - فليس هناك من شك في أن الفلاسفة والمفكرين الكبار وذوى المعرفة الواسعة أقدر على استنباط المعاني النذرة من اللبغاء وصناعات الكلام .

لم يكن تحدى القرآن للعرب إذن من جهة الاهتداء إلى أجناس من المعاني تبلغ في شرفها شرف أجناس المعاني التي في القرآن الكريم .

وهو وقد أعفاهم أن يأتوا بأجناس جديدة من المعاني تبلغ في شرفها شرف أجناس معانيه، لم يقيدهم مع ذلك بأن يكون تصويرهم محدوداً في دائرة معاني القرآن ذاتها، وهي حاضرة لديهم، وهم يستطيعون أن يلجوا بها ثم يصوروها تصويراً جديداً يبلغ في روعته -- إن استطاعوا -- تصوير القرآن الكريم. لم يقيدهم القرآن بأن يكون التصوير في دائرة معانيه، لأن تقييدهم بذلك مظنة الاعتراض بما يقال من أن من عادات الناس وطبايعهم أن الواحد منهم تواتيه العبارة ويطلبه اللفظ في صنف من المعاني، وتفتح مثل تلك العبارة وذلك اللفظ في صنف آخر، فقد يكون الرجل -- كما لا يخفى -- في المديح أشعر منه في المراني، وفي الغزل والهجو والعهد أنفذ منه في الحكيم والأدب، وتراه يستطيع في الأوصاف والتشبيهات ما لا يستطيع مثله في سائر المعاني، وترى الكاتب وهو، في الإخوانيات أبلغ منه في الساطنات والمكس ...

هذا ولقد سبق القرآن الكريم إلى تصوير معانيه في صور لا يستطاع مضاهاتها. وفي تقييدهم بتصوير معانيه مرة أخرى تصويراً يبلغ في روعته روعة التصوير في القرآن الكريم قد يكون مخالفاً لطبيعة الأشياء، فالمرء من حال المعاني أن الشاعر يسبق في الكثير منها إلى عبارة يعلم ضرورة أنها لا ينبغي في ذلك إلا ما هو دونها ومنحط عنها، وكذلك السبيل في المنثور.

ولما كانت المطالبة لا تصح إلا بما يتصور وجوده وما يدخل في حيز الممكن فقد أهانهم القرآن الكريم من أن يكون تصويرهم مقيداً بدائرة أصول معانيه وأجناسها. فإن التحدى كان بأن يصوروا أي أجناس من المعاني، ولو كانت أجناساً مقفراً، ليس لها من شرف الجنس والأصل شيء^(١).

(١) الرسالة الثانية لعبد القاهر، ضمن مجموعة ثلاث رسائل في إيجاز القرآن ص ١٢٠ وما بعدها.



الحائمة

تلك هي نظرية عبد القاهر في النظم ، وقد رأينا أنها أرضت مقبديته الأشعرية أولاً ، وأنها ربطت الإعجاز بما يصلح أن يكون مناطاً للإعجاز ثانياً . كما رأينا أنها قد أزاحت كثيراً من الشبه التي تشبث بها اللغويون ، لأنهم لم يفهموا كلام القدماء كما ينبغي أن يفهم . وترتب على ذلك أنهم لم يدركوا الإعجاز كما ينبغي أن يدرك ، وعلى النحو الذي رآه عبد القاهر هو الأولى والأحق .

وقد جنح عبد القاهر في إزاحة هذه الشبه إلى جانب التأويل الذي عرف به الأشعرية^(١) .

ومن ذلك يتبين أن عبد القاهر كما قلنا في مقدمة هذا البحث لم يكن غرضه الكتابة في البلاغة من حيث هي بلاغة ، وإنما كان هدفه دينياً بحثاً وكلامياً صرفاً ، وإنما الأهمال بالنيات ، وإنما السكل امرئ . ما نوى .

ولكن على الرغم من أن عبد القاهر لم يكن يستهدف بنظريته في النظم البلاغة في ذاتها ، وإنما كان يستهدف بعض الأغراض الدينية والكلامية - فقد أسدى إلى البلاغة معروفاً جزيلاً بأنجاهه إلى تجريد الألفاظ من حيث هي ألفاظ وأصوات من الميزة والفضل ، وإلى رد كل فضيلة - يمكن أن تمرى إلى اللفظ - إلى حسن الدلالة على المعنى في النظم .

وذلك اتجاه سليم يربأ بالأدب أن ينساق في تيار اللغوية ، وأن يكون ألفاظاً جامدة ميتة ، لا تخفق بأرواحها من المعاني .

(١) يقول ديور : « لم يكن الأشعري في تفصيله لذهبه بشكراً من أي وجه ، ولم يفعل أكثر من جمع الآراء التي وصلت إليه والتوفيق بينها . ولم يسل في هذا من التناقض » . تاريخ الفلاسفة في الإسلام ص ٨٢ .

وإذا كانت هناك بعض المميزات التي ترجع إلى اللفظ من حيث هو لفظ وصوت، كالخفة على اللسان والسلامة والتلازم وجمال الوقع على الأذن - كما أشار عبد القاهر إلى ذلك - فإن هذه المميزات ليست بذات بال، لأنها - كما يقول بعض النقاد - متصلة بجمال الألفاظ الظاهري. وهو جمال تافه ضئيل إذا قيس بالجمال الباطني الحقيقي، جمال المعنى والشعور الذي توحى به الالفة عند كاتبها وسامعها^(١). وفضلا على ذلك فإن هذه المميزات - كما يرى عبد القاهر - تفقد قيمتها إذا جردت الألفاظ من دلالتها على المعنى في النظم.

هذا وقد كانت نظرية النظم لدى عبد القاهر دعوة صارخة إلى دراسة النحو على منهج جديد يقوم على الحس والذوق وحسن التخير، بدلا من ذلك المنهج التقليدي الذي يوجه العناية إلى الإعراب، وبيان الأوجه الممكنة من الناحية الإعرابية التي قد تفسد المعنى ونشوهه. ولئن كان من النحويين من دعا إلى مراعاة المعنى وإن كان في ذلك استهلاك الإعراب - كما بن جني - فإن الكثير منهم كانوا لا يعنون إلا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى^(٢). وذلك هو الذي وسع مجال التأويل والتفسير - كما يقول عبد القاهر - حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير، وتعدى ذلك إلى القرآن الكريم ففسروا بعض آيه تفسيراً بعيداً عن الحق والصواب، مما ورطهم في المأساة^(٣) وأوقعهم في مزالق الضلال.

ويقرر الدكتور إبراهيم سلامة أن عبد القاهر قد انتفع كثيراً بهذا الباب النحوي الذي ذكره أرسطو في كتابه الخطابة، لا لأنه نقل عنه، ففي النحو العربي

(١) فنون الأدب ص ١٥ ، فدامة بن جعفر والنقد الأدبي ص ١٥٧ .

(٢) إحياء النحو ص ٨ .

(٣) دلائل الإيجاز ص ٨٢ .

ما يفوق النحو اليوناني من النيوب والتفريع والتفاصيل ، ولكن لأنه كان يفهم كما يفهم أرسطو أن النحو صلب البلاغة^(١) .

ويقول الدكتور طه حسين : « ولا يسع من يقرأ دلائل الإعجاز إلا أن يعترف بما أنفق عبد القاهر من جهد صادق خصب في التأليف بين قواعد النحو العربي وبين آراء أرسطو العامة في الجملة والألوان والفصول . وقد وفق عبد القاهر فيما حاول توفيقاً يدهو إلى الإيجاب^(٢) » .

والئن كان النحويون بوجه عام في دراستهم النحوية لم يدمروا دعوة عبد القاهر الثقاتنا . فظل النحو يدرس كما يدرس من قبل - لقد أصاح لهذه الدعوة البلاغيون ، إذ جعلوها أساساً للدراسة أحد علوم البلاغة وهو « علم المعاني » .

• • •

ولقد كان طبعاً حين ربط عبد القاهر النظم بمعاني النحو أن يكون هذا النظم ضيقاً لا يكاد يدهى دائرة الجملة أو الجمل القابلة ، وبذلك كان لنظم عبد القاهر أثره في جريان البلاغة العربية في مجرى شديد الضيق ، وهو أمر يجب أن ينظر إليه نظرة جديدة كل من يعنيه الأمر في تطوير البلاغة العربية التي يجب أن تشمل كل ما يهدى إلى طريقة تكوين العمل الأدبي المتكامل تكويناً يوفر له الجودة والجمال^(٣) .

• • •

وأخيراً لعل قد أقيمت الضوء على كل ما استهدفته أنا من وراء هذا البحث ؛ ولعل كشفت التموض عما أغضه عبد القاهر من الإشارات التي رأيتها في حاجة إلى الكشف والإيضاح .

والحمد لله رب العالمين

(١) بلاغة أرسطو ص ٣٦٨ .

(٢) نقد النثر - تمهيد في البيان العربي ص ٣٠ .

(٣) ارجع إلى كتاب « علم المعاني » للمؤلف ص ٦٥ .



المراجع

- (١) ابن حزم : الأستاذ محمد أبو زهرة : نشر دار الفكر العربي .
- (٢) ابن حنبل : الأستاذ محمد أبو زهرة : نشر دار الفكر العربي .
- (٣) أبو علي الفارسي : الدكتور عبد الفتاح شلبي . مكتبة نهضة مصر .
- (٤) أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية : الدكتور بدوي طبانة :
القاهرة سنة ١٩٥٢ .
- (٥) أثر القرآن في تطور النقد العربي : الدكتور محمد زغلول سلام :
نشر دار المعارف بمصر
- (٦) إحياء النحو : الأستاذ إبراهيم مصطفى : لجنة التأليف والترجمة والنشر
سنة ١٩٣٧ .
- (٧) أدب الكاتب : ابن قتيبة : علي هامش الملل السائر : الطبعة الأولى :
سنة ١٩٣٥ .
- (٨) أمرار البلاغة : عبد القاهر الجرجاني : الطبعة الرابعة : دار المنار :
سنة ١٩٤٧ .
- (٩) إعجاز القرآن : الباقلائي : تحقيق الأستاذ السيد صقر : نشر
دار المعارف بمصر .
- (١٠) إعجاز القرآن : الرافي : مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٩٥٢ .
- (١١) إنباه الرواة على إنباه النحاة : القفطي : تحقيق محمد أبي الفضل
إبراهيم : طبع دار الكتب .

(١٢) البديع : ابن المعتز : تحقيق الأستاذ محمد عهد المنعم خفاجي : مكتبة مصطفى الباني الحلبي سنة ١٩٤٠ .

(١٣) بنية الوعاة في طبقات الفعويين والنحاة : السيوطي . الطبعة الأولى : مطبعة السعادة .

(١٤) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان : الدكتور إبراهيم سلامة : الطبعة الثانية : نشر مكتبة الأنجلو

(١٥) البلاغة العربية في دور نشأتها : الدكتور سيد نوفل : مكتبة النهضة سنة ١٩٤٨

(١٦) البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها : الأستاذ أمين الخولي : محيطة الجامعة المصرية مايو سنة ١٩٣١ .

(١٧) بيان إعجاز القرآن : الخطابي : ضمن مجموعة ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : تحقيق وتعليق الأستاذ محمد خفاف الله والدكتور محمد زغلول سلام : نشر دار المعارف بـمصر

(١٨) البيان العربي : الدكتور بدوي طبانة : الطبعة الثانية نشر مكتبة الأنجلو المصرية

(١٩) البيان والتبيين : الجاحظ : تحقيق الأستاذ حسن السندوبي : الطبعة الأولى .

(٢٠) تاريخ الأدب الفارسي : الدكتور رضا زاده شفق : ترجمة الدكتور محمد موسى هنداوي : نشر دار الفكر العربي

(٢١) تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة : طبع عيسى الباني الحلبي سنة ١٩٥٤ .

(٢٢) تاريخ الفلسفة في الإسلام : دي بور : ترجمة الأستاذ محمد عبد الهادي
أبي رييدة : لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٨ .

(٢٣) التمهيد بالقرآن والحديث : الأستاذ محمد الزفزاف : الطبعة الأولى
مطبعة السنة المحمدية .

(٢٤) حجج النبوة : للجاحظ : ضمن مجموعة « رسائل الجاحظ » : نشر
الأستاذ حسن السندي : المكتبة التجارية سنة ١٩٣٣

(٢٥) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري : آدم متز : ترجمة
الأستاذ محمد عبد الهادي أبي رييدة : الطبعة الثانية : لجنة التأليف
والترجمة والنشر .

(٢٦) الحيوان : الجاحظ : نشر محمد سامي : مطبعة الصادقة سنة ١٩٥٠

(٢٧) الخصائص : الجزء الأول : ابن جنى : مطبعة الملال : سنة ١٩١٣ .

(٢٨) الخطب والمواظ : الأستاذ محمد عبد القوي حسن : نشر دار
المعارف بمصر

(٢٩) دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني : الطبعة الرابعة : نشر
دار المنار سنة ١٣٦٧ هـ

(٣٠) دلالة الألفاظ : الدكتور إبراهيم أنيس : الطبعة الأولى : نشر
مكتبة الأنجلو المصرية

(٣١) الرسالة الشافية : عبد القاهر الجرجاني : ضمن مجموعة ثلاث رسائل
في إعجاز القرآن الكريم : تحقيق وتعليق الأستاذ محمد خاف أفه
والدكتور محمد زغول سلام : نشر دار المعارف بمصر

(٣٢) سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي : نشر مكتبة صبيح سنة ١٩٥٣

- (٣٣) الشافعي : الأستاذ محمد أبو زهرة : نشر دار الفكر العربي .
- (٣٤) الشعر والشعراء : ابن قتيبة : الطبعة الأولى : المطبعة الجبالية .
سنة ١٣٢٢ هـ .
- (٣٥) الصاحبى : أحمد بن فارس : نشر المكتبة الصلفية سنة ١٩١٠
- (٣٦) ضحى الإسلام : الجزء الثالث : الأستاذ أحمد أمين : الطبعة الأولى : لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٦ .
- (٣٧) ظهر الإسلام : الجزء الأول : الأستاذ أحمد أمين : الطبعة الثانية سنة ١٩٤٦ .
- (٣٨) ظهر الإسلام : الجزء الثانى : الأستاذ أحمد أمين : الطبعة الأولى نشر مكتبة النهضة سنة ١٩٥٢ :
- (٣٩) طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي : الطبعة الأولى : المطبعة الحسينية المصرية
- (٤٠) علم المعاني : الدكتور درويش الجندى : نشر مكتبة نهضة مصر
- (٤١) علم المذيق : الأستاذ أحمد عبده خير الدين : الطبعة الأولى : المطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٠ .
- (٤٢) العمدة : ابن رشيق : تحقيق الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد : نشر المكتبة التجارية
- (٤٣) فاسفة القفة : الأستاذ كال يوسف الحجاج : الطبعة الأولى : دار النشر للجامعيين .
- (٤٤) فن الشعر : أرسطو : ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى : نشر مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٥٣ .

- (٤٥) فنون الأدب : نشارآن : ترجمة الدكتور زكي نجيب محمود :
لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- (٤٦) في أدب مصر الفاطمية : الدكتور محمد كامل حسين : نشر دار الفكر
العربي .
- (٤٧) قدامة بن جعفر والنقد الأدبي : الدكتور بدوي طبانة : الطبعة
الثانية : نشر مكتبة الأنجلو
- (٤٨) قصة الأدب الفارسي : الجزء الأول : الأستاذ حامد عبد القادر :
نشر مكتبة نهضة مصر
- (٤٩) قواعد الشعر : ثعلب : تحقيق شيبابيلي : لندن سنة ١٨٩٠ .
- (٥٠) كتاب الرد على النحاة : ابن مضاء الفرطلي : تحقيق الدكتور شوقي
ضيف : نشر دار الفكر العربي .
- (٥١) كتاب الصفاتين : أبو هلال العسكري : تحقيق الأستاذين طلي
البجاوي ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم : نشر عيسى البابي الحلبي .
- (٥٢) لسان العرب : ابن منظور : الطبعة الأولى : المطبعة الأميرية .
- (٥٣) اللغة العربية : الدكتور عبد العزيز عبد المجيد : نشر دار المعارف
بمصر .
- (٥٤) اللغة والنحو : الدكتور حسن عون : الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ .
- (٥٥) محاضرات تاريخ الأسم الإسلامية : الدولة العباسية : الشيخ الخضري :
الطبعة الخامسة : المكتبة التجارية .
- (٥٦) المدخل إلى النقد الأدبي الحديث : الدكتور محمد غنيمي هلال :
طبعة الرسالة سنة ١٩٥٨ .

- (٥٧) المزهر : السيوطي : طبعة صبيح
- (٥٨) معجم الأدباء : ياقوت : مطبعة دار المأمون
- (٥٩) معجم البلدان : ياقوت : الطبعة الأولى : مطبعة السعادة
- (٦٠) المقابسات : أبو حيان التوحيدي : تحقيق الأستاذ حسن التلوي :
نشر المكتبة للتجارية سنة ١٩٢٩ .
- (٦١) مقالات الإسلاميين : أبو الحسن الأشعري : تحقيق الأستاذ محمد
محيي الدين عبد الحميد : نشر مكتبة النهضة
- (٦٢) من أسرار اللغة : الدكتور إبراهيم أنيس : نشر مكتبة الأنجلو
- (٦٣) مناهج البحث في اللغة : الدكتور تمام حسان : نشر مكتبة الأنجلو
سنة ١٩٥٥ .
- (٦٤) مناهل العرفان في علوم القرآن : الأستاذ محمد عبد العظيم الزرقان :
نشر عيسى الهاي الحلبي .
- (٦٥) منهج الزمخشري في تفسير القرآن : الأستاذ مصطفى الصاوي
الجويني : نشر دار المعارف بمصر
- (٦٦) من الوجهة النفسية في دراسة الأدب وتقدمه : الأستاذ محمد خلف الله :
لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٧ .
- (٦٧) من حديث الشعر والنثر : الدكتور طه حسين : مطبعة الصاوي
بالقاهرة .
- (٦٨) المواهب الفتحية : الشيخ حمزة فتح الله : المطبعة الأميرية .

(٦٩) الذر الفنى فى القرن الرابع : الدكتور زكى مهارك : الطبعة الأولى
مطبعة دار الكتب .

(٧٠) نقد الشعر : قدامة بن جعفر : الطبعة الأولى سنة ١٩٣٤ .

(٧١) نقد الذر : قدامة بن جعفر : تحقيق الأستاذ عبد الحيد البادى
مطبعة مصر سنة ١٩٣٩ :

(٧٢) النسك فى إعجاز القرآن الكريم : الرمانى : ضمن مجموعة ثلاث
رسائل فى إعجاز القرآن الكريم : تحقيق وتعليق الأستاذ محمد
خلف الله والدكتور محمد زفلول سلام : نشر دار المعارف بمصر



الفهرس

الفهرس ١١ - ٣

(١) عبد القاهر : بيئته وعصره وثقافته :

نسبه . موطنه . الفتح الإسلامى لجرجان . وفرة مواهبها وشجرها
وفوا كمها وطيرها وحيواناتها وصناعاتها

مق عاش عبد القاهر ؟ : العصر العباسى الثانى . الحياة السياسية فى ذلك
العصر . الحياة العلمية فيه . نمو الثقافة . اختلاف ألوانها : الثقافة العربية
الثقافة الإسلامية . الفاسقات الأجنبية . نمو علم الكلام . تعدد الفرق
الدينية . العداء بين أهل السنة والجماعة . أبو الحسن الأشعري .

الدول التى حكمت جرجان فى القرنين الرابع والخامس . الزيارية .
الغزنوية . السلاجقة . وفرة من تخرجوا فى جرجان من العلماء والأدباء .
أثر طبيعة جرجان فى عبد القاهر . أثر الحياة السياسية فيه . مذهبه
الشكلى . اضطهاد الأشاعرة حتى عصره . نظام الملك يزىل لعن
الأشعرية . مدح عبد القاهر له . مذهب عبد القاهر النقمى .
الخصومات المذهبية فى بلاد المشرق . أبو الحسين الفارسى أستاذ
عبد القاهر . إكثار عبد القاهر من الاطلاع . أشهر مؤلفاته فى النحو
والبلاغة . أشهر من نقل عنهم . تأثره بأرسطو . نظريته فى النظم هى
محور بمحور البلاغية والنقدية .

(٢) دوافع البحث وأهدافه ومنهجه :

عبد القاهر رجل دين قبل أن يكون بلاغياً . العلوم العربية والإسلامية نشأت نشأة دينية . استهدف البحث معرفة ما لم يرض عنه عبد القاهر من أصول قضية الإعجاز ، ومعرفة الأصول التي صحت عنده ، ومعرفة للؤثرات التي أثرت عليه في تحديد نظريته في النظم ، محاولة الكشف عن إشارات الفاضلة . مرجع البحث . الاطمئنان إلى البحث وإلى نتائجه . نص لابن سنان النخاسي للامير اميد القاهر يزيد هـ . هذا الاطمئنان . إشارة الأستاذ أمين الخولي إلى نزعة عبد القاهر الكلامية

الفصل الأول : قضية الإعجاز وملابساتها حتى عمر عبد القاهر ١٣ - ٤٦

(١) في المعنى الإسلامي العربي الخالص : إدراك الإعجاز إدراكاً نظرياً . انبهار العرب بالقرآن .

(٢) في المصوّر التالية : اختلاط العرب بنهرهم من الأعاجيب . ضعف الفطرة العربية والإحساس بالبلاغة . تناول المقول قضية الإعجاز تناولاً فلسفياً علمياً . حقد بعض الأعاجيب على العروبة والقرآن مصدر الإسلام . تصدى النيبورين على الإسلام لهؤلاء .

(٣) فتنة القول بخناق القرآن : ماذا أثبتت ؟ اضطلعوا ببعض أئمة المسلمين . قضاء المتوكل على هذه الفتنه .

مضى ظهر القول بخناق القرآن ؟ الجهم بن درهم . أبان بن سمان . طلوت بن أعصر . جهم بن صفوان . بشر الليسي . بن نأثر المسلمون في القول بخناق القرآن ؟ أباليهود أم بالنصارى ؟ بحث للتكلمين في صفات الله . تزعم المعتزلة صف القائلين بخناق القرآن وعلاقة ذلك

برأيهم في صفات الله . تزعم السفينين معارضة المعتزلة وثلاثة ذلك
برأيهم في الصفات .

(٤) ماهية الكلام : انصالة بفتحة القول بخناق القرآن . رأى المعتزلة في
ماهية الكلام . رأى عبد الله بن كلاب . رأى أبي الحسن الأشعري .
المعتزلة يردون على الأشعري . أيكن التفكير بدون لغة ؟ رأى
الدكتور عبد العزيز عبد المجيد . رأى بالارد . رأى مكس ملر .
تساؤل المتكلمين : أسمع كلام الله أم لا يسمع ؟ رأى النظام . رأى غيره
تساؤل المتكلمين : هل القراءة كلام ؟ الخلاف في ذلك . تساؤلهم :
هل القراءة هي المقروء ؟ رأى المعتزلة . رأى غيرهم . تساؤلهم عن
أصل الالفة : أهي وضعية أم توقيفية ؟ ما غلب على المعتزلة في ذلك .
ما غلب على أهل السنة . استدلالهم على التوقيف . تساؤل المتكلمين
عن الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها : أهي طبيعية ذاتية أم هي اتفاقية
اعتباطية ؟ الخلاف في هذه الصلة .

(٥) الإعجاز والنظم : رأى النظام وأثره . معارضة جمهرة المسلمين له .
خروج الجاحظ على أستاذه النظام . معنى النظم عند الجاحظ .
رأى البانلاني .

(٦) المحلة على نظرية النظم وموقف علماء الإسلام والعروبة إزاءها :
إنجاه طعن الملاحدة والشعوبيين إلى هدم هذه النظرية . الزرابية على
النظم للقرآني . الدفاع عن نظم القرآن . جمل الإحاطة الإلهية بلغة
العرب من وجوه إعجازه . الخطابي . إنجاه الطعن الشعوبي إلى بيان
العرب بوجه عام . إدلال المحدثين بالبديع . رد ابن المعتز عليهم بكتابه
« البديع » . جمل الألوان البلاغية من وجوه الإعجاز . الرماني . أبو هلال

(٧) قضية اللفظ المعنى : نشأتها الدينية الكلامية . كيف اتصل الفقهاء بها
الأنجاه إلى تفضيل الشكل والصيغة ، العناية بالبحوث البلاغية
الصريحة الخالصة للفظ . صلة ذلك بالإعجاز : القراء . الرماني .
الباقلاني . وصول قضية اللفظ والمعنى إلى عبد القاهر في صورة
لم يرتضاها . تمثل هذه الصورة في كتاب مر الفصاحة للخفاجي المعاصر
عبد القاهر . فصره الفصاحة على الألفاظ . جملة الألفاظ موضوعا
للـكلام . رأيا قدامة في موضوع الكلام . استحسان الخفاجي لرأي
قدامة في أن موضوع الكلام هو الألفاظ . تنفيذ رأيه القائل بأن
موضوع الكلام هو المعاني . قول الخفاجي بالصرف . بيانه لعله
قول من قال بأن الكلام هو المعنى الفاسم بالنفس . ازدياد سوء الفهم
لقضية اللفظ المعنى لدى المشرقيين من الظاهرية والحنابلة في عصر
عبد القاهر .

(٨) البيان وعلم الآفة : حصر البيان في علم الآفة . ربطه بالمظاهر الحسية
الخطابية . استنكار عبد القاهر لذلك ، تأثر هذا الأنجاه البياني
بميرف الجاحظ للبيان بالمعنى الغوي ، وربطه البلاغة بالخطابة
كما فعل بعض الأجانب ، وبتقسيم ثعلب للشعر ، أثر الأفوين
والنحويين والرواة في ذلك الأنجاه ، الزهد في النحو وفي الشعر :
تضخم النحو . تأثره بالمنطق اليوناني . أثر ذلك في الزهد في النحو .
غلبة هذا الزهد على المحدثين والفقهاء ولا سيما الظاهرية .

الزهد في الشعر اتجاه قديم ، اشتداده في العصر العباسي : أثر الخوصمة
بين الكتاب والشعراء في ذلك . أثر الجود الفكري . هلع عبد القاهر
للزهد في الشعر وفي النحو . الضيم الذي لحق علم البيان . نقصير

العلماء السابقين إزاء علم البيان . شأن علم البيان . نظرية عبد القاهر
في النظم محاولة لتخليص علم البيان من الضيق .

الفصل الرابع : نظرية عبد القاهر في النظم ٤٧ - ١١٩

(١) هدفها : بيان أن جوهر الكلام هو المعنى القائم بالنفس كما قال
الأشعري . ربط البلاغة بما يتسع للإعجاز .

(٢) أسس النظرية ومهامها . انهام النحو بالانطية وعلّة ذلك . المناقشات
بين النحويين والمناطقية . المناقشة بين الحبراء في النحوى وبين متى
بن يونس المنطقي . ما يستتبط من هذه المناقشة : النحو يراعى للمعنى قبل
اللفظ . صلة النحو باللفظ أقوى من صلة المنطق به . انتفاع عبد القاهر
في نظريته بصلة المنطق بالغة وصلة النحو بالمنطق .

خطوات عبد القاهر في نظريته : الألفاظ ليست الارموز للمعنى .
الألفاظ المفردة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها . لا يمتاق الفكر إلا بما
بين معانى الكلام من العلاقات . هذه العلاقات هى معانى النحو .
اليهودى كان يعرف النحو معرفة حماية فنية . الصواب والخطأ يرجعان
إلى معانى النحو التى يقوم عليها النظم . الصحة والمزية ترجعان إلى هذه
المعانى . الاستمارة والسكناية والتنبيل من مقتضيات النظم القائم
على معانى النحو . فى الاستمارة مالا يمكن بيانه إلا بالوقوف على حقيقة
النظم . عبد القاهر لا يعنيه من النظم إلا ما تجاوز الصحة إلى الفضيلة
والمزية . درجات النظم التى تتعدى دائرة الصحة مرجعها حسن التخبر
فى دائرة الحدود التى حدها النحو . ليس للمعانى النحوية فضيلة
فى ذاتها، ولكن تمرض لها المزية بحسب المقام . خطأ من ربط البيان

باللغة وبالسليقة اللغوية . خطورة ذلك على قضية الإعجاز . مجال ميزة
كلام على آخر هو دائرة تخير معانى النحو ووجوهه الملائمة لل مقام .
هذه المعانى تقع فيها دقائق وخفايا لا إلى حد ونهاية . هناك فروق
فيقة يجملها العامة وكثير من الخاصة . لكندى يجمل بعض هذه
الدقائق . إذا حسن تخير معانى النحو فى الكلام أتحدت أجزاءه .
من الكلام ما يخلو من حبكة للنظم . مناط الفضيلة فى الكلام
الصورة التى رسمها النظم . النظم فى حقيقته ترتيب للمعنى فى النفس ،
فلا بد أن يكون الهدف من هذا الترتيب صورة . من الصور ما هو
بدائى ومنها ما هو عجيب . صورة المعنى أساس صورة اللفظ . خطأ
من يفضل الكلام من حيث المعنى لا من حيث صورة المعنى .
المعنى القفل بمنزلة الشيء الذى يقع فيه التصوير . لماذا أطلق العلماء
اللفظ على صورة المعنى ؟ الملة فى خطأ من يفضل الكلام من حيث
المعنى لا من حيث صورة المعنى . ووافق عبد القاهر رأى قدامة فى كتابه
نقد الشعر إذ جعل المعنى موضوع صناعة الكلام . مخالفته رأيه
فى كتابه الطراج ، عبد القاهر ومن قبله قدامة يفتيان أن تكون
المعنى القفل التى هى موضوعات الكلام مناطا للزنية . الألفاظ مناط
للزنية عند الخافجى مع كونها موضوعات للكلام . خطر تفضيل
الكلام بمعناه القفل على قضية الإيجاز . عبد القاهر يصرح بأنه لم يتسكّر
القول بالصورة فى الكلام . أثر جهل اللفظيين بالصورة فى نسبتهم
المزية إلى اللفظ . انتهاء عبد القاهر إلى تجريد اللفظ من حيث هو
لفظ من المزية . النظم فى أساسه نظم المعنى يتبمه نظم الألفاظ .
الألفاظ من حيث هى ألفاظ لا نستحق أن تنظم على وجه دون

وجه . النظم موجود في الألفاظ ، ولكن نظامها تابع المعاني في مواقعها .
لا يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى ، إنما يصعب مرام المعنى بسبب
اللفظ . خطأ من قصر الفصاحة على الكلمات من حيث هي ألفاظ
منطوقة وأصوات مسموعة . الإساءة إلى المعنى هو السبب في ذم
النقاد لسجع والتجنيس المتعمدين . عبد القاهر ينسب على المتأخرين
الذين جروا وراء البديع قطعاً والمعاني . يجب أن يكون تقديم
الألفاظ وتأخيرها في النظم لأهداف معنوية لا لفظية . كل فضيلة
في النظم أساسها المعنى ما دام نظم المعاني في النفس هو أساس نظم
الألفاظ على اللسان . الفصاحة مزية للتكلم دون واضع اللغة وهو
لا يستطيع أن يحدث في اللفظ جديداً . ما يحتمل أن يستقل به اللفظ
من المزية لا يعتد به . حسن الكلمة في موضع وقبحها في آخر
ينبئ أن مناط الفضيلة هو النظم الذي يقوم في جوهره على العلاقات
بين المعاني . الفرق بين نظم الحروف ونظم الكلمات .

(٣) شبهات اللفظيين والرد عليها :

١ - كيف كانت الفصاحة من صفات اللفظ قطعاً ، وكيف امتنع أن يوصف

بها المعنى ؟

اختصاص اللفظ بالفصاحة من حيث كونه دالاً على معناه ، وبسبب
أن يوصف المعنى بأنه دال .

٢ - لماذا قال النقاد : لفظة متمكنة ومقبولة وأخرى قلقة ونائية ومستكرهة ؟

التي يمكن يراد به الاتفاق بين المعنى والمعنى ، والنبي يراد به سوء

التلازم بين المعنى والمعنى .

٣ - وماذا دعا القداماء إلى تقسيم الفضيلة بين اللفظ والمعنى ؟

لأن المعاني إنما تتبين بالألفاظ ، وترتيب الألفاظ دليل على ترتيب

لما عني . الأشعار التي أثنوا عليها من جهة اللفظ لا مرجع لثناها عليها
إلا إلى الجانب المعنوي .

٤ - لماذا جعلوا الألفاظ معارض الألفاظ ؟

المقصود بذلك دلالة المعنى على المعنى . مزايا النظم وأجزائه أطلقوا
عليها اللفظ لأنها ليست بأنفس المعاني بل هي زيادات فيها
وخصائص . معنى قول القدماء : لا يكون الكلام يستحق اسم
البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه - أن من شرط البلاغة
أن يكون المعنى الأول حسن الدلالة على المعنى الثاني .

٥ - إن المتقلاء قد اتفقوا على أنه يصح أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين
مختلفين ثم يكون أحدهما فصيحاً والآخر غير فصيح ، وهذا يدل على
أن لفظ نصيباً من المزية .

الجواب : الاتفاق إنما هو في أصل المعنى لا في صورته ، والصور
تتفاوت .

٦ - لماذا قال القدماء لفظ ليس فيه فضل عن معناه ؟

فضل اللفظ على المعنى أن تريد الدلالة بالمعنى فتدخل في ذلك شيئاً
لا حاجة بالمعنى المدلوله عليه إلى ذلك الشيء .

السر في هذه الشهوات : عدم تفصيل العلماء السابقين لعلم البيان والتجزؤم
إلى الرمز والإيحاء . ضعف النظر ، والتقليد . جنابة الشهرة على المفكرين .
لبس من السهل إقناع المقتضين بالجانب البلاغي من النحو .

(١) تلاقى نظرية عبد القاهر مع هديته .

أولاً : مع الهدف الأول [جوهر الكلام هو المعنى القائم بالذات]
إثبات عبد القاهر أن النظم اللفظي تابع للنظم المعاني ورتبها في النفس .

رده على المعترزة في إنكارهم الكلام النفسى . الترتيب النفسى
للعانى أساس للمكية الكلام . عدم صلاحية تقدير الحكاية
في للنظم والترتيب لأن الحكاية لن تصدو الألفاظ وأجراس
الحروف .

ثانيا : مع المدف ثمانى [تملق الإعجاز بما يتسع للإعجاز] .

ربط عبد التاهر الإعجاز بالنظم . النظم يتسع لنفاضل والفرق فيه إلى
رتبة الإعجاز . تعرض عبد القاهر لوجوه الإعجاز الأخرى وبيانه لعدم
صلاحيتها أن تكون مناطا للإعجاز : فساد أا تكون صفة الإعجاز
متعلقة بالألفاظ المفردة . أو بمعانيها . أو بتركيب الحركات والسكنات .
أو بالمقاطع والنواصل . أو بالتلازم . أو بالعرفه . دوران النظم القمى ارتبط
به الإعجاز عند عبد القاهر في فلك المعنى يحقق هدف نظريته . التجاوزه
إلى تأويل كلام القدماء في اللفظ وسيلة إلى جعل نظريته متلاقية مع
هدفها جملة مناط الفضيلة المعنى المصور لا المعنى المنقل الختام ربط للإعجاز
بما يتسع للإعجاز ، وتميز للقرآن الكريم المعجز من غيره من الكتب
الساوية التي لا يتماق بها إعجاز . للقرآن تمدى للعرب باعتبارهم بلغاء
والبلاغة في جمال التصوير لافى الاهداء إلى أجناس المعانى
العميقة الشريفة . القرآن إذ لم يتعد العرب أن أتوا بأجناس جديدة
من المعانى لم يقيدم كذلك بتصوير معانيه كما صورها هو . العلة
في ذلك . التحدى كان بأن يصوروا أى أجناس من المعانى .

الخاتمة : ١٢١ - ١٢٣

النظرية أرضت عميقة عبد القاهر الأشعرية . ربطت الإعجاز بما يصح
أن يكون مناطا للإعجاز . إزاحتها كثيرا من شبه الافطيين . جنوح

عهد القاهر إلى التأويل الذي غلب على الأشعرية . عبد القاهر كان هدفه دينياً بحتاً . خدمته للبلاغة من طريق غير مباشر بتجريد الألفاظ من حيث هي ألفاظ من المزية . هذا الاتجاه يبعد الأدب عن النغذية الجامدة . كانت نظرية عبد القاهر دعوة صارخة إلى دراسة النحو على منهاج جديد يقوم على الحس والدوق . تأثره بأرسطو في ذلك . عدم استجابة النحويين لدعوة عبد القاهر . انتفاع البلاغيين بها في علم المعاني . ربط عبد القاهر النظم بمعاني النحو جعل البلاغة العربية لا تنكاد تنعدى دائرة الجلة أو الجمل القليلة . البلاغة يجب أن تستهدف ما يهدى إلى تكوين العمل الأدبي المتكامل .

المراجع : ١٢٥ - ١٣١

المخطأ والصواب

الصواب	المخطأ	- طر	الصفحة
عن	من	٨	٣
فيس	فيس	١٥	٦
من	من ف	١	١١
الغير	الغبيرون	١	١٥
قدمه	قدمه	٧	١٥
بمرو	بمرو	١٦	١٥
توفيقية	توفيقية	٤	٢١
الألقاظ	الألقاظ	مامش (٢)	٢١
نصر السندون س ١٢٠	نصر السندون س ١٣٦	مامش (٤)	٢٢
المنظوم	المنظم	٦	٢٤
النكت	الفكت	مامش (١)	٢٧
لفنون	الفنون	٧	٢٧
روي	وري	٤	٢٨
لرمان	لرمان	مامش (١)	٣١
والتيين	والتيية	مامش (٣)	٣٧
الزهد	الزهد	٩	٣٩
سنتا	سنتدا	١٣	٤١
المفرطين	المفرطين	٥	٤٧
ساع	ساع	٢١	٥١
أن	إن	١٤	٥٦
موضع	مواضع	٩	٥٧
دلائل الإعجاز	المصدر نف	مامش (١)	٥٧
تعمدى	لا تعمدى	١٩	٦٣
عبد القاهر	عبد القادر	١٣	٦٥
قال	حاته	١٢	٧٣
النظر	النظم	٢١	٨١
... والورى . . . معي وإذا والورى معي . . . وإذا ...	١٢	٨٣
بالفصال ولا . . . أبتاع بالفصال . . . ولا أبتاع...	٩	١٠٣
ل	فيه	١	١١٠
وهذا مالا	وهذا لا	٢	١١١
قبل	قبله	٥	١١٧
١٩٠٧	١٩٥٨	١٠	١٢٧